الموسم الثاني
للانصات المركزي

معهد واشنطن: إخفاقات بارزاني في مجال حرية التعبير في اقليم كردستان - العراق

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الثلاثاء
2022/12/06
No. : 7733

تداعيات مدمرة للغزو

الشرق
Asharq News

حل القضية الكردية يجلب الاستقرار للشرق الأوسط

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الاتحاد الوطني مع الشراكة الحقيقية ومشروع وطني مشترك
- الاتحاد الوطني: حل الخلافات يتطلب اجراء حوار جاد ومسؤول وتنازلات متبادلة
- روحية البيشمركة والساموراي
- وجهات نظر الاتحاد الوطني تسود على القرار السياسي
- هيفار محمد عمر : الاتحاد الوطني ودوره المحوري في القضية الوطنية
- "تاريخ لن يختزل" كتاب عن مآثر الرئيس الراحل مام جلال في مراحل متعددة
- دعم رئاسي و اممي لجهود الحكومة من اجل الاستقرار وخدمة المواطنين
- رئيس الجمهورية: البناء السليم يرتكز على التخطيط الناجح
- رئيس الجمهورية: رعاية ذوي الشهداء يجب ان تكون أولوية قصوى
- درع إيسيسكو لرئيس الجمهورية
- سيدة العراق الأولى: بإمكان المرأة العراقية إدارة أعلى سلطة
- الاتفاق على مواصلة التنسيق بين الحكومة ومجلس النواب حول الانتخابات
- وزير ثقافة الإقليم يدعو لاتخاذ حوار الحضارات مبدءا للتعايش السلمي

قضايا كردستانية

"حكومة إقليم كردستان" والسلطة الفلسطينية: إعادة إعطاء الأولوية للحوكمة

- إخفاقات بارزاني في مجال حرية التعبير في كردستان العراق

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- بحث تحليلي: بغداد ـ واشنطن.. المسار المعقد في حكومة السوداني

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- دميرتاش: أردوغان يتصالح مع الجميع إلا الكرد!
- مراد آكسوي : أهداف أنقرة في سوريا مرتبطة بالمشكلة الكردية في الداخل
- عبد الرحمن الراشد: انفتاح أنقرة على القاهرة ودمشق

المرصد السوري و الملف الكردي

- مظلوم عبدي: قواتنا العسكرية والإدارة الذاتية جزء من مستقبل سوريا
- حسني محلي: المصالحة التركية - السورية.. لماذا ومن هو الهدف؟

المـرصد الايراني

- هل ينهي حلّ شرطة الأخلاق الاحتجاجات في إيران؟
- طهران لواشنطن:لاتنازل او التفاوض تحت الضغط
-

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- هشام جعفر: عصر جديد للاستبداد العربي
- منى فياض: عن التعصب واضطهاد الأقليات في المجتمعات العربية
- حرب أوكرانيا تنذر بانهيار النظام في الشرق الأوسط

العدد: 7733... 2022-12-06

الاتحاد الوطني مع الشراكة الحقيقية ومشروع وطني مشترك

أثبتنا وقوفنا مع وحدة الصف والوئام في البيت الكوردي وتحمل المسؤولية

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاثنين ٢٠٢٢/١٢/٥، القنصل الفرنسي العام في إقليم كوردستان أوليفي ديكونتي.

وجرى خلال اللقاء مناقشة آخر المستجدات السياسية واجتماع الجهات السياسية في الإقليم على مستوى القمة في مصيف دوكان، واجتماع القوى والأطراف السياسية العراقية في منزل الرئيس مام جلال ببغداد.

وأكد الجانبان على تطوير العلاقات واستمرار المحادثات الوطنية من أجل حل المشكلات، والمضي قدما نحو الاستقرار والوئام بين جميع الأطراف.

وفيما يخص الوضع في إقليم كوردستان واجتماع مصيف دوكان قال الرئيس بافل جلال طالباني إن "الاجتماع أثبت حقيقة أننا مع وحدة الصف والوئام في البيت الكوردي وتحمل المسؤولية في هذه المرحلة الحساسة. فالاتحاد الوطني له إيمان راسخ بالشراكة الحقيقية ونود التوصل برفقة القوى الكوردية إلى مشروع وطني مشترك لإدارة وخدمة شعبنا، الأمر الذي يصب في صالح تعزيز كيان إقليم كوردستان.

وفيما يتعلق باجتماع تحالف إدارة الدولة، أشار رئيس الاتحاد الوطني إلى نقاط الاجتماع الإيجابية بالقول: إن الاجتماع خطوة مهمة نحو حل المشكلات بين الإقليم وبغداد والعقبات السياسية الأخرى في العراق. ولحسن الحظ حققنا في منزل الرئيس مام جلال تلك الأهداف وتوصلنا إلى نتيجة أن يتم الحوار والاتفاق وفقا لمبادئ الدستور.

وتابع الرئيس بافل جلال طالباني أن الاجتماع شدد على دعم القوى والأطراف لإنجاح وتنفيذ برنامج الحكومة الجديدة وترسيخ العدالة ومواجهة الفساد. وتقرر مواصلة الاجتماعات من أجل إنجاح العملية السياسية وتحقيق الأهداف السامية.

الاتحاد الوطني الكوردستاني :

حل الخلافات يتطلب اجراء حوار جاد ومسؤول وتنازلات متبادلة

أعلن المتحدث الرسمي باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني الدكتور سوران جمال طاهر استعداد الاتحاد للاجتماع مع الحزب الديمقراطي لمعالجة الخلافات والتباين في الآراء، مستدركا «الا اننا لم نرَ أية مبادرة من الديمقراطي حتى الآن».

واضاف الدكتور سوران جمال طاهر في تصريح صحفي يوم الاثنين، إن الاتحاد مستعد اليوم قبل الغد للجلوس مع الحزب الديمقراطي لمعالجة المشاكل والعراقيل التي تعترض طريق تطبيع العلاقات، لافتاً الى «انه دون الحوار والتفاهم فاننا لن نتمكن من معالجة المشاكل بيننا».

واشار المتحدث باسم الاتحاد الوطني، الى ان الاتحاد الوطني والديمقراطي الكوردستاني لديهما وجهات نظر متباينة حول آلية ادارة اقليم كوردستان وحكومته، وتطبيق نظام اللامركزية، واجراء الانتخابات، والميزانية وملف النفط، والكثير من المسائل الاخرى، فضلاً عن وجود تفكير مختلف لدى كل حزب، وهو ما يدفع بكل حزب الى تقديم مقترحات مختلفة حول سبل الحل وآلية خدمة المواطنين والحكومة وتجسيد الشراكة في الحكم.

واضاف الدكتور سوران، أن تلك المسائل وغيرها تتطلب اجراء حوار جاد وبناء بين الحزبين، يسبقه استعداد الجانبين لتقديم تنازلات متبادلة، بهدف التلاقي حول سبل الحل، بما يصب في صالح المواطنين بالاقليم.

روحية البيشمركة والساموراي

السفير الياباني للرئيس بافل جلال طالباني: نتشارك نفس الروح

أكد السفير الياباني لدى بغداد ماتسوموتو فوتشي، الأحد، أنه وبافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني تجمعهما نفس الروح.

وقال فوتشي في تغريدة على تويتر: "التقيت السيد بافل طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، وناقشنا جميع القضايا التي تخص العراق وكوردستان وتعاون اليابان".

وأضاف: "ولدهشتنا، اكتشفنا أننا نتشارك نفس الروح!! أتساءل فيما إذا كانت هذه الروح لها علاقة بشيء من البيشمركة والساموراي؟".

وجهات نظر الاتحاد الوطني تسود على القرار السياسي

منزل الرئيس مام جلال في بغداد تحوّل في الاونة الاخيرة الى نقطة التقاء الاطراف السياسية في العراق، ومن هنا وضعت إستراتيجية تشكيل الحكومة الجديدة من اجل خدمة المواطنين وتحقيق المصلحة العامة، وعلى الصعيد العراقي يحتل الاتحاد الوطني موقعا قويا وذات ثقل كبير لايمكن مقارنته بمقاعده البرلمانية.

حصل الكورد في حكومة السوداني على ٤ مقاعد وزارية وكان استحقاق الاتحاد الوطني وزارتي العدل والبيئة، وحصل على منصب رئيس الجمهورية.

الاتحاد الوطني يمتلك دوما موقعا قويا في بغداد

تقول رابحة حمد عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني في تصريح لـ(PUKMEDIA) الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني: «يمتلك الاتحاد الوطني دوما موقعا قويا في بغداد، وبعد إسقاط نظام البعث ظهر الاتحاد الوطني كحزب لديه مواقف متزنة وقرارات سياسية، اكثر قوة».

«ترجع قوة موقع الاتحاد الوطني في بغداد الى دور الرئيس مام جلال الذي كان يقوم دوما بتقريب وجهات النظر وأراد حكومة توافقية ديمقراطية في العراق، ويسير الرئيس بافل جلال طالباني على نفس النهج والسياسة الحكيمة للرئيس مام جلال وهذا ما أعطى الاتحاد الوطني مزيدا من القوة على الساحة السياسة العراقية» تقول رابحة حمد.

وتضيف:ان الاتحاد الوطني يريد ان يكون هناك عراق موحد ديمقراطي يحقق المصلحة العامة، وهذا الموقف الصائب يلقى ترحيبا واسعا ليس فقط من الاطراف السياسية بل من قبل الحكومة ايضا.

تقول رابحة حمد: « تثمن القوى والاطراف السياسية وكذلك المواطنون، الدور الايجابي الذي يقوم به الاتحاد الوطني والرئيس بافل جلال طالباني الذي يسير على خطى الرئيس مام جلال».

الشراكة الحقيقة وتوافق الجميع

تقول السيدة رابحة حمد عضوة المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني للموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤيد دائماً تعزيز مبدأ الشراكة وتوافق جميع الاطراف السياسية.

واضافت: عندما ذهبت بعض الاطراف بعد الانتخابات المبكرة لتشكيل تحالف ثلاثي والسعي لتشكيل حكومة اغلبية واقصاء الاطراف الاخرى، الاتحاد الوطني الكوردستاني سعى بكل جهد لجمع الاطراف السياسية ومشاركة الجميع في تشكيل الحكومة وتمكن بالفعل من جمع الاطراف السياسية في منزل الرئيس مام جلال وتشكيل الحكومة الحالية.

الشراكة الحقيقة تساهم في تطوير حياة ومعيشة المواطنين

تؤكد السيدة رابحة حمد: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يعمل بكل جهد لتعزيز الشراكة الحقيقة وتطوير العمل الحكومي لخدمة جميع المواطنين.

واضافت: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني لم يعمل من اجل تسلم المناصب الوزارية فقط، بل سعى من اجل خدمة المواطنين وتوفير متطلباتهم ومنها خدمة ابناء المناطق المتنازع عليها واعادة تفعيل لجنة المادة ١٤٠ بالاضافة الى السعي مع باقي الاطراف السياسية لمعالجة المشاكل العالقة.

قوة الاتحاد الوطني لاتقاس بمقاعده البرلمانية

من جهته يقول شيراون ميرزا العضو السابق لمجلس النواب العراقي لـ(PUKMEDIA): « سياسة الاتحاد الوطني في بغدا تقوم على أساس التوازن ويحاول تقريب الاطراف السياسية العراقية، ولا يكون جزءا من الصراعات مثلما يقوم بها بعض الاطراف، هذه السياسة الموزونة بنيت على يد الرئيس مام جلال ويسير الرئيس بافل جلال طالباني على نفس النهج».

بعد مرض الرئيس مام جلال وغيابه لاحقا على الساحة السياسية، لم يبق الاتحاد الوطني على ما كان عليه، لكن الدور الذي يقوم به الاتحاد الوطني في هذه المرحلة يلقى ترحيبا على صعيد الاطراف السياسية والشارع العراقي».

« يجمع الاتحاد الوطني الاطراف السياسية المختلفة والفرقاء السياسيين وخطواته تكون بإتجاه معالجة المشاكل العالقة بين الاقليم وبغداد، وهذا اعطى الثقل والوزن للاتحاد الوطني والذي لا يقارن بعدد مقاعده البرلمانية، وجعل من الاتحاد الوطني قوة سياسية موثرة لمعالجة المشاكل في العراق» يقول شيروان ميرزا.

رئاسة الجمهورية وحقيبتان وزاريتان تظهر ثقل الاتحاد الوطني في العراق

يقول شيروان ميرزا: «مشاركة الاتحاد الوطني بوزارتين وحصوله على منصب رئيس الجمهورية، دليل على ان الاتحاد الوطني يمتلك موقعا قويا ويمكنه ان يقوم بأدوار اكثر فعالية في معالجة المشاكل العالقة بين اربيل وبغداد نظرا لان الاتحاد الوطني يمتلك وجهة نظر مختلفة ودوما سياساته تكون على اساس المصلحة العامة».

يحاول الاتحاد الوطني جاهدا لتحقيق السلام والمصلحة العامة في العراق واقليم كوردستان، ويرى المراقبون ان السياسة المتبعة من الاتحاد الوطني سياسة صائبة مواقف الوطنية.

..جهود وسعي حثيث لتعزيز الشراكة الوطنية

ويعمل الاتحاد الوطني الكوردستاني بكل جهد من اجل تعزيز الشراكة الحقيقة ومنع التفرد على مستوى العراق واقليم كوردستان، هذه الشراكة الحقيقة التي تتجاوز حدود المشاركة ولاتنحصر في توزيع الوزارات والمناصب الحكومية بل تتجاوز هذه الامور وتحدث عند اتخاذ القرارات المصيرية ورسم سياسة الدولة.

وفي هذا السياق يقول عضو الاطار التنسيقي عائد الهلالي لـPUKMEDIA: لامناص عن الشراكة الوطنية لتحقيق افضل مستوى في الاداء الحكومي لتقديم افضل الخدمات للمواطنين.

واضاف: الشراكة الحقيقة هي ان تعمل جميع الاطراف السياسية معاً بروح الفريق الواحد للوصول الى افضل انجاز ممكن ان يتحقق وفق معطيات كثيرة جداً، بالاضافة الى وجود الكثير من الامكانيات والقدرة التي يمكن الاستفادة منها بشكل جيد.

يؤكد عائد الهلالي: الشراكة الحقيقة تعني ترك الخلافات الماضية والمشاكل العالقة وتاسيس علاقات وشراكة حقيقة قائمة على الثقة والشفافية.

واضاف: على السياسيين ان يدركوا بان من الضروري ان تكون هناك شراكة حقيقة لكي يكون الانجاز الحكومي افضل مما سبق.

الشراكة ليست توزيع الوزارات فقط

يقول عائد الهلالي: ان الشراكة لاتعني توزيع الوزارات فقط، فعلى جميع الاطراف السياسية ان تعمل بشكل وطني بعيداً عن الحزبية والمناطقية والفأوية عليها ان تشارك بشكل فعلي في ادارة البلاد.

واضاف: على الاطراف السياسية المشاركة وفرض وجودها على العملية السياسية كشريك اساسي يساهم في صنع القرارات ورسم سياسات العمل الدولي.

الشراكة تعزز الثقة بين الاطراف السياسية

من جهته يقول المحلل السياسي علي البيدر لـPUKMEDIA: ان الشراكة الحقيقة افضل للواقع العراقي لان مبدأ الكتلة الاكبر اخفق في ادارة العراق.

واضاف: يجب على الجميع العمل لخدمة العراق وادارة البلاد بشكل مشترك عن طريق شراكة حقيقة تعزز الاداء الحكومي.ويؤكد المحلل السياسي على البيدر: ان المشاركة الحقيقة يجب ان تكون وفق حضور الجميع في مناصب الدولة العراقية وتوزيع المناصب على المكونات حسب الاستحقاق اللازم.

واضاف: بجب اشراك الجميع في صنع العراق بكل المكونات والعناوين المختلفة والآن الاستحقاقات التي منحت للاقليات ليست كافية يجب زيادتها واشراكهم جميعاً في صنع القرار.

وتابع: اذا تم اشراك الجميع في المشهد السياسي فنستطيع تقديم افضل شيء الى العراق وتسير البلاد بشكل افضل من الموجود حالياً.

هيفار محمد عمر :

الاتحاد الوطني ودوره المحوري في القضية الوطنية

مساعي الرئيس بافل وزياراته المتكررة الى بغداد بمثابة بيضة القبان في خلق التوازنات الوطنية على المسرح السياسي

لم يكن تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني في منتصف عام ١٩٧٥ على يد فخامة الرئيس الراحل مام جلال طالباني و كوكبة من رفاقه المناضلين،محل صدفة عابرة و لم يأت كحادث عرضي، بل جاء التأسيس كضرورة انسانية و جماهيرية و كوردية و كوردستانية و كضرورة وطنية عراقية لمقارعة النظام البائد و ايمانا بالمصالح العليا للشعب و الوطن و ابناء هذا الشعب المكافح بكافة اقوامه و شعوبه لبناء عراق اتحادي فدرالي موحد و قوي و متماسك و متكامل تحت سقف و مظلة دستور عراقي يحمل بين طياته و ثناياه جميع الحقوق و الواجبات العامة و الخاصة للسلطة الحاكمة و الشعب و يرسم شكل الخارطة السياسية و القانونية و الدستورية لهذ الشعب و لهذا الوطن و يحدد نوع النظام الحاكم لهذا الشعب الابي الذي عانى الامرين منذ تاسيس المملكة العراقية عام ١٩٢١ ، التي تم بإيرادات غير وطنية و دون رغبة من شعوبها بل كنتيجة حتمية للقوى الدولية العظمى ابان الحرب العالمية الاولى وتلاه و قبله من احداث سياسية و عسكرية و اقتصادية و حروب غيرت خرائط العالم المنطقة باسرها.

بالتاكيد ان الاتحاد الوطني الكوردستاني و منذ فجر ولادته كحركة وطنية سياسية قررت ان تتبنى القضية الكوردية و الكوردستانية من جانب وذلك بعد انهيار اتفاقية اذار و بعد المؤامرة الاقليمية ما بين الشاه و النظام البائد في ما يعرف باتفاقية الجزائر عام -اذار-١٩٧٥ و كقضية وطنية و عراقية من جانب اخر،فكان شغله الشاغل و من اولويات مهامه السياسية الى جانب مقارعة الظلم و الاستبداد كان دوما حريصا على الهوية الوطنية والقومية للوطن و يؤمن ايمانا عميقا بان حل المسالة الكوردية و الكوردستانية يجب ان ان تكون مع المركز و بأطر سياسية و دستورية في مناخ وطني ديمقراطي حر الى جانب الوقوف على قدم المساواة مع القوى و الأحزاب العراقية و الكوردستانية الاخرى تجمعها النضال الوطني و الهدف المشترك.

بالتالي فكان من الضروري جدا ان تتحد وحدة الهدف و وحدة الهوية و وحدة الوطن مع الاخذ بنظر الاعتبار التأكيد على حق تقرير المصير استنادا لما اعلن عنه للرئيس الامريكي ويلسون و مبادئه الاربعة عشر عام ١٩١٨ في حق تقرير الشعوب مصيرها.

فرغم الاختلاف الجوهري ما بين الاتحاد و القوى و التيارات الوطنية الاخرى في النهج و الفكر كان الاتحاد دوما يلعب

الدور الرئيس و الحاسم في توحيد الصفوف الكوردستانية و الوطنية نحو الهدف المشترك الا و هو اسقاط النظام الدكتاتوري الفاشي البائد و إحلال الحرية و السلام و زرع البيئة الديمقراطية لكافة شعوب و قوميات العراق.

بالمقابل فاننا نرى بان جميع الحركات و التيارات و الأحزاب العراقية كالوطنية و رغم تجاذباتها و تنافراتها حسب الظروف السياسية انذاك كانت ترى دوما في سياسات الاتحاد الوطني الكوردستاني و الدور المحوري لفخامة الرئيس الراحل مام جلال الرئد و الموثر في جمع الفرقاء و الخصوم على طاولة الحوار الوطني سواء في الداخل الثوري او الخارج ، و ذلك ايمانا بان مصالح الشعب و الوطن في العراق هي مصالح وطنية عليا و مقدسة و وثوابت و مسلمات يستوجب التضحية و النضال المشترك و الفداء و الاتحاد و الوحدة ضمن المنظومة الثورية الوطنية، و ليس ببعيد هذا ما لمسناه و بشكل فاعل و حي ابان تحرير العراق عام ٢٠٠٣ حينما ساره فخامة الراحل مام الى اقامة اول حوار وطني بعد التحرير في العاصمة بغداد و كاول اجتماع للثوار في احضان العاصمة بغداد فكان له الدور الفاعل و الحاسم مع قوى الحلفاء و قوى الاصدقاء و الدول الاقليمية و دول المنطقة في البدء لاعادة بناء العراق و البدء بالعملية السياسية الوطنية و بشكل ديمقراطي و اخلاقي بناء ، وذلك لرسم وطن حر ووضع اول دستور عراقي منتخب في تاريخ هذا البلد، بارادة حرة مختارة و كحجر اساس لترميم التصدعات الوطنية و رمي الانقاض السياسية والعسكرية التي خلفتها الحروب و الصراعات الاقليمية و الدولية و طي صفحة الماضي المرير.

و من هذا النهج الوطني الفاعل و المؤثر فإننا نلتمس و بوضوح تام و صريح اليوم الدور الذي يلعبه الاتحاد الوطني الكوردستاني باعتباره ارثا وطنيا و سياسيا لحل المشاكل و ازالة العقبات و اجتياز الانسداد السياسي و ازالة العوارض التي تعتري الجميع دون استثناء وصارت حجر عثرة امام المسيرة الوطنية ، خاصة بعد تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة السوداني و اختيار رئس الجمهورية نرى مواقف الاتحاد الوطني الكوردستاني ينصب حول التاكيد المستمر و الحرص الدائم على مشروعية المطاليب الشعبية لابناء الوطن باعتبارها حقوق دستورية مشروعة و التأكيد على ضرورة قيام السلطات الثلاث بدورها الوطني و الدستوري في اتباع الاسس و المبادئ الوطنية التي ناضل لاجلها الشعب و قدم الغالي و النفيس و التي لاجلها تم وضع و صياغة الدستور .

و لاشك بان خطى و مساعي الاستاذ بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني و عمله الدؤوب و حكمته في ادارة الدفة و العصا الوطنية في النظر نحو الافاق الوطنية في بغداد و تواجده القريب و شبه المستمر و زياراته المتكررة مرتكزا على الفلسفة السياسية و النهج الوطني لفخامة الراحل مام جلال و رفاقه في الحزب كانت بمثابة بيضة القبان في خلق التوازنات الوطنية و السياسية مع الجميع على المسرح السياسي الوطني ، فحقا ان الاتحاد قد نجح في مراحله الثورية و مراحل ما بعد الثورة و احياء معالم ادارة الحكم و السلطة و الحفاظ على الهوية الوطنية و الدستورية لجميع شعوب و قوميات العراق ، لان وجوده حقا ضرورة وطنية قصوى لاحلال السلام في العراق و المنطقة و العالم.

الرئيس مام جلال كان دوما حريصا على الهوية الوطنية والقومية للوطن

"تاريخ لن يختزل" كتاب عن مآثر الرئيس الراحل مام جلال في مراحل متعددة

استضاف صالون كوردستاني نوي، الأحد، ندوة للتعرف بكتاب (تاريخ لن يختزل) للكاتب والصحفي محمد الشيخ عثمان.

ويتمحور الكتاب حول مكانة ومفاخر وفضائل الرئيس العراقي جلال طالباني، وهو بمثابة سجل لمقالات ولقاءات الراحال، والعديد من مقالات الكُتَاب والمُفكرين من إقليم كوردستان والعراق والعالم العربي.

والكتاب من من منشورات مكتب إعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني، ويتحدث عن مكانة الرئيس مام جلال وإنجازاته في فترة ما قبل سقوط الدكتاتورية عام ٢٠٠٣ مرورا بفترة رئاسته للجهورية وحتى وفاته.

وأشار مؤلف الكتاب محمد الشيخ عثمان إلى أن "تاريخ الرئيس جلال طالباني زاخر بمحطات هامة للمواقف والمفاخر والإنسانية، ومن الممكن أن يغدو سبيلا أبديا للحياة ولثقافة سياسية صائبة، بحيث ينعكس على حاضر الجماهير العراقية والكردستانية ومستقبله والوطن كذلك".

وأكد الشيخ عثمان إعداد "الكتاب وفق مراحل، إذ يحصر فترة ما بين عام ٢٠٠٣ وقبل سقوط النظام الدكتاتوري مرورا بمرحلة رئاسة الرئيس مام جلال إنتهاء بحقبة المرض ورحيل فخامته".

واضاف :مسارات الانسداد السياسي الاخيرة اظهرت بروز عقليات تريد القضاء على الدستور عبر الطعن في مشروعيته وان هذا الكتاب يوثق ما عمل من اجله الرئيس مام جلال وبقية الاباء المؤسسيين للعراق الجديد من اجل دستور يضمن استقرار العراق السياسي والاجتماعي والمصيري بحيث يعتقد جميع المكونات ان هذا الدستور يضمن حقوقهم وان مصير البلد محتوم بالشراكة والتوافق بين جميع المكونات في الحكم والقرار .

ويقول المشرف على مكتب إعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني ستران عبد الله عن الكتاب إن "ما يرويه الرئيس مام جلال

في وقفات على منصات السياسة والسرد والخطاب هو غيض من فيض يحتاج الى تبويب والى جردة حساب دقيقة ربما يمكن تداركه في جهد مبارك آخر وهو ما نحن بصدده في مركز المرصد بمعية الرفاق في المكاتب الاخرى. ونحن ندرك أن المهمة الاصلية في هذا المجال يقع على قاتع مكتب الاعلام. ونحن لها واجباً وشرفاً".

وختم قائلا :هذا الكتاب مختصر لافكار الرئيس الخالد مام جلال في الفترة التأسيسية للعراق الجديد.. لو استمر نهج طالباني في التوافقية و التوازن السياسي واحترام الدستور لامكننا الاستمرار في تراكم التجارب و تجنب الكثير من الاخطاء.

البصمة الاخيرة على الغلاف

وفي الغلاف الاخير للكتاب كتب المشرف على مكتب إعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني ستران عبد الله:

حقاً أنه تاريخ لا يمكن أختزاله، لا يمكن حصره في كتاب بل في مكتبة و مجلدات.

فسطور الكلمات مدحاً و وقفة وتقييماً موضوعياً وسرداً لوقائع في محطات التاريخ لا يمكن أن يوفي هذه القامة حقه و هذا القائد مكانته.

وما هذه اللفتة على عجالة في ذكراه الخامسة الا استدراك لما لا يمكن أستدراكه كله.

وما يرويه الرئيس مام جلال في وقفات على منصات السياسة والسرد والخطاب هو غيض من فيض يحتاج الى تبويب والى جردة حساب دقيقة ربما يمكن تداركه في جهد مبارك آخر وهو ما نحن بصدده في مركز المرصد بمعية الرفاق في المكاتب الاخرى. ونحن ندرك أن المهمة الاصلية في هذا المجال يقع على قاتع مكتب الاعلام. ونحن لها واجباً وشرفاً.

وبعض ما يكتبه الاصدقاء والاحبة تكملة لهذا الكتاب هو أيضاً باقة من كتاب الوفاء ستعقبها آخريات بإذن الله.

مقدمة الكتاب

تحت عنوان «وقفة إجلال» كتب معد الكتاب مقدمة جاء فيه

كان يردد دائما ولكن بنبرة التنبيه والتحذير ان الانسان فان و الرحيل لامفر منه ولكن هنالك نوعان من الرحيل ، رحيل يمثل فخرا وعزة للراحل وذويه واصدقائه و الجماهير ، والاخر موت بائس ومخز يحظى به عملاء الاجانب و الارهابيون والقتلة والاشرار واعداء الشعب والوطن والانسانية ،وكان يقصد بذلك ان على الانسان ان يعيش و يجهد في حياته بإباء و كرامة ويحتل مكانة مرموقة في المجتمع وصفحات التـاريخ وإلا فان الخيار الثاني سيكون من نصيبه .

احدى الصفات او السمات الاساسية التي وجدناها في شخصية الرئيس مام جلال انه كان يبغي الحياة بعز وشموخ ملؤها الانسانية والوئام والتآخي ويتقبل فكرة الرحيل بما يتحدث التاريخ حوله ومايقول عنه الشعب،لذلك عاش كسياسي واعلامي وقانوني ، نبيلا مع الجميع و متسامحا مع الاعداء و مساندا للمظلومين و محبا للارض والانسانية ومناصرا للمضطهدين اينماكانوا وحاميا لراية الديمقراطية و حقوق الانسان وحق التعبير عن الرأي ،و سنوات عمره كانت زاخرة بالنضال الفكري والدبلوماسي وشكل مثالا للمناضل الاصيل، وكان ذا رؤية ثورية وتوقعات صائبة اضافة الى كونه مفعما بالمعنويات العالية ودوما يسخر جل امكاناته ومساعيه في خدمة القضية المشروعة لشعب كردستان، وكذلك تغيير الواقع العراقي من النظام الشمولي الى نظام ديمقراطي تعددي اتحادي وكانت قناعته ثابتة بانه دون عراق ديمقراطي لايمكن للقضية الكردية ان تتقدم وللاهداف ان تتحقق.

وكان في وقت واحد رمزا للدفاع عن حرية التعبير والحريات العامة و رائدا للذود عن المبادئ الوطنية والقومية وكذلك مناهضا للظلم والاحتلال والاضطهاد بكافة اشكالها،ومناصرا للسلم والحرية والاخوة بين الشعوب كافة وفق مبدأ المساواة والمصالح المشتركة.

انطلاقا من هذه الحقائق نستطيع القول جازما ان اقليم كردستان والعراق الديمقراطي الاتحادي الذي ينعم بالسيادة

وخارطة الطريق الدستورية الخاصة به، هو ثمرة نضاله الفكري والسياسي وبقية الآباء المؤسسين للنظام الديمقراطي في العراق وكردستان.

ومن ابرز ما كان يتميز به الرئيس مام جلال ايضا في المراحل التاريخية العصيبة لقضايا كردستان والعراق والمنطقة هو انفتاحه على العالم وذهنيته المتحررة وايمانه بالحداثة والاستنارة وقناعته بكون السياسة فن الممكنات وبالعلمنة والاعتدال كنهج ثابت تفاديا للمشكلات والتعصب والانقسامات وكذلك تعزيز الوئام والعمل التشاركي كقناعة راسخة مع توافر ثوابت الاعتراف بالآخر المغاير.

ورغم اعتزازه بكرديته وما له فيها من جذور وحضور، الا انه لم يكن متعصبا قوميا وكان منفتحا على الجميع بلاتمييز وفوق الميول والاتجاهات والعواطف وقد انعكس ذلك في مواقفه السياسية المتعددة وتعاطيه مع الملفين العراقي والكردستاني ايام النضال ومابعد سقوط النظام الدكتاتوري ومراحل العملية السياسية الانتقالية و كتابة الدستور و درء المزيد من الحروب والاقتتال الداخلي عن العراق ،مثلما استطاع طي صفحة الخلافات والانقسامات في كردستان من جهة وتعزيز العلاقات بين اقليم كردستان والمركز الاتحادي ومحيطه من الجوار العراقي من جهة اخرى .

وعند اوج حاجة العراق واقليم كردستان للقاسم المشترك، ولشخصية يمكن ان تجمع شمل الأطراف المشتركة في العملية السياسية، جسد الرئيس مام جلال هذا الدور كقاسم عراقي مشترك بحق .

وبمواقفه المشهودة طيلة فترة نضاله وانشغاله بالسياسة اصبح ظاهرة ليس على الساحة الكردستانية بل في عموم الساحة العراقية ورمزا كبيرا و نموذجا للرئيس الديمقراطي في المنطقة والعالم، مواقفه وتعاطيه مع الاحداث التي مرت بالعراق ودوره في لملمة البيت العراقي وتضييق فجوة الخلافات بين المتخاصمين كان محل اهتمام المراقبين والمتابعين للملف العراقي لذلك المراجع العظام اعتبروه « صمام امان» والساسة وصفوه بـ»خيمة الحكمة والقاسم المشترك».

عند الحديث عن الرئيس مام جلال ستطغى الحاجة على الحزن في ثنايا الجميع ولذلك نستفسر ونقول :»لوكان موجودا لما حصل مايحدث ولما كنا بهذا الحال «وهي عبارة توجيهية بنفس الوقت للساسة وصناع القرار بان العودة والسير على خطى ونهج مام جلال ضرورة وطنية وحاجة آنية .

من السهل كتابة الكثير من الشجن لرحيله وتداعيات غيابه على حياة المواطن ومسار التوازنات والتوافقات بين اطراف العملية السياسية على مستوى العراق واقليم كردستان، فالحديث عن الحزن والحاجة والشوق لاينصف نضال و حنكة الرئيس مام جلال بل عبر الحديث عن مآثره و مسيرة حياته و ادواره في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية والجماهيرية باساليب متنوعة مثل الكتب والكراسات والبرامج والافلام الوثائقية والبحوث والدراسات حول قراءاته وتعامله مع الاحداث والمستجدات وكيفية ممارسة دور قيادي محنك .

لذا فان هذا الكتاب ومايليه من كتب عديدة، يمثل تجسيدا لتلك القناعة في كيفية التعامل مع رحيل مام جلال عبر التذكير بمواقفه و افكاره و نهجه المعتدل ليكون بمثابة خارطة طريق دبلوماسية لكيفية التعاطي مع العلاقات والاختلافات ودرء المشاكل والازمات كوفاء وتوثيق لما قدمه طوال سنوات حياته النضالية من اجل القضية الكردية وحقوق شعب كردستان و المسالة العراقية ومسارها التعددي الديمقراطي و حقوق الانسان والمساواة وحرية الرأي.

وهذا الكتاب الذي اعده مركز المرصد في مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وغيره من المجلدات والاصدارات ترسيخ لحيقية ان التاريخ سيذكر في سفره الخالد باحرف كبيرة بانه رئيس لم يختلف عليه العراقيون رغم صعوبة الاتفاق بينهم في جميع الامور ولم يضف المنصب شيئا اليه بل العكس هو من اضاف للمنصب تقاليد جديدة من يحتذي بها من الحكام في العراق والمنطقة سيدخل التاريخ بعز وإباء ويبقى حيا في ضمائر الشعب كما يعيش الرئيس مام جلال في ضمائرنا كرمز وطني وانساني جامع.

دعم رئاسي و اممي لجهود الحكومة من اجل الاستقرار وخدمة المواطنين

أعرب رئيس الجمهورية عبد اللطيف رشيد وممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين بلاسخارت، السبت، عن دعمهما للحكومة العراقية في جهودها للاستقرار الوضع السياسي في البلد وتقديم افضل الخدمات للمواطنين.

جاء ذلك خلال استقبال رشيد، في قصر السلام ببغداد، لبلاسخارت، بحضور سيدة العراق الأولى شاناز إبراهيم أحمد.

وجرى خلال اللقاء ، بحث آخر التطورات السياسية في العراق وإكمال كابينة الحكومة العراقية الجديدة ودعم الأخير في جهودها للاستقرار السياسي والأمني، فيما ناقش الجانبان دعم الحكومة برئاسة محمد شياع السوداني.

استقبال وزير الثقافة والشباب في حكومة إقليم كردستان

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٥ كانون الأول ٢٠٢٢ في قصر بغداد، وزير الثقافة والشباب في حكومة إقليم كردستان السيد محمد حمه سعيد، الذي قدّم تهانيه إلى فخامته بمناسبة

انتخابه رئيسا للجمهورية.

وأعرب السيد الرئيس عن امتنانه وشكره للتهاني الطيبة، مؤكداً أهمية تعزيز الروابط الثقافية والفكرية بين أبناء الشعب العراقي لتعميق مفاهيم التعايش والسلام، وضرورة تكاتف الجهود من أجل الارتقاء بالحركة الفنية والأدبية والاهتمام بالأدباء والمفكرين.

التنوع الذي يزخر به المجتمع العراقي عنصر قوة

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٥ كانون الأول ٢٠٢٢ في قصر بغداد، السكرتير العام للحركة الديمقراطية الآشورية السيد يونادم كنا والوفد المرافق له.

وأكد رئيس الجمهورية أهمية التنوع الذي يزخر به المجتمع العراقي باعتباره عنصر قوة، مشيراً إلى أن المسيحيين العراقيين لهم مكانة محترمة في البلاد، وأسهموا إلى جانب مختلف أطياف الشعب في بناء البلد ومواجهة مختلف التحديات.

ولفت السيد الرئيس إلى أهمية أن يكون مسيحيو العراق مسهمين فاعلين في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، وضمان العودة الطوعية للمهاجرين منهم.

اعتزاز العراق بالعلاقات التاريخية مع أرمينيا

كما واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٥ كانون الأول ٢٠٢٢ في قصر بغداد، وفداً من وزارة الخارجية الأرمينية.

ورحّب رئيس الجمهورية بالوفد الزائر، معبّراً عن اعتزاز العراق بالعلاقات التاريخية مع أرمينيا والتي شهدت مسيرة تعاون بنّاء ومثمر سواء على المستوى الثنائي أو الدولي.

وأعرب فخامة الرئيس عن تطلّعه لتمتين تلك العلاقات عن طريق زيادة معدلات التبادل التجاري والاقتصادي بالإضافة إلى الجانب الثقافي وبما يتماشى مع مستوى العلاقات المتميزة بين البلدين الصديقين.

من جانبه، نقل أعضاء الوفد تحيات الرئيس الأرميني إلى فخامته، مشيدين بجهود العراق لتوطيد جسور الصداقة والحوار مع جمهورية أرمينيا، ومؤكدين حرص بلادهم على مواصلة التعاون واستمرار التنسيق مع العراق على مختلف المستويات.

وحمّل فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد الوفد الزائر تحياته إلى الرئيس الأرميني فاهاكن خاتشاتوريان متمنياً له التوفيق ولشعب أرمينيا مزيداً من الازدهار.

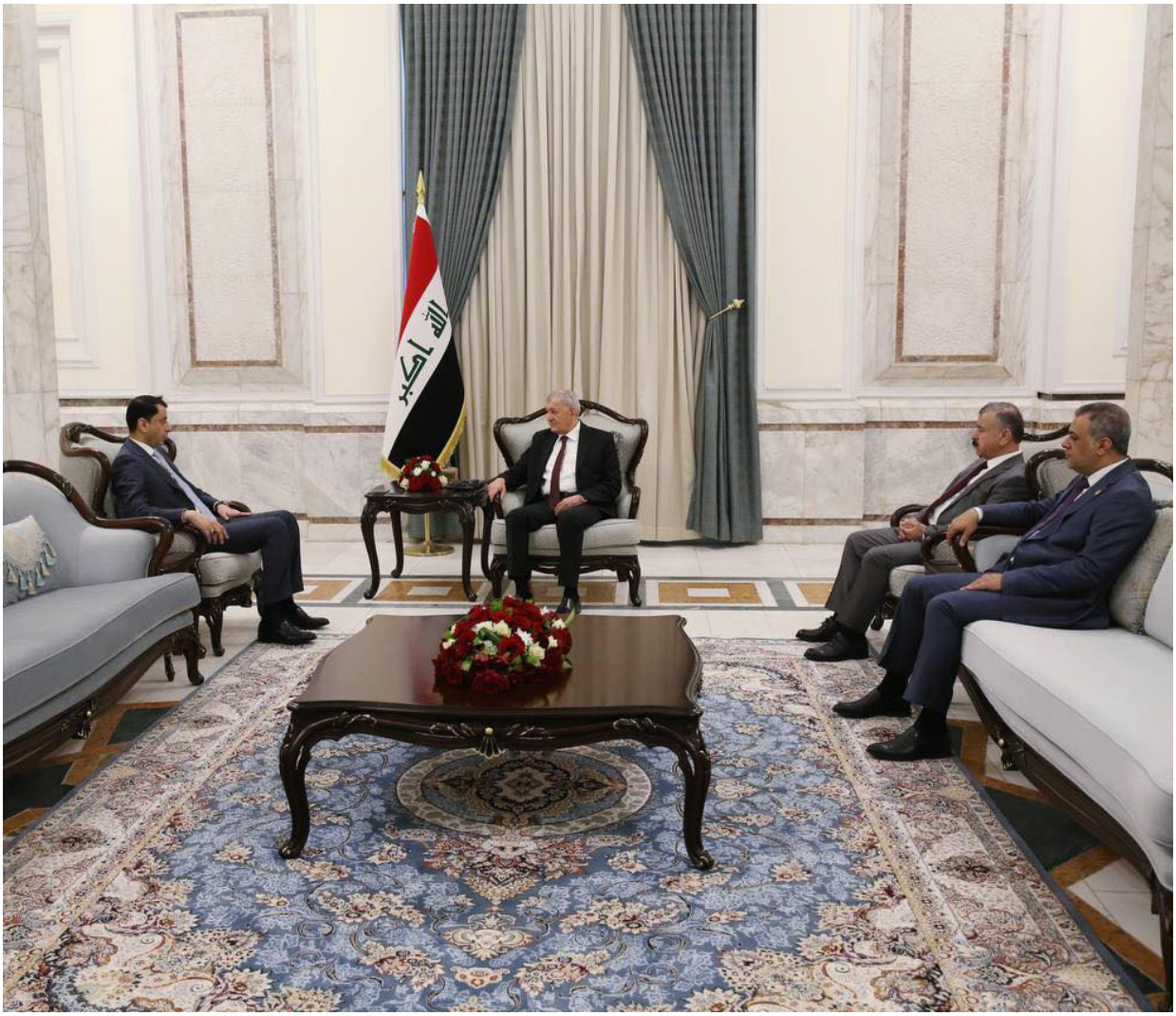

رئيس الجمهورية: البنَاء السليم يرتكز على التخطيط الناجح

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٤ كانون الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، نائب رئيس الوزراء، وزير التخطيط السيد محمد علي تميم.

وأكّد رئيس الجمهورية خلال اللقاء، أهمية النهوض بالمشاريع الاستراتيجية ومعالجة مكامن الخلل في المشاريع المتوقفة والمتلكّئة وبما يحقق التنمية الشاملة على مختلف المستويات في البلاد، مشيراً إلى الدور المهم لوزارة التخطيط في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية الفاعلة التي تنعكس إيجاباً على واقع مسار العمل التنموي.

وأشار فخامته إلى أن البنَاء السليم للبلد يرتكز على التخطيط الناجح الذي يسخّر الموارد مع طاقات القوى البشرية، لافتاً إلى أن العراق يتمتع بموارد كبيرة وقوى بشرية منتجة إذا توفرت لها الظروف والعوامل المناسبة.

كما جرى خلال اللقاء، التأكيد على ضرورة وضع البرامج والخطط الكفيلة لمعالجة البطالة من خلال توفير

فرص العمل، وإصلاح القطاع العام والخاص وتذليل المصاعب أمامهما، ودعم جهاز التقييس والسيطرة النوعية في فحص السلع والبضائع مختبريا ومراقبة الجودة، والتأكد من صلاحياتها والحد من عمليات الغش لضمان سلامة المواطنين.

واستعرض الوزير خطط الوزارة المستقبلية، ودورها في الارتقاء في أداء مؤسسات الدولة لتحقيق أفضل النتائج.

ضرورة تعزيز البنى التحتية

كما واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٤ كانون الأول ٢٠٢٢ في قصر بغداد، الأمين العام لمجلس الوزراء السيد حميد نعيم الغزي.

وتم خلال اللقاء، بحث مجمل الأوضاع العامة سيما ما يتعلق باحتياجات المواطنين، حيث أكد السيد الرئيس ضرورة تعزيز البنى التحتية بكل المجالات وبما يلبي احتياجات المجتمع.

وفي هذا السياق، تطرق رئيس الجمهورية إلى قضية العشوائيات والسبل المناسبة لحلها مؤكداً حق كل مواطن أن يكون لديه سكن لائق، من خلال توفير مجمعات سكنية نظامية.

كما أوضح رئيس الجمهورية أهمية عمل الأمانة العامة لمجلس الوزراء في مجال تقديم الخدمات الفنية والاستشارية واللوجستية الضرورية وتنسيق المشورة حول سياسة الدولة وتوفير الدعم اللازم للحكومة لتنفيذ برنامجها الخدمي فضلاً عن استيعاب طلبات المواطنين وشكاواهم وإيصالها إلى الجهات المختصة في الوزارات كافة ومتابعتها.

حاجة البلد إلى جهود وخبرات جميع العراقيين

الى ذلك استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٤ كانون الأول في قصر بغداد، وفداً يمثل الجالية العراقية في المملكة الأردنية الهاشمية.

وأكّد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أن أبناء الجاليات العراقية في بلدان العالم المختلفة يحملون رسالة مهمة وكبيرة تعكس صورة العراق وعمق حضارته وتاريخه ودوره في خدمة الإنسانية، مشيراً إلى أن العراقيين في الخارج هم سفراء لبلدهم يمثلونه بأخلاقهم ومهاراتهم وخبراتهم.

كما أكّد رئيس الجمهورية أن البلد بحاجة ماسة إلى جهود أبنائه، ليسهموا في بناء العراق وتطوره وتقدمه، كما استمع فخامته إلى شرح من أعضاء الوفد عن العقبات والمشاكل التي تواجههم في حياتهم خارج البلد، مؤكدين استعدادهم لتسخير طاقاتهم من أجل خدمة العراق وتطوره في المجالات كافة.

وأضاف فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد أن العراق ماض بطريق الديمقراطية وبما يرسخ تجربته في احترام الحقوق والحريات، سيما وأن الحكومة عازمة ضمن برنامجها على تقديم أفضل الخدمات والارتقاء بواقع العراقيين ومنهم أبناء الجاليات في دول العالم، ومد جسور التواصل والتفاهم وتعزيز التقارب بين جميع العراقيين.

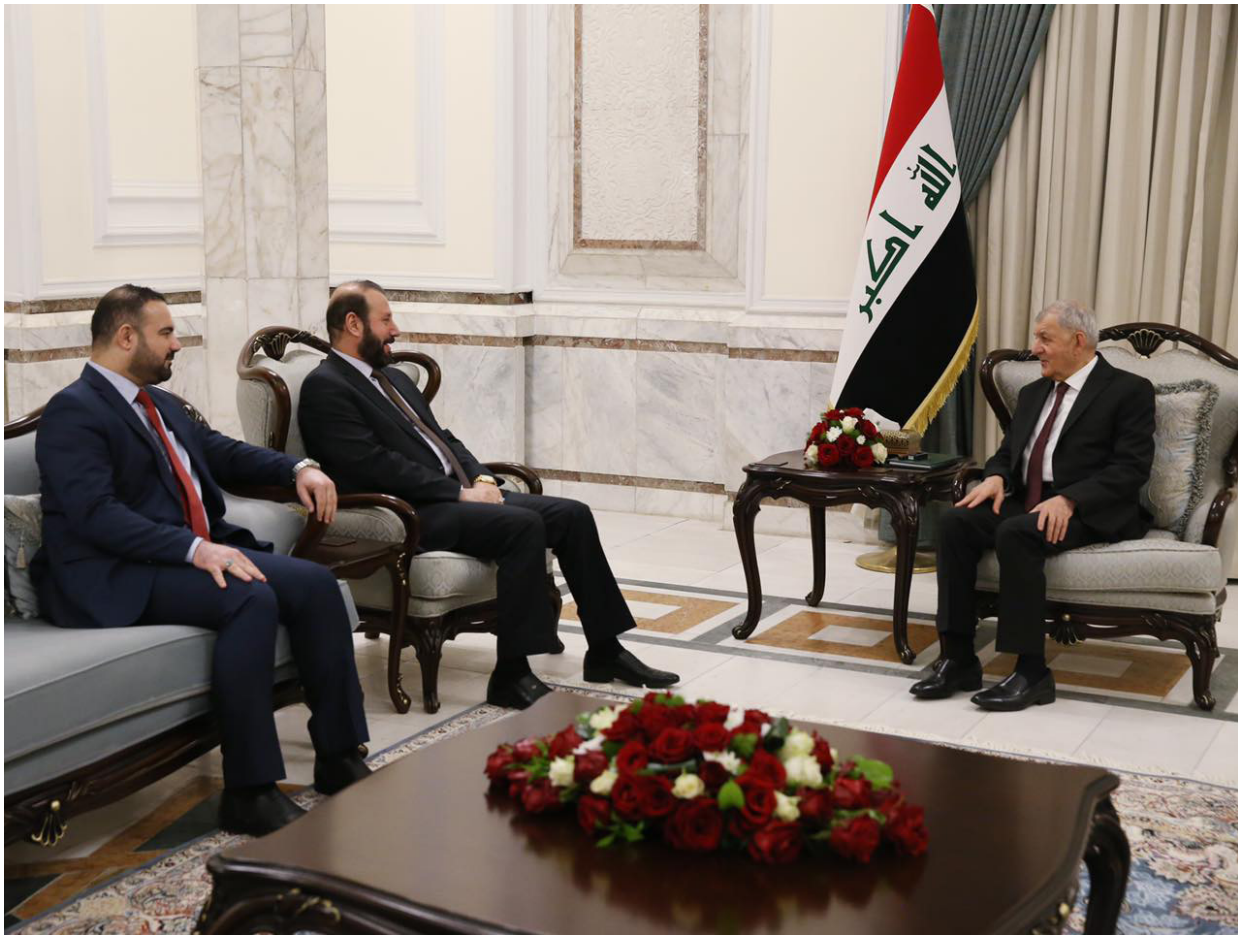

رئيس الجمهورية: رعاية ذوي الشهداء يجب ان تكون أولوية قصوى

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٤ كانون الأول ٢٠٢٢ في قصر بغداد، رئيس مؤسسة الشهداء السيد عبد الإله النائلي.

وخلال اللقاء أكد السيد رئيس الجمهورية على ضرورة أن تكون لرعاية ذوي الشهداء وأداء حقوقهم القانونية أولوية قصوى، وأن لا يدخر أي جهد من أجل إكرام وإنصاف ذويهم وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم، مشيراً إلى أن خدمة عوائل الشهداء واجب وطني.

وفي هذا السياق أشار فخامته إلى ضرورة استذكار الشهداء من خلال إنشاء حدائق عامة يعرض فيها تراثهم وصورهم، بالإضافة إلى إنشاء جداريات تحمل أسماءهم، تقديراً لما قدموه من أجل الوطن.

وأكّد فخامته على ضرورة أن تتواصل المؤسسة مع وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين في إقليم كردستان بالإضافة إلى المنظمات المعنية للتعاون في هذا المسار وأداء حقوق عوائل شهداء الأنفال وحلبجة.

من جانبه، ثمّن السيد عبد الإله النائلي توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، وقدّم شرحاً عن سير عمل مؤسسة الشهداء، مؤكداً بذل أقصى الجهود من أجل القيام بعملها ورعاية ذوي الشهداء، مضيفاً أن المؤسسة تعمل على شمول جميع الشهداء في جميع مناطق العراق بحقوق متساوية.

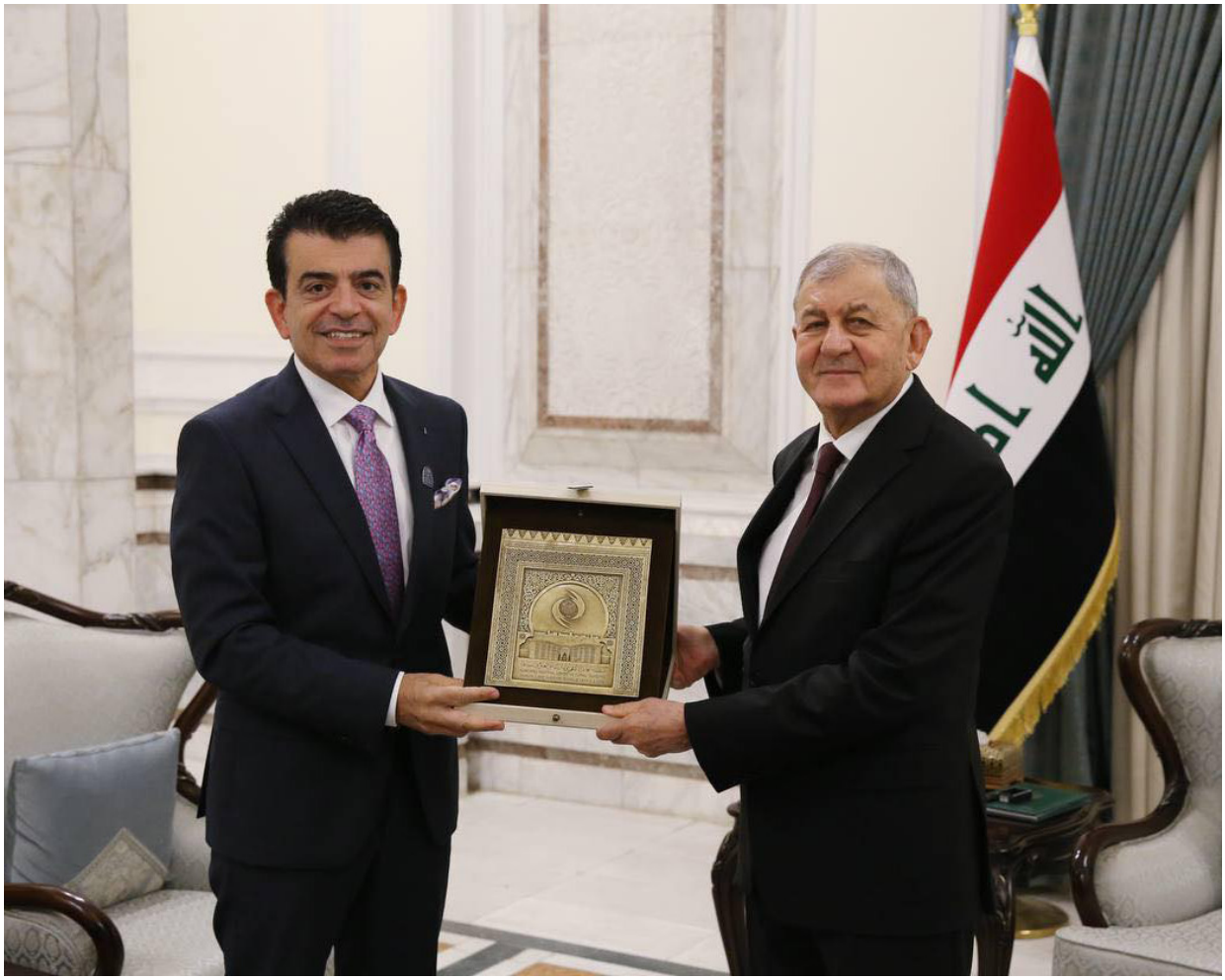

درع إيسيسكو لرئيس الجمهورية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٤ كانون الأول ٢٠٢٢ في قصر بغداد، المدير العام لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) السيد سالم بن محمد المالك.

خلال اللقاء، أكّد رئيس الجمهورية على أهمية تعزيز التعاون والتواصل بين العراق والمنظمة في مجالات التربية والعلوم والتكنولوجيا والثقافة وتبادل الخبرات وتطوير نظم التعليم ودعم التجارب الرائدة، مشيراً إلى ضرورة التشجيع على انتشار العلوم والثقافة بين الأجيال الشابة لتساهم ببناء المجتمع.

من جانبه، أهدى السيد سالم بن محمد المالك درع المنظمة إلى السيد الرئيس، مُثمناً اللقاء معه. وأكد السيد سالم بن محمد تطلّع منظمة (ايسيسكو) إلى تعزيز مستوى التعاون مع المؤسسات العراقية ذات العلاقة، معرباً عن رغبة المنظمة في ترشيح بغداد لتكون عاصمة للثقافة الإسلامية.

ورحّب فخامته بترشيح بغداد لتكون عاصمة للثقافة الإسلامية، مشيراً الى ضرورة أن لا يقتصر الاهتمام بمدينة واحدة بل أن يشمل كل مدن العراق.

سيدة العراق الأولى: بإمكان المرأة العراقية إدارة أعلى سلطة

قالت سيدة العراق الاولى شاناز ابراهيم أحمد، ان المرأة العراقية اثبتت أنه بامكانها ادارة اعلى سلطة والسيطرة على المعوقات.

جاء ذلك خلال لقاء سيدة العراق الاولى شاناز ابراهيم احمد في قصر السلام ببغداد بوزير المالية العراقي طيف سامي، مؤكدة دعمها الكامل للوزارة، مضيفة، انه هذه هي المرة الاولى في تاريخ العراق تتسنم فيها إمرأة منصب وزير المالية، وهذا يثبت حقيقة أن المرأة العراقية بامكانها إدارة اعلى سلطة والسيطرة على المعوقات.

وطالبت شاناز ابراهيم احمد من وزيرة المالية المحافظة على التوازن في توزيع موازنة العراق لعام ٢٠٢٣ والاهتمام بالمدارس والمراكز النسائية وإعمار القرى.

استقبال النساء البرلمانيات عن الكتل الكوردية

من جهة أخرى، طالبت سيدة العراق الاولى شاناز ابراهيم احمد من النساء الكورد البرلمانيات ان يكون لهن موقف موحد بشأن المسائل الوطنية.

جاء ذلك خلال اجتماع شاناز ابراهيم احمد في قصر السلام ببغداد مع نساء برلمانيات عن الكتل الكوردية في مجلس النواب، بحضور العضو القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني رابحة حمد.

وقالت شاناز ابراهيم احمد خلال الاجتماع، إن دور وتأثير النساء مهم في جميع المجالات والاقطاب الرئيسية للسلطة والقرار، وأن وجود عدد كبير من البرلمانيات الكورد من الكتل الكوردية مبعث سرور، داعية الى أن يكون للنساء الكورد موقف موحد حيال المسائل القومية ومطالب الكورد.

كما دعت سيدة العراق الاولى الى ضرورة ان تكون النساء البرلمانيات في مجلس النواب فاعلات مثل الرجال، مؤكدة على دعمها الكامل لهن.

*المسرى

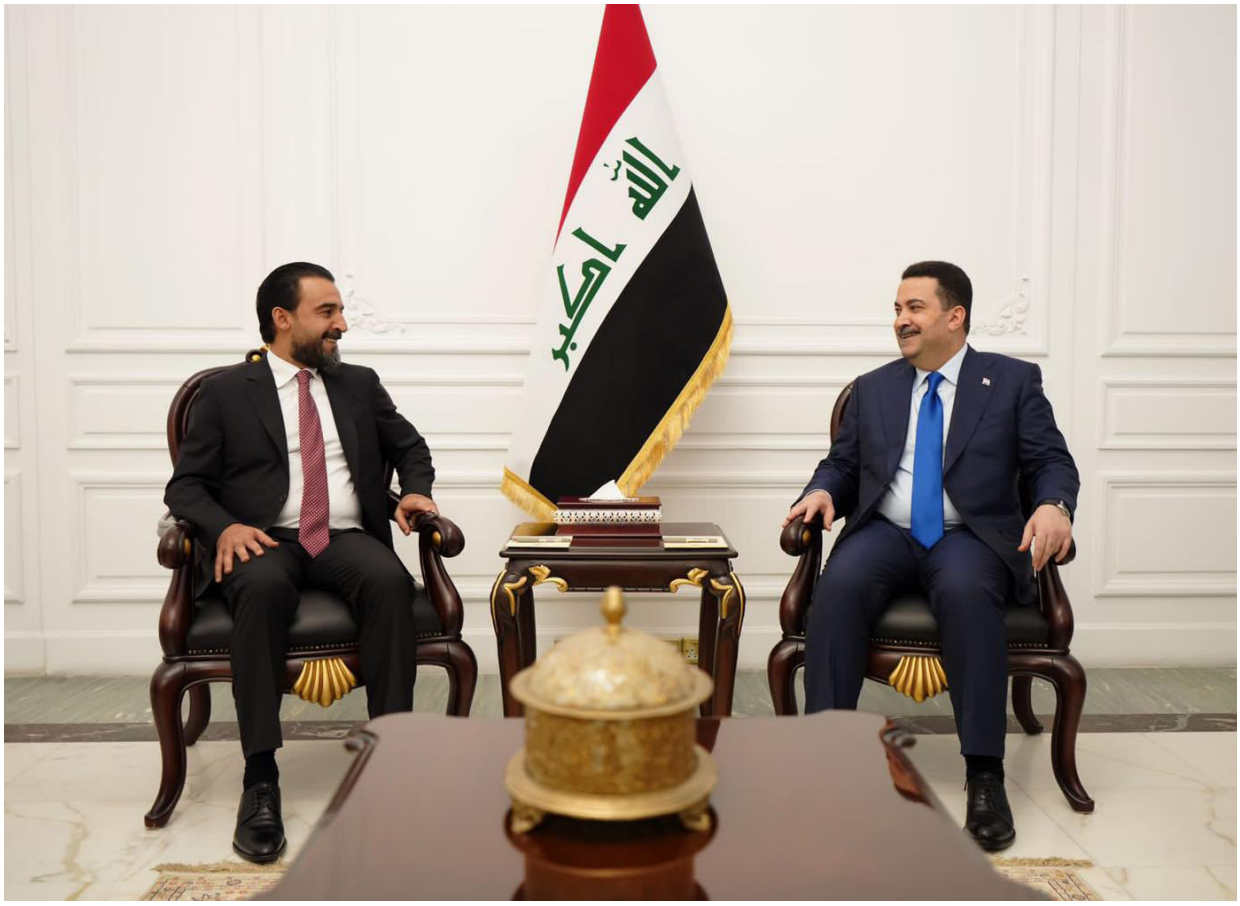

الاتفاق على مواصلة التنسيق بين الحكومة ومجلس النواب حول الانتخابات

عقد رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، الأحد، اجتماعاً مشتركاً مع رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، حضره رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات القاضي جليل عدنان، خُصص لبحث المعوقات التي تواجه عمل المفوضية والاستعدادات لإجراء انتخابات مجالس المحافظات كما مقرر لها في البرنامج الحكومي خلال العام المقبل والمتطلبات للمضي بهذا الاستحقاق الدستوري وإكمال التسجيل البايومتري للناخبين.وجرى خلال الاجتماع استعراض ما تتطلبه المفوضية من دعم وإسناد على المستويين التشريعي والتنفيذي من أجل مواصلة عملها على أكمل وجه.

وجرى الاتفاق على مواصلة التنسيق بين الحكومة ومجلس النواب لكل ما من شأنه تذليل العقبات أمام المفوضية.

اتصال هاتفي من الرئيس الفرنسي

تلقّى رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، مساء الأحد، اتصالاً هاتفياً من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وجرى خلال الاتصال، البحث في عدد من الملفات الثنائية، والقضايا ذات الاهتمام المشترك، وسبل تنمية الشراكة العراقية الفرنسية في مختلف المجالات.

وأكد رئيس مجلس الوزراء للرئيس الفرنسي، حرص العراق على نهجه الوسيط والمتوازن إزاء القضايا الإقليمية والدولية،واستمرار العمل من أجل إنجاح وتحقيق أهداف مؤتمر بغداد بنسخته الثانية المقرر عقدها في العاصمة الأردنية عمان.

مشاركة العراق في القمة العربية الصينية

استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، الأحد، سفير جمهورية الصين الشعبية لدى العراق السيد تسوي وي.

وجرى خلال اللقاء التباحث في توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين، وتنميتها، في المجالات الاقتصادية والثقافية، كذلك في مجالي الطاقة والاستثمار.

وبيّن السيد السوداني أن العراق اعتمد مبدأ التوازن في العلاقات الخارجية، بما يعزز استقراره وتحقيق مصالح شعبه وأمن المنطقة، كما أشار سيادته إلى رغبة الحكومة في توسيع آفاق التعاون الثنائي مع الصين في مختلف القطاعات.

وأكد سيادته خلال اللقاء مشاركة العراق في القمة العربية الصينية المزمع عقدها في العاصمة السعودية الرياض.

من جانبه، نقل السفير الصيني تحيات القيادة الصينية للسيد رئيس مجلس الوزراء، وحرصها على إدامة علاقات التعاون والشراكة مع العراق.

المضيّ في برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي

التقى رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، صباح الأحد، محافظ البنك المركزي العراقي السيد مصطفى غالب مخيف.

واستمع سيادته إلى إيجاز عن سير العمل التنظيمي وسياسات البنك المركزي في القطاعين المالي والنقدي.

ووجّه سيادته بإجراء المعالجات اللازمة لتوفير العملة الأجنبية في السوق المحلية وفق الآليات والأنظمة القانونية للبنك المركزي، وأيضا توفيرها للمواطنين الراغبين بالسفر أو العلاج خارج العراق.

وأكد رئيس مجلس الوزراء المضيّ في برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي للمنظومة المالية والمصرفية، الذي تضمّنه المنهاج الوزاري، للسير بالاقتصاد الوطني إلى النمو المضطرد، بما ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين المعاشية ومستوى تمكينهم المالي.

وزير ثقافة الإقليم يدعو لاتخاذ حوار الحضارات مبدءا للتعايش السلمي

دعا وزير الثقافة في حكومة إقليم كوردستان حمه حمه سعيد، الاثنين، إلى جعل حوار الحضارات مبدأ للتعايش السلمي الحقيقي، مشددا على ضرورة التفاف أصحاب الحضارات العريقة حول النقاط التي تجمعهم وليس التي تفرقهم.

وقال حمه سعيد خلال أعمال منتدى الحضارات العريقة بنسختها السادسة في بغداد "من الواضح أن بلادنا المعروفة بوادي الرافدين وبلاد ما بين النهرين، مهد الحضارات العريقة لاسيما الحضارة (السومرية والآشورية والكلدانية والبابلية وإلخ، وواقع أيضا تحت تأثير الحضارة العيلامية والميدية"، مضيفا أن "هذا البلد أول من اخترع الكتابة، حيث ابتدع السومريون فيه الكتابة المسمارية، ومن هنا فتحت الحضارة والإنسانية عينها عليها".

وأكد حمه سعيد أن "القانون والدستور وضع لأول مرة في العراق، ويعد حمورابي فارس هذا الميدان والمضمار، وشريعته أول الشرائع في تاريخ الإنسانية، ناهيك عن أنهم كانوا بارعين في مجال الزراعة واستخراج المعادن وانتاج البضائع، خذ على سبيل المثال أنهم صنعوا الزجاج في الألف الرابع قبل الميلاد".

ولفت حمه سعيد إلى أن "الحضارات العريقة في هذا البلد أسست نظام الري وتطورت على أيديهم الإنتاج الزراعي، حيث كشفت أعمال التنقيب أن في نينوى لوحدها ١٨ طريقة للسقي والري"، مشددا أن "آثار حضاراتنا العريقة تشهد لاصالتنا وتاريخنا الغابر الذي من حقنا أن نفتخر بها لاسيما الحضارية الميدية والعيلامية".

وأعتبر أنه "من حقنا التساؤل أين نحن ورثة تلك الحضارات من الحضارة العالمية الآن"، مبينا أن "الحضارات العريقة تعايشوا قليلا وتخاصموا وتقاتلوا فيما بينهم كثيرا"، مستدركا "وأننا إذ نعيش في عصر ثورة المعلومات والتكنلوجيا واستمرار الازدهار الإنساني، يحتم علينا الواقع الالتفاف حول النقاط المشتركة والاتخاذ من حوار الحضارات مبدأ للتعايش السلمي الحقيقي".

*المسرى

غيث العمري, بلال وهاب:

«حكومة إقليم كردستان» والسلطة الفلسطينية: إعادة إعطاء الأولوية للحوكمة على حساب الرمزية

لدى الشعبين الفلسطيني والكردي الكثير من القواسم المشتركة: فكلاهما يملك رغبة شديدة في الاستقلال وإقامة دولة، وكلاهما رأى طموحاته المشروعة تحبَط مرارًا وتكرارًا بسبب المشهد السياسي المعقد سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو المحلي. ولكن في الحالتين، أدت هذه الحقائق إلى نشوء ثقافة سياسية وثقافة حكم تركز على الرمزية ودور الضحية.

فقد رسا القادة السياسيون، الكرد والفلسطينيون

على حدّ سواء، على ذهنية غير منتجة تقوم على الاشتكاء من ظلم واقعهم الحالي وإعطاء الأولوية لرونق الدولة ومظاهرها على حساب الاستثمار الرتيب، ولكن الضروري في بناء المؤسسات.

والمثال على ذلك هو الضغط الفلسطيني للانضمام إلى الأمم المتحدة في عام ٢٠١١، والاستفتاء على الاستقلال الذي أجرته «حكومة إقليم كردستان» عام ٢٠١٧. وقد ساهم هذا الأمر بدوره في التسبب بركودٍ، لا بل تآكل، دبلوماسي وإداري وسياسي أبعدهم أكثر بعد عن تحقيق أهدافهم.

على الصعيد الأمريكي، يبدو أن إدارة بايدن لا تملك سياسة واضحة تجاه الفلسطينيين أو الكرد في ما يتعدى الحفاظ على حد أساسي من العلاقات.

لكن التحول نحو سياسات تركز على الحوكمة الرشيدة وبناء المؤسسات لن يتناسب مع أهداف السياسة الخارجية لبايدن التي تهدف إلى صون حقوق الإنسان فحسب، بل سيساعد أيضًا الفلسطينيين والكرد على بناء الأسس اللازمة لتحقيق أهدافهم الوطنية بطريقة تسهم في الاستقرار الإقليمي أيضًا.

> **تراجع السياسات الفلسطينية والكردية لتصبح لعبة غير فعالة لإلقاء اللوم على الآخرين**

القضية الكردية: سلطة مهدرة

لن يتوانَ أي محاور كردي عن تذكيرك بأن الكرد هم أكبر قومية في العالم لا تملك دولة خاصة بها، وهذه حقيقة حوّلت الشعب الكردي إلى أقلية عرقية مضطهدة ومظلومة في أربع دول شرق أوسطية.

ومع ذلك، يملك الكرد في العراق، وبشكل متزايد في سوريا، قدرًا كبيرًا من السلطة على الناس وعلى مساحات شاسعة من الأراضي، مع أنهم لا يملكون دولة لهم.

وفي العراق على وجه الخصوص، كان وضع الكرد يؤهلهم لاغتنام فرص فريدة للاستحواذ على مساحة أكبر يمارسون فيها الحكم الذاتي. ومع إضعاف نظام صدام حسين بسبب حرب الخليج الأولى، ثار كرد العراق وتمكّنوا، بفضل الملاذ الآمن الذي فرضه المجتمع الدولي، من إنشاء «حكومة إقليم كردستان.» ومنذ الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٢، أصبحت «حكومة إقليم كردستان» تحكم اسميًا المحافظات الثلاث ذات الغالبية الكردية في شمال العراق.

ولكن الجماعات السياسية المسلحة المختلفة انخرطت خلال السنوات اللاحقة في سلسلة من الحروب الأهلية كانت أشبه بلعبة إقصاء انتهت بانتصار حزبين، يحتكر كل منهما إقطاعية تديرها عائلة مدعومة من قوة إقليمية هي إما تركيا أو إيران.

وبعد نحو ثلاثة عقود، لم ينتقل الحكام الكرد بعد من مناضلين مسلحين إلى رجال دولة. وحتى الآن، لا تملك «حكومة إقليم كردستان» دستورًا أو قوة مسلحة موحدة، في حين أن الحزبين اللذين وصلا إلى السلطة في تسعينيات القرن الماضي لا يزالان في الحكم.

وحتى من دون إقامة دولة، أخذت سلطة الكرد السياسية تتنامى في العراق. فقد خففت الحماية والمساعدات الدولية من تداعيات العقوبات المفروضة خلال تسعينيات القرن الماضي على أراضي «حكومة إقليم كردستان.»

وهناك، استخدم الناس عملة مختلفة عن بقية العراق واحتفلوا علنًا باللغة والثقافة الكردية.

ومن العام ٢٠٠٣ فصاعدًا، ساعدت قوات «البشمركة» الكردية الولايات المتحدة عند غزوها العراق ومحاربة «القاعدة» في ما بعد. وفي وقت لاحق من عام ٢٠١٤، أصبحت القوات الكردية شريكة في التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش.»

وفيما كان العنف الطائفي يجتاح سائر أنحاء العراق، كانت كردستان مستقرة واقتصادها مزدهر.

وبفضل نحو أربعين عقدًا موقعًا مع شركات نفط دولية، تنتج «حكومة إقليم كردستان» اليوم قرابة نصف مليون برميل من النفط يوميًا.

وقد بدأ القادة الكرد يروجون أربيل، عاصمة «حكومة إقليم كردستان»، على أنها دبي الثانية. وازدهر المجتمع المدني والصحافة الحرة أيضًا في هذه الفترة. حتى أن المعارضة السياسية المهمة اكتسبت لمدة وجيزة صلاحية المساءلة في «حكومة إقليم كردستان» وحصلت على فرصة تحقيق انتقال السلطة عن طريق الانتخابات. ولربما أبصرت السلطة الكردية والأمن الكردي النورَ في العراق عن طريق الصدفة ، ولكن لفترة من الزمن، كان لدى القادة الكرد الرؤية والتركيز اللازمين لترجمتها إلى سلطة ذات مغزى، وهذا بدوره أكسب «حكومة إقليم كردستان» نفوذًا في العراق وعزز سمعتها في العواصم الإقليمية والغربية.

غير أن هذا النهج العقلاني القائم على المصالح في التعامل مع السياسة لم يدم طويلاً. ففي نهاية المطاف، أهدر القادة السياسيون الكرد هذه السلطة من أجل مآرب شخصية وسياسية قصيرة النظر؛ وحين فشلوا، عادوا إلى ألعاب اللوم المبتذلة وتبادل الاتهامات للتملص من مسؤولياتهم. فأصبحت اليوم «حكومة إقليم كردستان» غارقة في ديون بمليارات الدولارات لعدد كبير من الدائنين، وتعاني من عجز في الميزانية ولا تستطيع دفع رواتب موظفي القطاع العام بالكامل وفي الوقت المحدد، على الرغم من أن أسعار النفط ثلاثية الأرقام. كما أن قوات «البشمركة» الكردية تخضع لإمرة الأسر الحاكمة و«رجالها الكبار» بدلاً من الحكومة، وذلك على الرغم من تهديد «داعش» ومبلغ العشرين مليون دولار الذي يدفعه البنتاغون شهريًا منذ عام ٢٠٠٦ للتحفيز على إجراء الإصلاحات اللازمة.

وبالفعل، تكشف علنًا الحكومة الأمريكية والمراقبون الدوليون في تقاريرهم عن تراجع الديمقراطية والحرية في هذه المنطقة.

> **وجود سياسات أمريكية جديدة تركز على بناء المؤسسات يمكن أن يعيد التقدم الى مساره**

وبعد أن كانت «حكومة إقليم كردستان» تنعم بوضع استثنائي وتسعى إلى الانفصال عن العراق، كل ما تطمح إليه الآن هو أن تُعتبر أفضل من بغداد. ومع تزايد التهديدات المحدقة بها عددًا وشدةً، تتناقص قدرة قادتها ومؤسساتها على التخفيف من حدة تلك التهديدات.

في الواقع، قد يعدّد قادة «حكومة إقليم كردستان» الكثير من الأسباب والأعذار لتفسير هذا التراجع، ألا وهي أن الحكومة العراقية عادت إلى سياسات المركزية التي كانت متبعة في عهد صدام حسين ضد الحكم الذاتي الذي حصل عليه الكرد بصعوبة شاقة، وأن بغداد خفضت حصة «حكومة إقليم كردستان» من الميزانية الوطنية، وأن قوات «البشمركة» لا تحصل على حصتها العادلة من موارد ومعدات الأمن القومي، وأن العيش بجوار تركيا وإيران صعبٌ جدًا، كونهما تهاجمان كردستان

بانتظام من دون التعرض للعقاب.

هذه الأمور كلها صحيحة، ولكنها ليست جديدة. ولا ينقص على قائمة الملامة هذه سوى «حكومة إقليم كردستان» نفسها.

غير أن إخفاقات الحوكمة هذه تخلّف عواقب حقيقية. فرأسمالية المحسوبية والفساد والسياسات الزبائنية ليست مجرد أوجه قصور، بل هي ثغرات كبيرة في جدران الأمن القومي والحوكمة في «حكومة إقليم كردستان.» على سبيل المثال، يقرّ القادة الكرد بأن عدد جنرالات «البشمركة» يفوق عددهم في الجيش الأمريكي، في حين أن القطاع الخاص لا يستطيع ببساطة أن ينافس القطاع العام المتضخم والعديم الكفاءة.

لطالما كان بناء الأمة هو الهدف المعلن لـ«حكومة إقليم كردستان.» ومع ذلك، أهدر القادة الكرد سلطتهم الجديدة، إذ اختاروا مشاريع قومية ضخمة بدلاً من تسخير السلطة لتحقيق أهداف ممكنة تؤسس لبناء دولة مستقبلية.

وأحد الأمثلة على ذلك هو الاستفتاء على الاستقلال الذي أجرته «حكومة إقليم كردستان» عام ٢٠١٧.

ففي مرحلة كانت تشهد نقصًا سياسيًا كبيرًا في الشرعية والوحدة، استجاب الشعب لدعوة زعمائه القومية وصوّت لصالح إقامة دولة كردية.

ولكن سرعان ما أصيب الشعب بخيبة أمل من القيادات نفسها التي خسرت نصف الأراضي وقدرات إنتاج النفط التي كانت تسيطر عليها الحكومة قبل الاستفتاء بينما بقيت في السلطة بدون محاسبة.

وبخلاف الحالة الفلسطينية، لا يوجد دعم دولي رسمي لإقامة دولة كردية.

وعوض الحصول على تأييد دولي، قوبل الاستفتاء الكردي بمعارضة محتدمة من الدول المجاورة لكردستان.

وحين تصدت بغداد لجهود الاستفتاء، ما لبثت أن تصدعت خطوط الدفاع الكردية أمام القوات العراقية الزاحفة نحوها.

إلا أن قادة «حكومة إقليم كردستان» يلومون الجميع وكل شيء، إلا سوء تقديرهم، على هذه الخسارة الفادحة التي منيوا بها على صعيد السياسة والاقتصاد والسمعة. ومتى طال الحديث أفعالهم الخاصة، يشيد قادة «حكومة إقليم كردستان» بالاستفتاء باعتباره مثالاً للقومية الكردية.

> **كانت هاتان القضيتان على رأس جدول الأعمال الإقليمي للولايات المتحدة**

الحالة الفلسطينية: إنجازات رمزية وواقع متدهور

على غرار الكرد، يدرك الفلسطينيون تمامًا أنهم من الأمم القليلة التي لا تزال تحت الاحتلال وأنهم لا يستطيعون إقامة دولتهم المستقلة.

وخلال معظم تاريخ الحركة القومية الفلسطينية، اضطر القادة السياسيون الفلسطينيون إلى اللجوء إلى الرمزية. فمن ناحية، كانت هذه الرمزية أداة فعالة لبناء الهوية وتعبئة الشعب، وكانت واحدة من الساحات السياسية القليلة المتاحة لهم نظرًا لعدم امتلاكهم سيطرة على الأراضي والسكان.

وعلى منوال الكرد أيضًا، أصبح الفلسطينيون محط الأنظار على المسرح الدولي نتيجة غزو الكويت، مع أنه في الحالة الفلسطينية لم يترك لهم قرار ياسر عرفات غير الحكيم بدعم صدام حسين سوى خيارات قليلة جدًا، ما

اضطرهم إلى إجراء محادثات مباشرة مع إسرائيل.

ولكن مع توقيع «اتفاقيات أوسلو» وتأسيس السلطة الفلسطينية، أصبح الفلسطينيون في قلب الدبلوماسية الدولية، فقد تباهى عرفات بأنه كان من أكثر الزوار ترددًا إلى البيت الأبيض في العالم، وتلقوا مساعدات دولية ضخمة تتوافق مع هذا الاهتمام الدبلوماسي.

واستخدم القادة الفلسطينيون، مثل نظرائهم الكرد، الوسائل الدبلوماسية لتحقيق الاستقلال مع استبعاد جميع الأولويات الأخرى تقريبًا. ولكنهم، بخلاف الكرد، أحرزوا تقدمًا يمكن قياسه مع اكتساب حل الدولتين تدريجيًا توافقًا دبلوماسيًا دوليًا.

ومع ذلك، سرعان ما تلاشى الأمل الذي راود الكثيرون من الفلسطينيين في إنشاء أول دولة ديمقراطية عربية.

فالسلطة الفلسطينية التي انبثقت عن ذلك كانت مصممة على طراز الحكومات العربية التقليدية التي كان قادة «منظمة التحرير الفلسطينية» متآلفين معها، من تونس التي يحكمها بن علي إلى مصر التي يحكمها مبارك. وأصبحت المحسوبية والفساد واستخدام التوظيف في القطاع العام كشكل من أشكال الضمان الاجتماعي هي القاعدة السائدة.

وكان الشعب الفلسطيني مستعدًا من نواحٍ كثيرة، ولو على مضض، للتسامح مع قادته بشأن مسائل الحوكمة طالما كان الأمل بالاستقلال عبر الدبلوماسية قائمًا.

ولكن مع الانتفاضة الثانية وانهيار عملية السلام، وجدت السلطة الفلسطينية نفسها أمام أزمة شرعية: فوعدها بالتحرير من خلال الدبلوماسية أصبح باطلاً، وتاريخها في الحوكمة أيضًا لا يدعو للفخر.

وفي نهاية المطاف، ساهم الإحباط الشعبي من الحكم في فوز حركة «حماس» في الانتخابات النيابية الثانية، والأخيرة، التي أجرتها السلطة الفلسطينية في عام ٢٠٠٦ واستيلاء «حماس» لاحقًا على غزة بالقوة.

مع ذلك، انخرطت السلطة الفلسطينية لفترة في الإصلاحات وبناء المؤسسات تحت وطأة الضغوط الدولية بقيادة الولايات المتحدة، وحققت نتائج ملحوظة في هذا الإطار. ولكن بما أن هذه الإصلاحات مثلت تهديدا على الوضع القائم، فقد حارب الكثيرون من قادة السلطة الفلسطينية (و«حماس») هذه العملية، ما أدى في النهاية إلى الإطاحة برئيس الوزراء الإصلاحي سلام فياض.

> **أهدر القادة السياسيون الكرد هذه السلطة من أجل مآرب شخصية وسياسية**

ومنذ ذلك الحين، لجأ قادة السلطة الفلسطينية إلى طريقة مجربة ومختبرة، هي التركيز على الرمزية. فاليوم، يركز المسؤولون الفلسطينيون على التحدث علنًا عن المظالم التي يتعرضون لها، والتي يُعتبر الكثير منها مبررًا، وإلقاء اللوم على الجميع، من «سوء نية» إسرائيل و«تحيز» امريكا إلى «تخلي» العرب عنهم. ولكن العنصر الغائب عن هذه السردية هو التأمل في الذات، من أي نوع كان. والخطاب الأخير الذي ألقاه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في الأمم المتحدة هو خير مثال على ذلك.

حين وجد قادة السلطة الفلسطينية أنفسهم في مواجهة أزمة شرعية، ولكن أبوا إجراء الإصلاحات المحلية المضنية واللازمة لاستعادة هذه الشرعية، اختاروا نهجًا جرّبوه واختبروه، وهو السعي وراء انتصارات رمزية، ولكن مكلفة في نهاية المطاف، سواء في الأمم المتحدة

أو غيرها من المنظمات العالمية.

وبلغ هذا النهج ذروته مع محاولةٍ متحايلة لاختصار الطريق نحو إقامة الدولة. ففي عام ٢٠١١، أطلقت السلطة الفلسطينية حملة للانضمام إلى الأمم المتحدة. وتبنّى الشعب الفلسطيني هذه الدعوة مع أن قادته كانوا يعرفون مسبقًا أن هذه المساعي ستبوء بالفشل لأن الولايات المتحدة كانت ستمارس حتمًا حق الفيتو ضد الطلب في مجلس الأمن.

وفـي النهاية، لم يحصل طلب الانضمام حتى على تسعة أصوات في مجلس الأمن، ولكنه تسبب بمعاداة الإدارة الأمريكية، وترك انطباعًا سلبيًا لدى بقية المجتمع الدولي، ما عمّق صورة السلطة الفلسطينية كطرف لا يمكن التعويل عليه. وتضاءلت ثقة الشعب الفلسطيني في قادته عندما حطّم هذا الفشل توقعاتهم الكبيرة.

القادة الفلسطينيون والكرد: يخسرون أهميتهم شيئًا فشيئًا

تتلاشى اليوم تدريجيًا أهمية السلطة الفلسطينية والكرد مع تحوّل الاهتمام الدولي إلى أماكن أخرى نتيجة الأزمات الإقليمية والعالمية المتضاربة. فقد أدت الفرص الناشئة إلى ديناميكيات أخرى، مثل التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و«اتفاقيات أبراهام»، جذبت انتباه الجماهير وصناع القرار المتشوقين للمشاركة في المبادرات الناجحة. ولم يتجلّ فقدان الاهتمام على الساحة الدبلوماسية فحسب، بل أيضًا في المجالات الاقتصادية والإنمائية. فالفساد المستشري أدى إلى تقليص المساعدات الأوروبية والعربية للفلسطينيين.

كما أن الجهات المانحة الدولية تواجه صعوبة شديدة في إيجاد أسباب تبرر توجيه المساعدات إلى كردستان الغنية بالنفط. فقد أصبحت «حكومة إقليم كردستان» اليوم جزءًا من المشكلة في العراق، وليس الحل. والواقع أن الممارسات الاقتصادية التي تزداد جشعًا تثني الشركات الدولية عن دخول الأسواق الكردية التي كانت تجدها الشركات في السابق مؤاتية وترى فيها بوابة آمنة إلى العراق.

مع ذلك، يبدو أن القادة الفلسطينيين والكرد ملتزمون بالمسار نفسه: أي الحركات الرمزية، ولعب دور الضحية، والعزوف عن بناء مؤسسات فعالة وغير فاسدة من شأنها أن تعزز شرعيتهم في الداخل وتدعم قضيتهم وتطلعاتهم الوطنية. وفي هذا الصدد، يهدر الـكـرد، شأنهم شأن الفلسطينيين، سريعًا شرعيتهم وسمعتهم التي اكتسبوها بشق الأنفس كأطراف عقلانية، ويعطون في المقابل الانطباع بأنهم مشكلة أخرى في منطقة مليئة بالأزمات.

> **قادة حكومة إقليم كردستان يلومون الجميع وكل شيء، إلا سوء تقديرهم**

في مرحلة ما، كانت هاتان القضيتان على رأس جدول الأعمال الإقليمي للولايات المتحدة، وقد انخرط فيهما المسؤولون من أرفع المستويات في الإدارات المتعاقبة منذ رئاسة جورج بوش الأب، بحيث تم التعامل مع كل من القيادتين الفلسطينية والكردية كشريك مستقل وركيزة في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

في المقابل، باتت القضيتان تُعهدان إلى الموظفين العاملين على المستوى التنفيذي في الولايات

المتحدة. وبدلاً من دعم دولة كردية مستقلة، أيدت الولايات المتحدة المسعى الكردي للحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي من خلال دعم الفيدرالية في العراق وحقوق إدارة النفط لـ «حكومة إقليم كردستان.» في الوقت نفسه، يبدو أن وضع القيادة الفلسطينية أفضل في واشنطن، فالسياسة المعلنة للولايات المتحدة منذ عهد الرئيس جورج بوش الابن تنص على إنشاء دولة فلسطينية في ظل حل الدولتين. ولكن هذا الهدف هو في الواقع طموحٌ أكثر مما هو عملي. ولا أحد في واشنطن يعتقد أن هذه السياسة قابلة للتحقيق.

عوضًا من ذلك، يتم حاليًا التعامل مع القيادتين باعتبارهما بالدرجة الكبرى عناصر ثانوية في القضايا الإقليمية الأخرى: إذ تُعتبر «حكومة إقليم كردستان» جزءًا من السياسة الأمريكية في العراق، بينما تُعتبر السلطة الفلسطينية جزءًا من سياسة الإدارة تجاه إسرائيل و«اتفاقيات أبراهام.» وإذا حدث تعامل مباشر معهما، فهو يبدو من باب الحفاظ على العلاقة في المقام الأول وليس بدافع الزخم إلى التقدم.

وتجدر الإشارة إلى أن ابتعاد الولايات الأمريكية عن إعطاء الأولوية للقضيتين الفلسطينية والكردية أمر مفهوم. فأي محاولة أمريكية لمعاودة الانخراط على مستوى رفيع في أي منهما سيبوء حتمًا بالفشل، في وقت لا تحتاج فيه الولايات المتحدة إلى فشل آخر في الشرق الأوسط. غير أن التحول من أولوية قصوى إلى ما يشبه الإهمال ليس ضروريًا ولا حكيمًا.

في الحالتين، يمكن للولايات المتحدة بدلاً من ذلك أن تتبنى سياسة تشدد وتعطي الأولوية لبناء المؤسسات التي أُهملت لفترة طويلة في الجانبين الفلسطيني والكردي. ومن المؤكد أن التحول نحو هذا التركيز سيتطلب إنفاق بعض الموارد، وسيستدعي انخراطًا رفيع المستوى لتذليل العقبات السياسية الداخلية وحث الجهات الإقليمية الرئيسية، أي إسرائيل في الحالة الفلسطينية وبغداد في حالة «حكومة إقليم كردستان»، على تسهيل هذه الجهود ومكافأة التقدم.

ولكن انتهاج هذه السياسة الآن سيؤتي ثماره في المستقبل. فقد ترتّبت عن الحوكمة السيئة تكلفة عالية على الولايات المتحدة تمثلت في نفوذ أقل في العراق في الحالة الكردية وفي حظوظ أقل لحل الدولتين في الحالة الفلسطينية.

> **ساهم الإحباط الشعبي من الحكم في فوز حركة «حماس» في الانتخابات**

لذلك فإن الجهود التي تُبذل من الجانب الأمريكي لتشجيع الحوكمة الجيدة ستكون ثمنًا زهيدًا يُدفع لقاء سياسات تعود بالنفع على الشعبين الكردي والفلسطيني، وتعيد شرعية مؤسسات الحكم التابعة للسلطة الفلسطينية و«حكومة إقليم كردستان»، وتعزز الاستقرار المحلي والإقليمي، وتساهم في إعادة الفلسطينيين والكرد إلى مسار قد يقودهم نحو تحقيق تطلعاتهم الوطنية.

*غيث العمري هو زميل أقدم في معهد واشنطن.
*بلال وهاب، هو زميل «سوريف» في معهد واشنطن.

ديارى مارف:

إخفاقات بارزاني في مجال حرية التعبير في كردستان العراق

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

منذ أسابيع قليلة، ولمناسبة حلول الذكرى الثالثة لتولي مسرور بارزاني رئاسة حكومة إقليم كردستان، ألقى هذا الأخير خطابًا لخّص فيه نتيجة إصلاحاته وإنجازات حكومته في السنوات الثلاث الماضية. وفي خلال الخطاب، وعدَ على النحو نفسه بتوسيع تَقدُّم حكومته في مجال حرية التعبير. ووصف بارزاني جهود الحكومة الرامية إلى «توسيع نطاق حرية الكلام والتعبير، ووضعَ الأسس لإنشاء صحافة تتمتع بالمزيد من المسؤولية في إقليم كردستان».

لكن واقع الحكومة الحالية هو أن أنشطتها تعارضت مع هذه القيم، ومع ما وعد به بارزاني في كلٍ من هذه الخطابات الأخيرة والسابقة.

عُيّن مسرور بارزاني رئيسًا لمجلس الوزراء التاسع في حكومة إقليم كردستان في ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٩، خلفًا لابن عمه نيجيرفان بارزاني. ووعد مسرور بارزاني في خطابه الافتتاحي ببناء كردستان قوية من خلال: تنفيذ الإصلاحات، وتوحيد الأحزاب السياسية، وتعزيز الصحافة الحرة والمستقلة. إلا أن الكلام أسهل من الفعل، وأظهرت السنوات اللاحقة أنه فعلَ العكس تمامًا على أرض الواقع. ووضعَ بارزاني حكومة إقليم كردستان على حافة الهاوية إذواجهت أزمات حادة متعددة ستتطلب عقودًا لتعديلها.

فالتحديات الاقتصادية، والفشل في دفع الرواتب، والتهديدات التي تتعرض لها المرأة، والتحديات الأمنية، كلها مشاكل تبتلي بها كردستان العراق. ومع ذلك، يواجه الصحفيين صعوبات للإبلاغ عن تلك القضايا باعتبار أن قواعد الرقابة الذاتية والجبرية ما زالت تطارد صحفيي إقليم كردستان العراق بشكل متزايد.

الانتقام من الصحافيين والنقاد

منذ أداء اليمين الدستورية كرئيس وزراء، شهد معدل الجرائم والانتهاكات مثل التهديدات والمضايقات والتعذيب ضد الصحافيين والنشطاء ارتفاعًا ملحوظًا. ونشرَ «مركز ميترو للدفاع عن حقوق الصحفيين» حدوث ٣٥٣ انتهاكًا بحق ٢٦٠ صحافيًا ومؤسسة إعلامية في إقليم كردستان في عام ٢٠٢١ وحده.

> **سلطة بارزاني .. رقابة متزايدة وقمع لحرية التعبير**

ووقعت إحدى أبرز الحملات القمعية في عام ٢٠٢٠، عندما اعتقل بارزاني أكثر من ٨٠ صحافيًا وناشطًا ووضعهم خلف القضبان في محافظة دهوك بعد التظاهر ضد الفساد وسوء الخدمات العامة. وعلى الرغم من الإعراب عن مجموعة واسعة من المخاوف الجدية والإدانات المتأتية من المستويات الوطنية والإقليمية والدولية الأخرى لتحريرهم، بقي رئيس الوزراء متمسكًا بموقفه بعناد.

في نهاية عام ٢٠٢١، تظاهرَ طلاب الجامعات بشكلٍ سلميٍّ مطالبين بحقوقهم الأساسية، مثل دفع مِنَحهم المالية التي عُلّقت لسنوات، وتحسين ظروف الإسكان الجامعي الحكومي. وفي المقابل، ردّت السلطات الكردية عليهم بوحشية عبر جرّهم في الشوارع وركل وجوههم وإطلاق الرصاص الحي في الهواء ونشر القناصين على سطح محافظة السليمانية.

في عام ٢٠٢٢، تابعت حكومة بارزاني هذا النمط نفسه لقمع الصحافيين وتقليص نطاق الحريات المدنية. فبعد أيام قليلة من خطابه بمناسبة الذكرى الثالثة لتولية، اعتُقل صحافيان في إربيل ودهوك بسبب مهامهما المهنية. ثم في ٢٢ تموز/يوليو، لم تسمح قوات الأمن التابعة لبارزاني بإجراء مظاهرة سلمية في إربيل ضد القصف التركي في كردستان، الذي أدى إلى مقتل حوالي ١٤٠ مدنيًا كرديًا وعراقيًا بشكل جماعي.

ليس رئيس الوزراء أو حكومته الحالية مسؤولَين وحدهما عن كافة الأزمات التي حدثت في كردستان العراق. فقد مرّ ٣١ عامًا بالضبط منذ أن بدأ حزبان أساسيان بحُكم كردستان العراق وتخريبها وهما: «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود بارزاني (من عام ١٩٤٦ حتى الآن)، و«الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة الرئيس العراقي السابق جلال طالباني (بين عامَي ١٩٣٣ و٢٠١٧).

استخدم كلا الحزبين عددًا من الاستراتيجيات على مر السنين لإسكات الصحافيين والكتّاب والمتظاهرين الذين رفعوا أصواتهم ضد الفساد والظلم. وفي كلٍ من «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني»، يتمتع الطالبانيون والبارزانيون بسلطة أكبر من القادة الآخرين، لأنهم سيطروا على حزبَيهم عبر استخدام قوات الأمن والمال من أجل حماية مصالح أُسَرهم، وخاصةً الابنين الأكبر لجلال طالباني ومسعود بارزاني، أي بافل طالباني ومسرور بارزاني.

سمعة بارزاني بين الصحافيين

تَعكس الحملات القمعية التي نفّذها بارزاني ضد الصحافيين جوانب عدة من حكومته. فيتألف معظم أعضاء حكومته ووزراء مجلسه من كبار الضباط ذوي الخلفيات الاستخباراتية، وهو فرع معروف بتشكيكه في الصحافة. وتولى مسرور بارزاني نفسه السلطة كصاحب خلفية استخباراتية قوية بصفته رئيس أجهزة الاستخبارات في «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، وقبل أن يصبح رئيس الوزراء. ولم تكن عائلة بارزاني متسامحة إزاء النقد الداخلي.

في عام ٢٠٠٥، اعتقل بارزاني الكاتب المعارض كمال سيد قادر ووضعَه خلف القضبان لنشره مقالات «تشهيرية» عن السلطات الكردية. لكن ثمة مزاعم عن ممارسة المزيد من القمع العنيف، بما في ذلك مقتل الصحافي الشاب سردشت عثمان، الذي اختُطف في إربيل عاصمة إقليم كردستان العراق، وقُتل في محيط مدينة الموصل العراقية عام ٢٠١٠. وكان عثمان صحافيًا شابًا انتقد الفساد وحُكم الأسرة والمحسوبية، وانتقد البارزانيين على وجه التحديد في مؤلفاتٍ عدة. وفي إحدى مقالاته تحت عنوان «أنا مُغرَم بابنة بارزاني»، تمنى عثمان بسخرية أن يكون صهر مسرور بارزاني، حتى يصبح ثريًا ومحميًا ويتمتع بنمط حياة أفضل. فخرقَ عثمان أحد المحرمات الاجتماعية حول الأسرة من خلال هذا المقال، وبالتالي تم التكهن بتورُّط رئيس الوزراء الحالي في جريمة قتل عثمان. كما اتُّهمت القوات الأمنية الموالية لبارزانيباغتيال الصحافي وداد حسين في عام ٢٠١٦، والذي كان يعمل في صحيفة تابعة لحزب العمال الكردستاني المنافس للحزب الديمقراطي الكردستاني.

بشكل عام، ارتفع معدل العنف والجريمة في إقليم كردستان، ما أدى إلى تدهور الثقة وإضعاف الإحساس بالانتماء للمجتمع. وتترتب عن هذا القمع أيضًا آثار متوالية تنتشر في المجتمع الكردي العراقي، وهو أحد العوامل التي ساهمت في بروز أزمة الهجرة الجارية بين عامَي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ على حدود بيلاروس. وينشأ أيضًا شعورٌ بالقلق من نفور الشباب الكرد وإغضابهم. فهذه الفئة العمرية هي الأكثر عرضة للتطرف أو الأسرع في الاحتجاج، ويشعر الكثيرون من الكرد الشباب بالإحباط بسبب القيود المفروضة على حرية التعبير.

> **واقع الحكومة الحالية هو أن أنشطتها تعارضت مع هذه القيم**

يجب على بارزاني أن يتعلم الدرس الذي تردد صداه مرارًا وتكرارًا في جميع أنحاء المنطقة حول ما يحدث للمسؤولين السياسيين عندما يتعدون على حقوق الناس وحقهم في التظاهر والتعبير. وإذا ما استمر مثل هذا القمع، فإنه سيجعل من الأرجح، وليس أقل، خروج الكرد والاحتجاج في مواجهة حكومة لا تستطيع أو لن تستطيع أن تضمن لهم حرياتهم.

* صحفي كردي -عراقي وكاتب غير روائي مقيم في فانكوفر. حصل مارف على درجة الماجستير في التاريخ من جامعة بونا في الهند عام ٢٠١٣. وهو كاتب في مؤسسة الإعلام الكندي الجديد. يمكن التواصل مع عبر صفحته على تويتر.

د. إحسان الشمري:

بغداد . واشنطن..
المسار المعقد في حكومة السوداني

*مركز تريندز للبحوث والاستشارات

تمثل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية مساحة جدل سياسي دائم، ونقطة تستحق التوقف عندها مع كل حكومة تتشكل في العراق أو مع طبيعة الإدارات الأمريكية سواء أكانت ديمقراطية أو جمهورية؛ لِما لِواشنطن من أثر على الحكومات العراقية في تحديد بوصلة مواقفها تجاه عدد من الملفات وضبطها، سواء كانت داخلية أو خارجية، فضلاً عن أن تشكيل حكومة محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء العراقي يتزامن مع العودة الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام وأهمية العراق للولايات المتحدة الأمريكية في هذا الوقت

بشكل خاص، ما يدفعنا إلى دراسة مستوى العلاقة المتوقعة بين الطرفين في ضوء عدد من المحددات، منها معطيات هذه العلاقة في الحكومات السابقة، وخارطة الطريق التي رسمتها اتفاقية الإطار الاستراتيجي، والرؤية الأمريكية لحكومة السوداني المدعومة من حلفاء إيران، وطبيعة الدور الإيراني في العراق وضبطها لهذه العلاقة، فضلاً عن طبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية التي مهدت إلى تشكيل مسار أمريكي متفاعل مع العراق. وقد يكون من المهم أن تجيب هذه الدراسة عن المدى الذي يمكن أن تصل إليه علاقة بغداد وواشنطن في ظل مجموعة تحديات يمكن أن تواجه الطرفين.

أولًا- إرث من الصداقة والتوتر:

منذ غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في ٩ نيسان/إبريل ٢٠٠٣، شهدت العلاقات بين البلدين تباينًا في مستوياتها من التقارب والتباعد، فبعد التغيير في النظام أصبحت واشنطن صاحبة النفوذ المؤثر في العراق بحكم الأمر الواقع، وبعد إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣ انتهاء العمليات العسكرية في العراق(١)، عاد ليؤكد على عزم الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق النصر في العراق، عندما ذكر في خطاب ألقاه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥: "سوف يتم تحقيق النصر بتوفر العزيمة، ولكن ليس في موعد محدد ولم يسبق أن تم تحقيق النصر في أي حرب في السابق بناءً على جدول زمني ولن يحدث ذلك في هذه الحرب أيضًا"(٢).

إن هدف تحقيق هزيمة الإرهاب في العراق كان عنصرًا رئيسًا في الحرب الطويلة ضد الإرهاب الدولي وفق الاعتقاد الأمريكي، وقد وضعت لتحقيقه ثلاثة مسارات:

١- المسار السياسي الذي يتمثل في إنجاح نظام سياسي يتبنى الديمقراطية، وقادر على ضمان حقوق جميع المواطنين.

٢- المسار الأمني الذي يتمثل في العمل على هزيمة الإرهاب، وبناء القوات الأمنية العراقية وتطويرها.

٣- المسار الاقتصادي الذي يتمثل في إيجاد اقتصاد قوي ناجح قادر على الاستمرار، دون الحاجة إلى مساعدات خارجية.

إن ما اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة في العراق منذ العام ٢٠٠٣ إلى غاية الآن لا يشير إلى أنها نجحت في دعم الاستقرار السياسي، بقدر ما تبنت سياسة تضمن عدم حسم الملفات بين الأطراف وبقائها إلى أطول مدة ممكنة. وهو ما نتج عنه حالة من الإرباك في الوضع السياسي العراقي، الذي انعكس سلبًا على مختلف القطاعات وبشكل أساسي وأكثر وضوحًا في الوضع الأمني. وهناك من يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتكبت العديد من الأخطاء في العراق، مستندين في ذلك إلى إقرار العديد من المسؤولين الأمريكيين بارتكاب العديد من الأخطاء في العراق بسبب عدم فهمهم للواقع العراقي، وعدم وجود خطة بعد انتهاء العمليات العسكرية. غير أن الأمر قد يكون عكس ذلك تمامًا، وأنه تم بموجب خطة ورؤية واضحة لصانعي السياسة الأمريكية، تهدف إلى إشاعة نوع من الفوضى لإرباك الحكومة العراقية، وتغذية الخلافات السياسية بين الأطراف بما يضمن تعزيز حالة انعدام الثقة بينها، وتزايد مخاوف كل طرف من الطرف الآخر وبما يضمن الحاجة إلى واشنطن كطرف ضامن.

وبحسب وجهة النظر الأمريكية حددت طبيعة العلاقات العراقية – الأمريكية بما تم توقيعه من اتفاقية – الإطار الاستراتيجي، التي وقعت عام ٢٠٠٨ في عهد حكومة نوري المالكي وتعنى بالعلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع العراق، والاتفاقية الأمنية المعروفة باسم اتفاقية وضع القوات، ويفترض أن هذه اتفاقيات توفر ضمانة كافية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في العراق والمنطقة، ومن جانب آخر تساعد العراق على تخطي التحديات التي يواجهها، وفرض سيادته وتعزيزها.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية، بعد تولي الرئيس باراك أوباما السلطة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بشكل تدريجي عل خفض العديد من قواتها العسكرية في العراق، مع تنامي قدرات القوات العسكرية والأمنية العراقية، إذ أعلن الرئيس أوباما، أثناء خطاب له في كامب ليجون في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (٣)، أن المهمة القتالية للقوات الأمريكية في العراق ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

أثرت مجموعة من الأسباب على تراجع الاهتمام الأمريكي بالعراق، إذ إن الاستراتيجية التي تبناها الرئيس السابق باراك أوباما استندت إلى التخلي عن فكرة أن التهديدات الأمنية ترتبط جوهريًا بالحلول العسكرية لا السياسية، وإعطاء مجال أوسع للدبلوماسية النشطة، فضلاً عن الاهتمام الأمريكي المتزايد بمواجهة قضايا ذات تأثير مباشر بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هذه القضايا الأزمة المالية، وكيفية التعامل مع القوى الصاعدة التي تؤثر في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي. وفي الوقت الذي يرى فيه الرئيس السابق أوباما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي تمتلك مقومات القيادة العالمية، فإنه لا يرى ضرورة للتعبير عنها بالقوة العسكرية، وإقحامها في قضايا دون توافر رؤية واضحة، مما يمكن أن يرهق القوة العسكرية بتدخلات غير محددة الأهداف، ولهذا اتبع الرئيس أوباما سياسة مفادها التوجه إلى الداخل وتقليل الالتزامات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

بعد الأحداث التي حصلت في الموصل في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤ وسيطرة تنظيم داعش الإرهابي على المحافظة وما تلاها من أحداث تمثلت في سيطرة التنظيم على محافظتي صلاح الدين والأنبار، وأجزاء من محافظتي كركوك وديالى، وتواجده في عدد من المناطق المحيطة بالعاصمة بغداد، وما مثلته تلك الأحداث والتطورات من خطورة كبيرة على وحدة العراق وسيادته، فضلاً عما يمثله من خطورة على دول المنطقة والعالم، كان من المفروض أن تشكل مرحلة جديدة في التعاون بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الفرض يستند إلى عدد من المعطيات منها اتفاق الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن المصلحة الأمريكية تتطلب نجاح تجربة التغيير في العراق ونجاح عمليته السياسية وتجربته الديمقراطية، وعلى الرغم من موافقة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في شهر آب/أغسطس٢٠١٤، أي بعد مرور نحو شهرين على سيطرة تنظيم داعش على الموصل وصلاح الدين والمدن الأخرى، على تنفيذ ضربات جوية ضد تنظيم داعش، فإن حجم الدعم الأمريكي للعراق بموجب الاتفاق الموقّع لم يكن بمستوى المخاطر والتهديدات الإرهابية التي تعرض لها العراق، نتيجة الاعتقاد الأمريكي بأن حكومة نوري المالكي كانت تنفذ سياسة إيرانية في العراق والمنطقة.

بعد تولي حيدر العبادي رئاسة الوزراء في العراق في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تطورت العلاقة بين البلدين بشكل إيجابي على المستوى الأمني والسياسي، إلا أن إصدار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمرًا تنفيذيًا بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ يتضمن حظر دخول مواطني سبع دول من ضمنها العراق إلى الولايات المتحدة (٤)، شكلت رؤية أمريكية جديدة لتعاطيها مع العراق الذي رفض القرار، وأدى إلى تراجع الرئيس ترامب فيما بعد باستثناء العراق من هذا الحظر.

تدهورت العلاقة بين واشنطن وبغداد في عهد حكومة عادل عبد المهدي، على الرغم من محاولات عبد المهدي التودد إلى إدارة ترامب إلى حد طلب زيارة البيت الأبيض، فإن طلبه لم يتم الاستجابة له لكونه مدعومًا من إيران وتم تنصيبه من قِبل قاسم سليماني قائد فيلق القدس الإيراني وحلفاء إيران السياسيين والفصائل المسلحة، مما كان ينذر بمواجهات مفتوحة خصوصًا في ظل توتر العلاقة بين واشنطن وطهران على خلفية الملف النووي الإيراني، ووصلت ذروة المواجهة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩عندما هاجم آلاف العراقيين من أنصار الفصائل شبه العسكرية الموالية لإيران، السفارة الأمريكية في بغداد احتجاجًا على قصف أمريكي لأحد فصائل الحشد الشعبي(٥)، أوقع عددًا من القتلى،

وكان هذا القصف ردًا على إطلاق عشرات الصواريخ على منشآت للجيش الأمريكي في العراق. وفي الثالث من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، قُتل قاسم سليماني، قائد فيلق القدس في الحرس الثوي الإيراني ومبعوث طهران إلى بغداد، وأبو مهدي المهندس، نائب رئيس الحشد الشعبي، في غارة أمريكية قرب مطار بغداد (٦). وردّت إيران بعد أيام قليلة بإطلاق صواريخ على قاعدتين يتمركز فيهما جنود أمريكيون في العراق. وعلى أثر ذلك طلب مجلس النواب العراقي ذو الأغلبية لحلفاء إيران، قرارًا من الحكومة بإنهاء وجود القوات الأجنبية في البلاد، حيث كان يتمركز ٥٠٠٠ جندي أمريكي على الأراضي العراقية، إلا أنه لم يُنفَّذ من حكومة عادل عبد المهدي، التي تعاطت مع القرار ببراغماتية سياسية وورقة ضغط للقبول به للعب دور الوسيط بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

عادت العلاقات لتشهد مسارًا جديدًا بعد تولي مصطفى الكاظمي رئاسة الوزراء في أيار/مايو ٢٠٢٠، إذ زار الأخير واشنطن مرتين، الأولى التقى فيها الرئيس ترامب في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٢٠ والثانية التقى فيها الرئيس بايدن في ٢٦ تموز/يوليو٢٠٢١، وسعى الكاظمي إلى أن يكون العراق وسيطًا لحلحلة الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران. إلا أن جهوده في التقرب من واشنطن اصطدمت بالمعارضين الداخليين الموالين لإيران، لاسيما الفصائل الشيعية المسلحة.

وعلى الرغم من أن حكومة الكاظمي حاولت تفعيل الجوانب المختلفة والمفيدة في الاتفاقية، فإن السبب الرئيسي لاهتمامها بها يتعلق أساسًا بالتحديات الآنية التي كانت تواجهها بخصوص قوى الميليشيات، التي تضغط على الحكومة لإخراج القوات الأمريكية من البلد، في إطار تغوّلها العام على الدولة والمجتمع.

ثانيًا- المتغيرات الدولية وأثرها في العلاقات العراقية – الأمريكية:

إن أي معالجة موضوعية للاستراتيجية الأمريكية الراهنة تجاه العراق لابد أن تتطرق إلى التحولات الفكرية والتغيرات السياسية الإقليمية والدولية التي رافقت تَبَلوُر رؤى جديدة للسياسة الخارجية والاستراتيجية الأمريكية على حدٍ سواء، وعليه فإن التعرض للاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق هو تشخيص سياسي للمشروع الاستراتيجي الأمريكي الأشمل في الشرق الأوسط.

أرسلت إدارة بايدن تلك الإشارة إلى أن الشرق الأوسط لم يعد أولوية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، إذ أشار الرئيس بايدن إلى أنه يريد تقليص مشاركة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وإعادة التركيز على أولويات الأمن القومي مثل روسيا والصين بالانتقال من أدوات الاشتباك العسكرية إلى الأدوات المدنية. فخلال حملته الانتخابية أطلق وعدًا بـإنهاء الحروب في أفغانستان والشرق الأوسط، التي كلفت دماءً وأموالاً لا تقدر بثمن، وأضاف "إن هذه الحروب تستنزف فقط قدرتنا على القيادة في قضايا أخرى تتطلب اهتمامنا وتمنعنا من إعادة بناء أدوات القوة الأمريكية الأخرى"، لكن يبقى السؤال المهم بشأن كيفية نشر الدبلوماسية بنحو فعال في منطقة تعج بالصراع العنيف، إذ يرى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن أن روسيا والصين تندرجان ضمن أولويات السياسة الخارجية. ولذلك لديهما فرصة لتبنّي نظرة استراتيجية طويلة الأمد تجاه العراق، ومع استمرار السياسة الخارجية الأمريكية في التحوّل نحو المنافسة بين القوى العظمى، فلن يؤدي دعم الأمن والديمقراطية في العراق إلى كبح المطامع الإيرانية فحسب، بل إلى تحقيق طموحات روسيا والصين أيضًا.

بيد أن الظروف الإقليمية والدولية غيرت قليلاً من سياسة حكومة بايدن، وخدمت سعي الإطار إلى تشكيل حكومته، وأجادوا اللعبة عندما قدّموا محمد شياع السوداني لتشكيل الحكومة الجديدة؛ لكونه شخصية غير جدلية ولديه اطلاع وخبرة في تفاعل العلاقات الدولية والإقليمية بحكم عمله في الحكومات السابقة. وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية

إلى مدّ جسور التواصل مع السوادني منذ الأيام الأولى لإعلان ترشيحه وحتى تكليفه، ومن ثمَّ تشكيل حكومته، لتكون السفيرة الأمريكية في بغداد "إلينا رومانوسكي" أول من قدّم التهاني إلى السيد السوداني عند تكليفه رسميًا وبعد نيله الثقة من البرلمان(٧)، ويعكس حراك السفيرة الأمريكية توجهًا واقعيًا يعبر عن تعاطي الأمريكيين مع القرار الداخلي للقوى السياسية ليعكس صورة جديدة، تختلف عما يجري تسويقه بفرض الأجندة الأمريكية على قرار القوى السياسية، أو دعمهم لشخصيات محددة لتولي الحكومة، أو حتى دعمهم لبقاء حكومة الكاظمي، إذ باتت الأخيرة تحض على ضرورة تحقيق الاستقرار وإنهاء الفوضى التي خلفتها تداعيات استمرار الانسداد السياسي بتشكيل حكومة جديدة، تحت ضغط مشاكل الطاقة التي يواجهها حلفاؤها الأوروبيون بسبب تداعيات استمرار الحرب الروسية ضد أوكرانيا.

إن تأثير الظروف الدولية على سياسية واشنطن تجاه العراق اتضحت جلية من خلال تشكيل الحكومة العراقية الحالية. فتشكيل الحكومة بشكلها الحالي لم ينل دعم واشنطن أو هو ليس في مصلحتها، لكنها تحملت أن يكون تشكيل الحكومة بهذا الشكل من أجل الاستقرار، بسبب أن ما حدث في العراق من انعدام للاستقرار وتأخر في تشكيل الحكومة أَخَّرَ قدرة بغداد على اتخاذ قرارات استراتيجية؛ منها زيادة إنتاج النفط، واتضح ذلك من تصريح السفيرة الأمريكية في العراق، آلينا رومانوسكي، التي أكدت في تصريح لها في ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٢ "أن اتفاقية الإطار الاستراتيجي هي التي توجه علاقات واشنطن مع الحكومة العراقية الجديدة، وأن "التقدم في تحقيق مصالحنا المشتركة مهم للعراقيين"، وأننا نتمنى "عراقًا يحارب الفساد ويخلق فرص العمل، وعراقًا مستقرًا من خلال مؤسسات أمنية حكومية قوية، وخاليًا من تنظيم داعش، وعراقًا مرنًا للتعامل مع التغير المناخي"(٨).

ثالثًا- الاستدارة نحو الضبط:

عكست العملية المطولة التي أعقبت احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر٢٠١٩ واستقالة عادل عبد المهدي، السير خطوة إلى الوراء بالنسبة إلى الديمقراطية العراقية. لذلك دعمت واشنطن إجراء الانتخابات المبكرة في١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١. وبعد إعلان نتائجها تركزت معظم تصريحات المسؤولين الأمريكيين على تعزيز الحوار الوطني بين القوى السياسية، لتجاوز الأزمة والمضي في ترسيخ أمن العراق واستقراره، وعلى مواصلة الإدارة الأمريكية دعم العراق، وتعزيز الشراكة بين بغداد وواشنطن وفق اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين البلدين.

بدأ الانفراج لأزمة الانغلاق السياسي مع انتخاب عبد اللطيف رشيد رئيسًا للجمهورية في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر٢٠٢٢(٩)، وتكليف حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، ومن ثم المصادقة عليها في جلسة مجلس النواب التي عقدت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. وأثبت منح الثقة قدرة السوداني، رغم الخلافات الداخلية الحادة داخل الإطار التنسيقي الداعم له، على إنجاز هذا التشكيل في وقت قياسي غير مسبوق في كل حكومات ما بعد ٢٠٠٣، خلال مدة ١٤ يومًا فقط، إذ نالت التشكيلة الوزارية للسوداني الثقة بواقع ٢٥٠ صوتًا من أصل ٢٥٧ عضوًا حضروا الجلسة. وهو رقم كبير جدًا يعكس ثقة البرلمان بها، ومحاولة السلطة التشريعية الهروب من شبح الفشل وعدم قدرتهم على استكمال الاستحقاقات الدستورية.

لا يبدو أن الإدارة الأمريكية بذلت جهودًا متضافرة لإحباط هذا السيناريو بوجود حكومة، حتى وإن كان داعموها حلفاء بلا إيمان، فخلال الأشهر التسعة تقريبًا الفاصلة بين الانتخابات وانسحاب النواب الصدريين، تُظهر السجلات العامة أن كبار المسؤولين الأمريكيين في وزارة الخارجية و"مجلس الأمن القومي" لم يزوروا العراق سوى مرتين، وأن وزير الخارجية أنتوني بلينكن لم يجرِ سوى عدد قليل من المكالمات مع صناع القرار في العراق، في محاولة للتأثير على التطورات على الأرض. خصوصًا بعد الصدام المسلح بين اتباع زعيم التيار الصدري وبين الفصائل المسلحة الحليفة

لإيران على أبواب المنطقة الدولية وداخلها؛ ما دفع واشنطن إلى إيفاد مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط إلى العراق أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، بغرض تحذير الولايات المتحدة للأطراف العراقية بضبط الأوضاع السياسية والتحذير من أن أي استخدام جديد للسلاح يمكن أن يؤدي إلى الفوضى(١٠)، وربما تكون السفيرة الأمريكية الجديدة المتميزة إلى العراق ألينا رومانوسكي قد ضغطت أيضًا من أجل حل هذه المسألة بعد وصولها إلى بغداد في حزيران/ يونيو ٢٠٢٢، ولكن يبدو أنها فعلت ذلك من دون دعمٍ كافٍ من واشنطن.

ولم يكن غياب انخراط إدارة أمريكية رفيعة المستوى في محاولات العراق لتشكيل حكومة بعد الانتخابات مجرد إغفال غير مقصود، بل قرارًا متخذًا عن سابق تصور وتصميم. ويبدو أن خطة الإدارة الأمريكية كانت تقضي بـترك العراقيين ليحلوا مشاكلهم بأنفسهم.

جرت العادة ألا تدلي واشنطن برأيها حول نتائج الانتخابات في دول أخرى، وتفضل بدلاً من ذلك التركيز على دعم المؤسسات. لكن العراق ليس بلدًا عاديًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بالنظر إلى أن الحكم الديمقراطي الناشئ فيه يواجه العديد من الصعوبات في ظل الضغوط التي تمارسها الأذرع الإيرانية النافذة في العراق كقوى سياسية وفصائل مسلحة.

رابعًا- إنعاش اتفاقية الإطار الاستراتيجي:

دعا السوداني في برنامجه الحكومي إلى إقامة علاقة متوازنة مع دول الجوار والقوى الدولية الفاعلة مبنيةً على الاحترام المتبادل والحفاظ على سيادة العراق (١١). غير أن أبرز ما يميز العلاقات العراقية – الأمريكية هي مسألة تفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي وقعها الجانبان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وصادق عليها مجلس النواب العراقي في نهاية نفس العام، ودخلت حيز التنفيذ في شهر كانون الثاني/يناير من العام التالي ٢٠٠٩.

رسمت هذه الاتفاقية واسمها الكامل هو "اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين الولايات المتحدة وجمهورية العراق" أسس تعاون مشترك وطويل المدى بين البلدين في سبع مجالات رئيسية هي: السياسة والدبلوماسية، الدفاع والأمن، الثقافة، الاقتصاد والطاقة، الصحة والبيئة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تطبيق القانون والقضاء.

وفي كل واحدة من مجالات التعاون هذه، حددت الاتفاقية الأهداف العامة المرتبطة بكل قطاع وهي، في أغلبها، تتصل بتقوية المؤسسات العراقية وتطوير قدراتها على تأدية مهامها بفعالية، للإشراف على إنجاز هذه الأهداف. نصت الاتفاقية على تشكيل لجنة تنسيق عليا أمريكية-عراقية، تلتقي دوريًا. مهمتها متابعة تنفيذ بنود الاتفاقية وتُمثل فيها الوزارات والمؤسسات المعنية بالمشاريع التي تُحدد في إطار الاتفاقية، هذا فضلاً عن تشكيل لجان تنسيق مشتركة، عند الحاجة، تكون من مستوى أدنى، تتكون عمومًا من الفنيين المختصين. وتقوم بالإشراف المباشر على تنفيذ المشاريع التي يتفق عليها الطرفان، تقدم لجان التنسيق هذه تقاريرها إلى لجنة التنسيق العليا.

إن برنامج اتفاقية الإطار هذه شامل وطموح ومفتوح ومرن ويقوم على الحاجات العراقية كما يحددها العراق، إذ هو يشمل كل مجالات التعاون الممكنة مع أمريكا لتطوير مؤسسات الدولة العراقية، وغير محدد بمدة زمنية معينة، ويمكن للعراق أن يخرج من كامل الاتفاقية إذا شاء من خلال إبلاغ الطرف الآخر بعام واحد قبل انسحابه منها، وللإفادة الحقيقية من هذه الاتفاقية المهمة، يحتاج العراق إلى أن يرسم رؤية متكاملة لكيفية تطوير مؤسسات الدولة وتحسين أدائها عبرها، ويشكل اللجان اللازمة ويتابع العمل من خلالها مع الجانب الأمريكي على نحو جدي ومتواصل وتراكمي. لكن لسوء الحظ ليس هذا ما حصل، إذ ذهبت هذه الاتفاقية، كأشياء أخرى كثيرة في البلد، ضحيةً لتقلبات المزاج السياسي وضعف التخطيط والحاجات الآنية للحكومات العراقية المتعاقبة، وليس الحاجات الطويلة المدى للدولة العراقية.

ركنت هذه الاتفاقية على الرفوف العراقية، أكثر من ثلاث سنوات، بعد دخولها حيز التنفيذ في بداية ٢٠٠٩، إلى أن دعا رئيس الوزراء آنذاك، نوري المالكي، في خريف ٢٠١٢ إلى تفعيلها، بعد تصاعد المطالب الشعبية بتحسين الخدمات. لتتبع هذه الدعوة بعد أشهر في بغداد أول الاجتماعات الجدية مع نظراء أمريكيين، للتعاطي مع تحديات الخدمات والصحة والتعليم والاستثمار. ولم يتم البناء على هذه الاجتماعات والأفكار التي أثيرت، وبعضها مهم، فضلاً عن أن اضطرابات الأمن والسياسة في العراق والخصومة المتصاعدة بين حكومة المالكي وإدارة أوباما حينها، جعلت متابعة بنود الاتفاقية هامشًا مُهملاً في بغداد، وحتى مع تحسن العلاقات الأمريكية-العراقية بعد تولي حيدر العبادي رئاسة الوزراء في عام ٢٠١٤، كانت هناك محاولات لتحفيز هذه الاتفاقية برغبة متبادلة بعد العام٢٠١٧. فلم تُستثمر اتفاقية الإطار الاستراتيجي على نحو شامل على أساس رؤية عراقية متكاملة، بل عُمد إلى سياسة خاطئة، متواصلة منذ توقيع الاتفاقية، بانتقاء ملفات وترك غيرها، على أساس الحاجات الآنية للحكومة. وهكذا ركزت حكومة العبادي على القضايا المتعلقة بالأمن والدفاع في ضوء التحدي الذي كان يواجهه البلد ضد تنظيم داعش. وتم اعتبار الاتفاقات والتقدم الحاصل في هذا المجال على أنه جزء من اتفاقية الإطار. أيضًا، في سياق الأزمة المالية الخانقة حينها التي عاشتها حكومة العبادي، تم تفعيل الجانب المتعلق بالإصلاح الاقتصادي والمالي في الاتفاقية، وحصل تقدم مهم بهذا الصدد. لكن عندما عادت أسعار النفط إلى الارتفاع، توقفت الحكومة عن متابعة إصلاحات مهمة بدأت بها فعليًا، لكنها تخلت عنها فيما بعد. وفي عهد رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، التي مثلت منصة للمصالح الإيرانية، عاشت اتفاقية الإطار موتًا سريريًا، إلى أن "أحيتها" حكومة مصطفى الكاظمي، بإجرائها، إلى حد الآن، أربع جولات حوار، ويمثل هذا العدد الأعلى الذي قامت به أي حكومة عراقية.

وإذا ما استثنينا ملفات الدفاع والطاقة، التي تتحمس لها الشركات الأمريكية عادةً بسبب العقود المالية المرتبطة بها، ليس ثمة تقدم مطرد وتراكمي في تنفيذ بنود الاتفاقية الأخرى، التي تحولت تدريجيًا إلى ما يشبه عناوين صحفية في الإعلانات الدبلوماسية، الأمريكية خصوصًا، الواردة في تفسير الكثير من النشاطات المشتركة للبلدين. فحتى زيارات رؤساء الوزراء العراقيين لأمريكا أو لقاءات المسؤولين الأمريكيين مع نظرائهم العراقيين توضع في سياق اتفاقية الإطار الاستراتيجي. وكأن العراق أو الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى اتفاقية استراتيجية للقاء مسؤولين منهما أو عقد تفاهمات بين البلدين، حتى لجنة التنسيق العليا التي تشكلت لمتابعة تنفيذ الاتفاقية تحولت تدريجيًا إلى شكل دبلوماسي معبأ بالأمنيات والنيات الطيبة لكنه خال من المحتوى الجدي.

إن أي محاولة تفعيل لهذه الاتفاقية من قبل محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء سيصطدم بمعارضة أرادت سياسية موالية لطهران سبق لها أن رشحت السوداني لمنصبه. وبذلك سيكون من الصعب جدًا على الأخير الاتجاه لتفعيلها عطفًا على أيديولوجية بيئته السياسية التي جاء منها، والتي قد تسبب له مشاكل كثيرة ربما تصل إلى حد العداء والمواجهة في حال أقدم على هذه الخطوة.

اتضح الخلاف الأول بين بغداد وواشنطن، عندما أعلن السوداني في أول مؤتمر صحافي يعقده كرئيس للحكومة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٢٢ عن أن "لديه تخويلاً وتفويضًا من القوى السياسية بإجراء حوار مهني فني مع قوات التحالف الدولي، التي تقودها الولايات المتحدة في بلاده لتحديد الحاجة إلى تواجد التحالف الدولي كأعداد تتعلق بالمستشارين وكمهام للتدريب والمشورة وتبادل المعلومات. وفي ضوء ذلك ما سيتمخض من قرار حكومي ستلتزم به كل الأطراف السياسية وسنشرع باستكمال هذا الحوار وفق ما هو مخطط له"(١٢). وبعد ساعات من تصريحات السوداني ردت السفيرة الأمريكية في العراق ألينا رومانوسكي، في كلمة لها خلال منتدى السلام والاستقرار في الشرق الأوسط الذي تقيمه الجامعة الأمريكية في دهوك، كجزء من سياسة التأكيد بأن قوات بلادها باقية في العراق ولن تنسحب

من العراق ولديها التزام طويل الأمد مع هذا البلد خلال المرحلة المقبلة، مع التشديد على التزام واشنطن بالبقاء في المنطقة، وأهمية أن تنعم بالأمن والاستقرار (١٣)، وأولويات هذا الالتزام هو تنفيذ الاتفاقية الاستراتيجية الموقعة بينهما عام ٢٠٠٨.

إن الإحراج المتبادل بين واشنطن وبغداد حول إدراج إدارة ترامب جهات عراقية ضمن قائمة العقوبات الأمريكية، ومشاركة هذه الجهات في الحكومة الائتلافية لرئيس الوزراء محمد شياع السوداني قد يعوق هذه العلاقة في بعض الجوانب، وقد يخلق نوعًا من عدم التواصل بين الدولتين، خصوصًا بعد التسريبات التي لم يتم نفيها من الإدارة الأمريكية (١٤). مما يتطلب من السوداني وضع العديد من الاحتمالات حول تداعيات هذا التوجه.

على الأرجح فإن تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق اتفاقية الإطار الاستراتيجي قد لا يكون رغبة قصوى، من قبلها، بقدر ما يمثل تعاطيًا جديدًا لضبط العلاقة مع بغداد التي يهيمن عليها حلفاء إيران، ورسالة عابرة للجغرافية العراقية تجاه إيران بأن زمن الاستغناء الأمريكي عن العراق لم يعد مطروحًا خصوصًا بعد الحاجة الغربية إلى استمرار إمدادات الطاقة من المنطقة عمومًا والعراق خصوصًا، فضلاً عن أن محاولة واشنطن دعم محمد شياع السوداني يأتي في إطار فك ارتباطه تدريجيًا عن داعميه المقربين من السياسة الإيرانية، من خلال التزام أوَّلي بدعم محدود يمثل اختبارًا لقدرة السوداني على اتخاذ القرار المستقل.

خامسًا- إيران وتحدي العلاقة العراقية -الأمريكية في حكومة السوداني:

إن الواقع السياسي الراهن في العراق يؤكد النفوذ الإيراني في أعلى مستوياته، ولا تستطيع حكومة السوداني العراقية تجاهله، مما يعني أن الحكومة ستواجه صعوبة في التعامل مع هذا الملف، وأن الحكومة الإيرانية لا يمكن أن تفرط في مصالحها في العراق تحت أي ظرف (١٥)، بل قد تعمل على تصدير أزمتها الداخلية الحالية المتمثلة في الانتفاضة الشعبية ضدها إلى العراق، وهذا ما نشهده من خلال عمليات قصف لإقليم كردستان العراق والتهديد باجتياحه.

تواجه حكومة السوداني صعوبة التوازن في العلاقات الخارجية بين دول الجوار، وعلى رأسها إيران، وذلك سينعكس أيضًا على الأطراف الداخلية الفاعلة والمرتبطة بالقوى الخارجية، إذ إن عقلية الأحزاب أصبحت ترى في موارد الدولة وإمكاناتها جزءًا من ميراث يفترض أن يوزع فيما بينها، ولذلك يسعى السوداني إلى تحقيق توازن بين الدول العربية والغرب وبين إيران، إذا ما أراد الاستقرار لحكومته، خاصة أن غالبية الوزراء الشيعة مقربون من أحزاب في الإطار التنسيقي موالية لإيران، لاسيما أن البلاد في حاجة إلى استثمارات أجنبية في قطاعات متنوعة.

كان فك الارتباط الأمريكي المحدود خلال عملية تشكيل الحكومة قد ترك فراغًا، لم تتأخر طهران عن أن تشغله. فكان طبيعيًا أن ترحب إيران بإعلان تشكيل حكومة السوداني باعتبار أن الإطار التنسيقي تربطه صلات وثيقة مع إيران، ولذلك هنأ الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، رئيس الوزراء العراقي الجديد محمد شياع السوداني بمناسبة منح الثقة لحكومته. وقال: "نهنئكم على المسؤولية المهمة لتوليكم رئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة"(١٦).

كانت أمريكا وإيران في مقدمة المهنئين بتشكيل حكومة عراقية جديدة ومنحها الثقة، وهذا يعود إلى أن للطرفين مصلحة في انتهاء الأزمة السياسية في العراق، ولكن يبقى ارتياح كلا الطرفين لهذه الحلحلة مبالغًا فيه، في ظل شارع عراقي متحفز للتصعيد.

ويعد العراق من الساحات القليلة التي تتقاطع فيها مصالح طهران وواشنطن، فالأخيرة سلمت منذ سنوات بسيطرة إيران على سلطة القرار في العراق عبر القوى الموالية لها. في حين أن إيران، رغم التهديدات التي تطلقها بين حين وآخر،

تتجنب بحدود متوسطة المساس المباشر بمصالح واشنطن والغرب عمومًا في هذ البلد.

إن المقاربة الإيرانية في العراق ستسعى فيها إلى محاولة تصفير المشاكل في مرحلة حكومة عادل عبد المهدي وما رافقها من إشكالات، والعمل على إعادة تفعيل التوافقات الأمريكية – الإيرانية في الأجواء السياسية العراقية، إذ على الرغم من وصول أكثر الأجنحة المسلحة تطرفًا إلى السلطة من خلال الإطار التنسيقي، فإن تلك الأطراف ستعمل بشكل واضح على عدم استفزاز واشنطن، بتوجيه إيراني، لطمأنة الداعمين الغربيين لحكومة السوداني، وبلا شك أن جهود الأطراف الموالية لإيران ستنصب خلال المرحلة المقبلة على إعادة التموضع وترميم وجودهم في الأجواء السياسية مرة أخرى، إذ تواجه عملية إعادة ترميم الوجود السياسي للفصائل المسلحة بعد انتفاضة تشرين في عام ٢٠١٩ وتصاعد موجة الغضب الشعبي ضدها مصاعب عدة، أبرزها احتمالات انطلاق موجات احتجاجية جديدة إضافة إلى النقمة الكبيرة لدى أتباع التيار الصدري، والتي ربما تمثل أبرز التحديات التي ستواجه حكومة "الإطار التنسيقي".

كذلك ستعمل إيران على دفع الإطار التنسيقي إلى التركيز خلال المرحلة المقبلة على إضعاف التيار الصدري الذي يمثل المنافس الرئيس لتلك القوى، خصوصًا أنها لم تكن لتتمكن من تشكيل الحكومة لولا استقالة نواب الكتلة الصدرية، ولا تود الأطراف الموالية لإيران تكرار تجربة الانتخابات السابقة مرة أخرى، وهو ما سيدفعها إلى العمل على تغيير القانون الانتخابي ومفوضية الانتخابات. إضافة إلى محاولة إقصاء أي وجود لأفراد التيار الصدري في مفاصل الدولة قبل خوض أية انتخابات جديدة.

في ظل تطورات مفاوضات الملف النووي الإيراني مع المنظومة الغربية، والتي لا تؤشر لمكاسب لطهران مما يعود بها إلى النظر إلى العراق كدولة تابعة أو استمرار جغرافيته كمجال حيوي لها، فضلاً عن أن تطورات الانتفاضة للشعب الإيراني تجاه السياسات الخاطئة للسلطة الحاكمة ستدفعها إلى تصدير أزمتها الداخلية نحو مساحات هشة كالعراق، وبالتحديد أربيل التي تتهمها طهران بأنها تقدم الدعم اللوجستي لقوى المعارضة للنظام وكونها منصة لإسرائيل في استهداف الداخل الإيراني. بالإضافة إلى أنها تعتبر العراق بمثابة الرئة الاقتصادية لإيران في مواجهة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من المجتمع الدولي.

واستنادًا إلى ما تقدم، فإن طهران لن تسمح بعملية قضم تدريجي لنفوذها في العراق تقوم بها واشنطن، وفق مسارات قد تدفع لعملية فك ارتباط بين حكومة السوداني وبين حلفاء إيران أو الابتعاد عن إيران؛ لذلك ستستمر في الحضور والمراقبة والتأثير على أي خطوة قد تتسبب بالأضرار بالمصالح الإيرانية في العراق، وهذا قد يجعل مبدأ التوازن الذي أعلن عنه السوداني صعب التطبيق.

سادسًا- اتجاهات مستقبلية للعلاقة:

تبعًا لمحددات العلاقة بين بغداد وواشنطن وتحدياتها، سيكون من الصعب تشكيل قناعة متوسطة الأمد عن المواقف القادمة لهذه العلاقة، لكن كلا الطرفين سيكون على المدى المنظور في لحظات اختبار النوايا، وقد تكون حادثة مقتل المواطن الأمريكي ستيفن ترول في بغداد بتاريخ ١١ يوليو ٢٠٢٢، بداية إخضاع حكومة محمد شياع السوداني لاختبار الحفاظ على المصالح الأمريكية في العراق، وقدرتها على وقف التهديدات المتنامية للوجود الأمريكي في العراق.

سيركز السوداني في المرحلة القادمة على ثلاثة مستويات في علاقته مع واشنطن:

الأول:

استمرار الدعم الأمني والعسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، خصوصًا وأن الجماعات المتطرفة

ما تزال تمثل تحديًا كبيرًا للعراق، وسيضع السوداني في حساباته أن العقلية الأمريكية تعتقد بأن القضاء على الإرهاب يمثل مصلحة أمريكية مشتركة مع العراق.

الثاني:

التركيز على المبادرات الأمريكية من خلال اتفاقية الإطار التنسيقي في مجال التنمية الاقتصادية والتعليمية وتطوير القطاع المالي والمصرفي، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية السوداني تحفيز واشنطن بدعم جهوده في مجال مكافحة الفساد.

الثالث:

التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطاقة وإمداداتها للأسواق الغربية، حتى لو كانت المواقف العراقية المتخذة تاليًا خارج رغبة أو اتفاق الدول المصدرة للنفط أوبك، خصوصًا وهو أدلى بتصريح انتقد فيه قرار منظمة أوبك خفض الإنتاج، وهذا المستوى من التعاطي مع قضية تمثل أولوية أمريكية قد يعطى رسالة اطمئنان مرحلي لها، رغم الشكوك في قدرة العراق على الخروج من اتفاقات الدول المصدرة للنفط.

كما سيتجنب السوداني التماهي مع رغبة واشنطن في الحد من النفوذ الإيراني في العراق، لأنه يدرك أن هناك تأثيرًا كبيرًا لطهران على داعميه، فضلاً عن أن التأكيد الأمريكي على نزع سلاح الفصائل المسلحة في العراق سيعده جزءًا من سياسة داخلية، وسيحاول إقناع دوائر صنع القرار في البيت الأبيض بإمكانية خضوع هذه الفصائل لعملية دمج تدريجي مع القوات الأمنية الرسمية.

أما بالنسبة إلى الرؤية الأمريكية المستقبلية تجاه العراق فستكون بثلاثة مستويات:

الأول:

إعادة التمهيد لدور أمريكي أكبر في العراق والحضور المباشر، الداعم أو المراقب، لحكومة محمد شياع السوداني، وهذا ما ظهر واضحًا من خلال زيارات ولقاءات أجرتها السفيرة الأمريكية في بغداد مع رئيس الوزراء أو مع وزراء كابينته الحكومية، وهي رسالة تتجاوز الجغرافيا العراقية إلى إيران تتلخص في أنها لن تسمح بتمدد جديد لطهران أو ابتلاع القرار العراقي وستعمل على تحجيم دورها تدريجيًا أو لن تسمح بتغول حلفاء طهران على العراق، مع الأخذ في الاعتبار الاهتمام الأمريكي بصياغة أطر جديدة للعلاقة بين بغداد وأربيل.

الثاني:

التركيز على أن يكون العراق ضمن نطاق الدول التي تعمل على تأمين إمدادات الطاقة، سواء للولايات المتحدة الأمريكية أو لحلفائها الغربيين أو الآسيويين، ويشكل هذا التوجه في العراق امتدادًا لرؤية الديمقراطيين في هذا الوقت لمنطقة الشرق الأوسط.

الثالث:

الأدوار الأقل أهمية، والتي تتمثل في تقديم المساعدات في المجال الأمني والاقتصادي والمالي ومكافحة الفساد والتحديات المناخية التي يواجهها العراق.

خاتمة:

إن معادلة السلطة في العراق بعد العام ٢٠٠٣، والتي تشكلت بقرار من الولايات المتحدة، لم تكن قادرة على تحديد مستوى العلاقة مع واشنطن بالشكل الذي يدفع هذه العلاقات نحو مستويات يمكن من خلالها صناعة استقرار في المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالرغم من مرحلة الصداقة العراقية- الأمريكية (٢٠٠٣-٢٠١٠) فإن صاحب القرار العراقي تاليًا أخضع هذه العلاقة إلى مصالح التفوق الداخلي لشخصه أو حزبه أو مكونه، ولم ينظر إلى هذه العلاقة على أساس المصلحة العراقية العليا بقدر ما مثل العراق منصة للمواقف الإيرانية، حتى وصل الأمر إلى تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بقطع أو خفض مستوى هذه العلاقة أو حتى جعلها عدوًا مثلما حدث في حكومتي نوري المالكي الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) وعادل عبد المهدي (٢٠١٨-٢٠٢٠)، مما انعكس بشكل سلبي على العراق داخليًا وخارجيًا.

ورغم أن حكومتي حيدر العبادي (٢٠١٤- ٢٠١٨) ومصطفى الكاظمي (٢٠٢٠-٢٠٢٢) قدمتا رغبة لإعادة صياغة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفق أسس عملية يمكن أن توازن المصالح المشتركة، فإن الحكومتين اصطدمتا بذلك التأثير العميق لإيران الكابح لأي نهوض بالعلاقة مع واشنطن على أساس مبدأ التوازن، ولم تستطع حكومتا العبادي والكاظمي استثمار هذه العلاقة إلا في المستويات الأمنية، وحتى اتفاقية الإطار الاستراتيجي لم تتوافر لها الظروف السياسية والحكومية لتفعيلها.

لم تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مقاربة جديدة للتعاطي مع العراق منذ تولي إدارة بايدن البيت الأبيض، فعناوين العلاقة في الخطاب الأمريكي استمر دون فارق بأن العراق شريك حقيقي في مكافحة الإرهاب وضرورة الحفاظ على استقراره ودعمه وأمنه ليصبح دولة ديمقراطية متكاملة. ودون انغماس صلب في هذه القضايا، فقد أدت المقاربة التي انتهجتها إدارة بايدن للملف العراقي لاحقًا والقائمة على عدم التدخل في عملية تشكيل الحكومة إلى السماح للأحزاب الحليفة لإيران بتحويل الهزيمة إلى نصر. وبذلك يبدو في هذه المرحلة أن العراق، الذي خاضت الولايات المتحدة حربين رئيسيتين في العقود الأخيرة لأجله، لم يعد أولوية بالنسبة إلى واشنطن، لكنه أولوية قصوى بالنسبة إلى طهران.

وبحكم تمتع العراق بموقع جيواستراتيجي حيوي، وكونه خامس أكبر خزان احتياطي نفطي في العالم، ويقع على الخطوط الأمامية للتصدي لجهود إيران الرامية إلى توسيع نفذوها في جميع أنحاء الشرق الأوسط، جعل واشنطن تستدير تجاه بغداد نتيجة الحاجة الأمريكية. وهذا قد يدفعها للعب دور أكبر في المرحلة المقبلة، مما يتطلب رؤية جديدة لحكومة محمد شياع السوداني تستند إلى المصلحة العراقية والبراغماتية مع هذه الاستدارة. لكن بالمجمل فإن العلاقة ستكون معقدة بسبب تصادم المصالح ومساحات النفوذ الأخرى في العراق.

*أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة بغداد، العراق

دميرتاش: أردوغان يتصالح مع الجميع إلا الكرد!

وجه الزعيم الكردي المعتقل صلاح الدين دميرتاش، انتقادًا للحكومة التركية بسبب موقفها العدائي مع الكرد في العالم.

صلاح الدين دميرتاش، الزعيم السابق لحزب الشعوب الديمقراطي، قال إنه في الوقت الذي تتصالح تستعد فيه الحكومة للتصالح مع الرئيس السوري، بشار الأسد، والمصري عبد الفتاح السيسي، والإمارات والسعودية، ووصولاً إلى إسرائيل، فإنها تعادي الكرد.

وأضاف دميرتاش: "المصالحة تعتبر بالنسبة لهم جائزة وشرعية مع الجميع، ولكن عندما يتعلق الأمر بالكرد، فإننا لا نجد خيارات سوى السلاح والعمليات العسكرية. ونحن نعتبرها سياسة مرفوضة للغاية بالنسبة لتركيا".

وأشار دميرتاش إلى أنه تقدم بالتماس إلى وزارة العدل التركية، يطلب فيه التواصل مع عبد الله أوجلان -زعيم حزب العمال الكردستاني الانفصالي المعتقل في سجن أمرلي-، مؤكدًا أنه لم يكن لديه ولا لدى إدارة حزب الشعوب الديمقراطي أي اتصال أو لقاء مع أوجلان الموجود في سجن إمرالي.

وتابع دميرتاش: "لا يوجد أدنى إشارة أو معلومات تشير إلى أن عملية حل جديدة مع الكرد ستبدأ. لكننا لا نريد أن نجلس ونشارك الألم والتعازي في مواجهة التوترات المتزايدة والصراعات التي تؤذي وتحصد الأرواح كل يوم. كسياسيين، نقدم هذه التطبيقات لأخذ زمام المبادرة من أجل منع الصراعات".

عزلة أوجلان تغذي هذه البيئة الفوضوية وتصعد التوتر

من جهة اخرى تقدم دميرتاش، بطلب إلى وزارة العدل من أجل التواصل مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، الموجود في منفى سجن جزيرة إمرالي.

جاء في طلب دميرتاش وفق ما نقلت الصحافة التركية: "كما هو معلوم، فإن عبد الله أوجلان محتجز في الحبس الانفرادي بسجن إمرالي شديد الحراسة التابع لوزارتكم، منذ ما يقرب من ثلاثة وعشرين عامًا، وقد حُرم بشكل غير قانوني من حقه في إبداء الرأي واللقاء مع أسرته ومحامون لأكثر من عشرين شهرًا..

في الوقت الحالي، بينما تعاني البلاد من فقر مدقع وأزمة اقتصادية وكساد اجتماعي، فإن سياسة الصراع والتوتر الذي تتبعه الحكومة، في الداخل والخارج، يتسبب في خسائر ومعاناة كبيرة.

يتوقع الجمهور الأكبر أن يتم التخلي عن هذه السياسات الخاطئة في أسرع وقت ممكن؛ من اجل توفير بيئة من السلام والهدوء حيث سينتهي الفقر والبطالة".

أضاف: "لكن بالإضافة إلى العديد من السياسات الخاطئة، فإن العزلة المفروضة على عبد الله أوجلان في سجن إمرالي تغذي هذه البيئة الفوضوية وتصعد التوتر".

وقال دميرتاش في طلبه: "أعتقد أنه سيكون من الأفضل لـ تركيا كلها إذا أنهت وزارتكم هذه الممارسة غير القانونية بالفعل. لا يمكن أن يكون موقفًا أخلاقيًا لأي شخص يؤمن بالسياسة الديمقراطية والسلام، أن يظل صامتًا أو يشاهد تضحيات كل طفل".

"من أجل وضع حد للسياسات المطبقة في سجن إمرالي بشكل دائم، أطالب، بصفتي محاميًا وسياسيًا، بمقابلة عبد الله أوجلان من سجن أدرنة إف، حيث أنا، عن طريق (الفيديو كونفرانس)، ومن ثم التأكد من أنه يمكن أن يجتمع بانتظام مع أسرته ومحاميه ".

أنهى صلاح الدين دميرتاش طلبه، قائلا: "آمل وأتمنى أن يلقى هذا الطلب الذي قدمته بمسؤولية سياسي يؤمن بالقانون والعدالة والسلم الاجتماعي وحل المشاكل من خلال الحوار بشكل إيجابي".

يشار إلى أن طلب دميرتاش يأتي بعد حادث تفجير إسطنبول الإرهابي الذي حملت الحكومة التركية حزب العمال الكردستاني المسئولية عنه، ويأتي قبل العملية البرية المحتملة لتركيا في شمال سوريا.

اعتقال قيادي بالحزب الكردي

الى ذلك اعتقلت السلطات في تركيا سلطان قاراسو أمين حزب الشعوب الديمقراطي في بلدة "أدرميت" بولاية باليق أسير التركية.وصدرت مذكرة توقيف بحق قاراسو، الذي اعتقل في مداهمة لمنزله في ٢٧ نوفمبر الماضي.

كما تم فرض السرية على ملف قاراسو، الذي احتجز في قسم شرطة باليق أسير لمدة أربعة أيام وتم تمديد فترة اعتقاله.واعتقل قاراسو بتهمة "الانتماء إلى منظمة إرهابية".وعلم أنه تم نقل قاراسو إلى سجن باليق أسير كيبسوت المغلق.

مراد آكسوي :

أهداف أنقرة في سوريا مرتبطة بالمشكلة الكردية في الداخل

إن خطاب «قد نأتي فجأة ذات ليلة»، الذي أطلقته السلطة السياسية كتهديد ضدّ شمال سوريا منذ مايو، لم يتجسد في الوقت الحالي. بتعبير أدق، بدأت العمليات الجوية في المنطقة، لكننا ما زلنا في نقطة «قد نأتي فجأة ذات ليلة» فيما يتعلق بالعملية البرية، التي تم طرحها كهدف رئيسي.

فيما أعلنت الولايات المتحدة وروسيا أن «لتركيا الحق في الدفاع عن نفسها» فيما يتعلق بالعملية الجوية التي بدأت. كان هناك في بيان آخر صادر عن الولايات المتحدة، تصريح بأن الضربات الجوية عرّضت حياة الجنود الامريكيين للخطر. من الواضح أنه ليس الولايات المتحدة فحسب، بل روسيا أيضًا غير مرتاحة لوجود تركيا في المنطقة.

ربما هذا هو السبب في أن المعلومات المنعكسة في الكواليس هي أن العملية البرية معلقة في الوقت الحالي.

حقيقة أخرى في هذا الصدد هي أن العملية البرية المحتملة من المرجح أن تكون موجهة بسبب الانتخابات وليس بسبب المخاوف الأمنية للبلاد. هذه العملية، التي تهدف إلى تحويل الأجندة الرئيسة للبلاد من الاقتصاد إلى الأمن، ستركز على الفوز في الانتخابات، وليس لضمان أمن الحدود على المدى القصير والمتوسط، حيث لا يمكن تنفيذها إلا بإذن من الولايات المتحدة وروسيا وفي منطقة ذات حدود معيّنة.

إذن ما هو الغرض من العملية البرية المحتملة

المخطط لها خارج الحدود؟

الجواب على ذلك هو السلطة السياسية التي تشرح ذلك على أنه «توفير الأمن على الحدود خارج الحدود».

المثير في الأمر أن العملية لم تستهدف شمال سوريا بالكامل، بل المنطقة الواقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب، وهي خارج سيطرة الولايات المتحدة وروسيا، أي المنطقة الخاضعة لسيطرة الكرد.

من الواضح أن هدف السلطة السياسية مرتبط بالمشكلة الكردية في البلاد. ولكن كيف؟

الجزء الأساسي من الكتلة التي تشكل تحالف الشعب اليوم ذو توجّه «معادٍ للكرد». بعبارة أخرى، لديه وجهة نظر تريد أن ترى الكرد في المجال العام ليس بهويتهم العرقية (الهوية الكردية) ولكن بهويتهم الثقافية.

لذلك، منذ عام ٢٠١٥، تم اتباع سياسات موجهة نحو الأمن، وليس سياسات الحوار القائم على السياسة ضد الكرد.

الدافع الرئيسي الذي يشكل أساس رؤية الحكومة للمنطقة الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية/ وحدات حماية الشعب في شمال سوريا هو الخوف، وأساس هذا الخوف هو أن المنطقة الكردية خارج تركيا ستكون مركز جذب للكرد في تركيا. يعكس هذا الخوف وجهة نظر لا أساس لها من الصحة وغير آمنة.

لنكن واضحين، من الطبيعي جدًا أن تخشى السلطة السياسية وعقلية الإدارة التي لا تقبل الحقوق والحريات الأساسية للكرد في المجال العام، ليس الكرد في الداخل فحسب، بل أيضًا الكرد خارج البلاد.

لهذا السبب يبدأ فهم السلطة السياسية لأمن الحدود خارج الحدود وليس داخلها. لكن من الواضح بنفس القدر أن هذا الفهم للأمن هو موجّه ضدّ الكرد فقط.

في واقع الأمر، يكاد لا يوجد أمن في جنوب وجنوب شرق وشرق حدودنا. لهذا السبب جاء الناس من جميع الجنسيات، باستثناء الكرد، إلى تركيا واستمروا في ذلك.

ومن الحقائق الأخرى أن الأمن الذي بدأ عبر الحدود هو ضد الكرد فقط، مما يعرض أمن البلاد للخطر.

لذلك، ما يجب القيام به ليس البدء بالأمن من خارج الحدود، ولكن لضمان بيئة سلام داخل الحدود.

والخطوة الثانية هي دعم التطورات السياسية التي تضمن وحدة أراضي سوريا وفتح قنوات حوار مع الإدارة السورية.

الخوف الذي لا أساس له من استقلال منطقة كردية في الخارج يهين تركيا بصراحة.

إذا تذكرنا حقيقة أن تركيا كانت حتى وقت قريب نموذجًا للدول المجاورة بكل ثرائها. من الواضح أيضًا ما يجب القيام به للعودة إلى تلك الأيام.

> **لا يمكن حكم هذا البلد بفهم يتجاهل بشكل أساسي الكرد في الداخل**

لا شك أن البداية يجب أن تكون مع تغيير نهج الإدارة ونظام الإدارة الحاليين.

لا يمكن حكم هذا البلد بفهم يتجاهل بشكل أساسي الكرد في الداخل، ويخشى حقوقهم وحرياتهم، ويخشى وجود الكرد عبر الحدود.

بالطبع، لتركيا الحق في حماية حدودها ومواطنيها. لكن هذا الحق في الحماية لا ينبغي التضحية به لخوف لا أساس له من الصحة.

دعونا لا ننسى أن تركيا الديمقراطية ستكون مركز جذب ليس فقط لمواطنيها ولكن أيضًا للدول المجاورة.

*عن موقع بوليتيكال

انفتاح أنقرة على القاهرة ودمشق

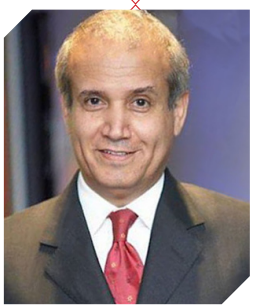

عبد الرحمن الراشد:

لماذا مصرُ وسوريا هما آخر بلدين على قائمة المصالحة للحكومة التركية؟

المياه على وشكِ العودة إلى مجاريها ونهاية الخلاف الذي دام عشرَ سنواتٍ مع الحكومتين، وكانَ دامياً في الحالة السورية.

الانفراجة الأخيرة هي من نشاطِ الرئيس التركي إردوغان بعد عجز المتفاوضين الفنيين عن إغلاق الملف الأخير. لم تنقطع المحاولاتُ بين القاهرة وأنقرة منذ حُمَّى المصالحات في «العلا» مستهلّ عام ٢٠٢١. وحقَّق المصريون والأتراك توافقاتٍ مهمة، لكنَّ المصالحة لم تكتمل على مستوى القيادة إلا في الملعب، خلال حفلِ افتتاح كأسِ العالم، الذي جمعَ بين عبد الفتاح السيسي وإردوغان برعاية قطرية، ولم يكن الأمينُ العامُّ للأمم المتحدة عائقاً عندما جلسَ بين الرئيسين. ومن المرجَّح أنَّ المصريين والأتراك أعدوا لهذه المناسبة قبل أسابيع، واختاروا مونديال كأسِ العالم بادرة تكريمٍ للوسيط القطري.

خارج البروتوكولات، تعد المصالحة المصريَّة – التركية مهمة، لأنَّها معنيَّة بالقضايا المتفجرة. بدأ الخلافُ بعد إطاحة حكومة محمد مرسي عام ٢٠١٣، حينها صارَ واضحاً للمتبحّرين في الشأن المصري أنَّه خروجٌ بلا عودة، حيث أدارَ الرئيسُ الراحل الدولة بعقلية الجماعة، وكانَ تحالفُ الشارع الغاضبِ مع المؤسسة العسكرية حاسماً ونهاية لسلطة الإخوان المسلمين. ثم جعلَ الإخوانُ من إسطنبول عاصمتَهم البديلة، وأسَّسُوا ما يوحي بمشروع العودة للحكم من هناك. باختصار، هذا ما جعلَ العلاقة بين مصرَ وتركيا تعيش أزمة دبلوماسية تراكمت خلافاتُها مع الوقت.

وخلال عامٍ ونصف، أدارت الحكومتان سلسلة من الاجتماعات لتفكيك ملفاتِ الخلاف، ونجحتا في التقدم خطواتٍ مهمة، أمنيّاً وإعلاميّاً. وأوقفت تركيا تقريباً كلَّ نشاطاتِ المعارضة على أراضيها. ولم يكن واضحاً لماذا لم تُستكملُ المصالحة، خصوصاً في ملفين: الخلاف على إدارة النزاع في ليبيا، حيث يتبنَّى الطرفان الفريقين المتحاربتين. والخلاف على المياه الإقليمية في البحر المتوسط، بين مصر واليونان وتركيا، بعد اكتشاف الغاز، ويُعتقد أنَّها كميات كبيرة هناك. ليبيا بالنسبة لمصر بلدٌ حيوي لأمنِها، وليبيا لتركيا سوقٌ مهمة لاقتصادها، ولها ديونٌ ضخمة مستحقة عليها منذ زمن حكم القذافي.أمَّا أهميَّة إنهاءِ التوتر بين البلدين، فلأنَّها قد تسهم في إنهاء الحرب الأهليَّة في ليبيا، وهذا بذاته سبب كافٍ للتفاؤل. في حين أنَّ الذي سيدفعُ ثمنَ المصالحة هي المعارضة الإخوانية في الخارج.

وتبقى المصالحة بين دمشقَ وأنقرة تواجه طريقاً وعرة، ووقتاً طويلاً. حتى لو ذهبَ إردوغان إلى دمشق بنفسه، كما قالَ، لن يكونَ سهلاً تنفيذها. فالوضعُ بالغُ التعقيد. البلدان في حالة حربٍ عسكرية غير مباشرة منذ عشر سنوات، وعلى الأرض قوى وقواتٌ مسلحة إيرانية وروسية وامريكية، وميليشياتٌ متعددة الجنسيات، إضافةً إلى بقايا «داعش» و«القاعدة»، والأتراك الكرد الانفصاليون والمعارضة السورية المسلحة، والفراغات المستمرة في عدد من المناطق السورية خارجَ سيطرة دمشق. يضاف إليها ملايين من السوريين اللاجئين في الخارج، والنازحين في الداخل، الذين لا بدَّ أن يكونوا جزءاً من أي حل. لكنَّ الجميعَ يرغب في إنهاء الصراع، ولا أحدَ يعرف كيف يمكن أن ينتهي.

*صحيفة»الشرق الاوسط»اللندنية

مظلوم عبدي: قواتنا العسكرية والإدارة الذاتية جزء من مستقبل سوريا

*قناة «الشرق»

حذر مظلوم عبدي، قائد قوات سوريا الديمقراطية «قسد»، من «تداعيات مدمرة» جراء أي عملية عسكرية برية تركية في المناطق الكردية شمال سوريا، قائلاً إن الغزو التركي سيعيد إحياء تنظيم «داعش».

وأضاف في مقابلة خاصة مع «الشرق» أنه على الرغم من إعلان الولايات المتحدة وروسيا معارضتهما إقدام تركيا على غزو شمال سوريا إلا أنه «لا توجد ضمانات تمنع ذلك»، مشيراً في الوقت ذاته إلى وجود «تنسيق عسكري مع القوات الحكومية السورية من أجل ردع مخاطر الاحتلال التركي، انطلاقاً من مبدأ وحدة الأراضي».

وعبّر عبدي عن تخوفه من إشارات التقارب في العلاقة بين دمشق وأنقرة واحتمالات عودة العلاقات بين البلدين، معتبراً أن «تطبيع العلاقات السورية التركية سيؤدي إلى إشعال الحرب الأهلية السورية مرة أخرى».

ورأى قائد «قسد» أنه «لا يمكن عملياً تفكيك قواته» في حال التوصل إلى أي تسوية سياسية بشأن الأوضاع في سوريا، لافتاً إلى أن «هذه القوات تستطيع أن تكون جزء من المنظومة الدفاعية السورية مستقبلاً».

وفي ما يلي نص الحوار:

«ورقة الكرد»

*يقال إنه «في كل تسوية يدفع الكرد الثمن»، ما الذي يجعل قضيتكم بمثابة ورقة في يد الدول تستخدمها لمصالحها ثم ترميها عندما يحين دفع الثمن؟

-القضية الكردية عادلة، وهي على رأس القضايا التي تحتاج إلى تسوية، والكرد بكل الدول المتواجدين فيها واضحون بهذا الخصوص، إذ يرون الحل ضمن حدود الدول المتواجدين فيها ويطالبون بحقوق مضمونة دستورياً. حلّ هذه القضية سيجلب الاستقرار والازدهار للشرق الأوسط.

اليوم، مناطق شمال وشرق سوريا، تمثل نموذجاً قائماً على التشاركية والتعددية والعيش المشترك بشكل يعتمد نظام اللامركزية، وهذا بالضبط ما يثير حفيظة النظام المركزي في سوريا والأنظمة المركزية الأخرى، هذا هو السبب الرئيسي للتصعيد القائم حالياً.

*هل تلقيتم تأكيداً من واشنطن أو موسكو بشأن منع عملية برية تركية؟ وكيف ستتعاملون حال وقوعها؟

المواقف الدولية بخصوص الهجوم التركي تُعلن على ألسنة المسؤولين الامريكيين والروس، وهي مواقف معارضة لأي غزو بري بشكل صريح. وعلى الرغم من ذلك، لا توجد أي ضمانات بمنع حدوث ذلك.

سندافع عن أنفسنا بكل تأكيد وهذا ما قمنا به منذ البداية، إذ دافعنا عن أراضينا وشعبنا ضد الإرهاب، واليوم مستعدون للدفاع عن شعبنا وأرضنا مرة أخرى ضد الاحتلال.

وإذا حدث الغزو البري، فلن يكون ذلك بمصلحة أحد، ذلك أنه سيتسبب في تداعيات مدمرة على الإنجازات التي تحققت ضد إرهاب داعش، والغزو سيكون فرصة ذهبية لتنظيم داعش للنهوض مجدداً، وسيُحدث تبعات كارثية لذلك على الأمن والاستقرار الإقليمي بدون شك، وسيعيد الوضع الأمني بالمنطقة ١٠ سنوات للخلف حينما كان هذا التنظيم يشكل خطراً حقيقياً على معظم العواصم العربية وقتها.

العلاقة مع الروس

*التقيتم قبل أيام قائد القوات الروسية في سوريا ألكسندر تشايكو خلال زيارته إلى مطار القامشلي العسكري في الحسكة، ما الذي دار في اللقاء؟

لقائي مع تشايكو لم يحدث في مطار قامشلي العسكري، وأثناء استضافتنا له دار مجمل الحديث بيننا حول سبل وآليات إيقاف التصعيد اللامحدود الحالي، بالإضافة إلى مجابهة أي غزو بري جديد يهدف إلى احتلال المزيد من الأراضي السورية. ماعدا ذلك، لم يكن هناك أي أجندة أخرى تم التباحث حولها.

*هل يوجد اتفاق ضمني بين روسيا وتركيا للضغط على «قسد» للانسحاب من مناطق «كوباني» و«تل رفعت» و«منبج» حتى تعود القوات السورية إليها، تنفيذاً لشروط تركية من أجل تفادي عملية عسكرية؟

لدينا تفاهمات مع السلطات في دمشق، وهناك وحدات من الجيش السوري على الحدود السورية التركية منذ عام ٢٠١٩. نحن حافظنا على وحدة الأراضي السورية طوال سنوات من خلال محاربتنا للإرهاب، وحماية الحدود الوطنية هي وظيفتنا ووظيفة السلطة في دمشق ولا مشكلة لنا بذلك.

*هل من الممكن أن تُسلموا هذه المناطق؟

-نحن لم نستلم هذه المناطق لنسلمها. هذه المناطق حررناها من إرهاب داعش بدماء أبناء وبنات شعبنا. نحن نؤمن بأن الحوار السوري الداخلي أساس لأي حل سياسي وسيؤدي بطبيعة الحال إلى حلّ كافة القضايا العالقة.

*هل هناك إمكانية للتعاون العسكري مع القوات الحكومية السورية لصد هجمات تركيا باستخدام الدفاعات الجوية خاصة أنكم في حاجة على ما يبدو إلى مثل هذا الدعم؟

-كما أسلفت سابقاً، مهمة الدفاع عن الأراضي السورية مهمة الجميع، ولا مشكلة لدينا بالتعاون والعمل مع أي طرف سوري غيور على حرمة أراضي سوريا. والتنسيق العسكري مع الجيش السوري هدفه ردع مخاطر الاحتلال التركي. إننا نؤمن بأن السوريين يجب أن يتحدوا في مواجهة الاحتلال الخارجي انطلاقاً من مبدأ الحفاظ على وحدة أراضي البلاد.

*كيف تنظرون إلى احتمالات إصلاح العلاقات التركية السورية في ظل وجود خلافات أساساً بينكم وبين الحكومة السورية؟

-العلاقات الأمنية بين دمشق وأنقرة شهدت مداً وجزراً طيلة سنوات الأزمة السورية. لكن التطبيع سيؤدي إلى إشعال الحرب الأهلية مرة أخرى، وستعود سوريا إلى فوضى بدايات الأزمة. كما أن هكذا تغيير ستستفيد منه التنظيمات المتطرفة، وستكون له انعكاسات سلبية بكل تأكيد، حيث سيبعد سوريا عن التسوية السياسية ما يعني إطالة معاناة السوريين أكثر.

نحن نشدد على وجوب التوصل لحل سياسي توافقي بين القوى السورية المختلفة، والعمل على جمع كل الفرقاء السياسيين على طاولة حوار سورية، وعدم ترك المجال أمام الأطراف العابثة بمستقبل أبناء الشعب.

«الحليف الامريكي»

*القوات الامريكية تركتكم تلاقون مصيركم خلال عملية «غصن الزيتون» التركية في يناير عام ٢٠١٨ ما مهد الطريق لسيطرة تركيا وفصائل المعارضة السورية على عفرين حتى اليوم، هل لازلتم تثقون بحليفكم الامريكي؟

-القوات الامريكية لم تتواجد في عفرين طوال سنوات الأزمة السورية. كما أن عملية غصن الزيتون أتت

نتيجة اتفاق دار بين الرئيسين (الروسي فيلاديمير) بوتين و(التركي رجب طيب) أردوغان، لكن عموماً المهمة الأساسية للوجود الامريكي في سوريا هي محاربة الإرهاب، وهذا ما أصبح واضحاً للجميع وهذه المهمة لم تنته بعد. والتدخلات التركية في سوريا لطالما كانت معرقلة لهذه الجهود.

وموقف الادارة الامريكية الحالية الرافض لأي عملية عسكرية تركية محتملة واضح للعيان، ولا نزال نأمل بأن يقوموا بإجراءات تنفيذية تمنع وقوع الغزو البري كما حدث في عام ٢٠١٩.

*كيف ترون المطالب الموجهة إليكم بفك ارتباط «قسد» مع حزب العمال الكردستاني المصنّف على قوائم الإرهاب العالمية بما في ذلك الولايات المتحدة والدول الأوروبية؟

أؤكد هنا مجدداً عدم وجود أي ارتباط بين قواتنا وحزب العمال الكردستاني. تعاملنا معه يندرج ضمن إطار التعامل مع الأحزاب الوطنية الكردية، لكن للسيد عبدالله أوجلان (زعيم الحزب) تأثير على الكرد السوريين يعود إلى تسعينات القرن الماضي. الأمر ذاته في العديد من البلدان الأخرى العربية والأجنبية على حد سواء، ونرى صوره في العديد من الدول وليس في سوريا فقط.

وانطلاقاً من مبدأ حرية التعبير عن الرأي، نرى بأن بعض الكرد السوريين يرفعون صور الرموز والأعلام الكردية، مثل الملا مصطفى البارزاني ومام (العم) جلال الطالباني.

تفجير اسطنبول

*لماذا وجهت تركيا أصابع الاتهام إليكم في «تفجير إسطنبول» وكيف يمكنكم إثبات عدم صلتكم به في ظل اعتقال أنقرة أشخاص قالت إنهم اعترفوا بوقوفكم خلفهم؟

-أنهينا المرحلة الأولى من تحقيقات في أسماء المعتقلين والمشتبه بهم الذين تم الكشف عنهم من قبل مسؤولين أتراك، وتوصلنا لاكتشاف روابط وثيقة مع مقاتلي داعش وقتلاهم، بالإضافة لروابط مع قادة فصائل مسلحة تدعمها تركيا ومتواجدين في عفرين، ولا تزال التحقيقات مستمرة في هذا الخصوص وفي القريب العاجل سنشارك تقريراً للرأي العام.

*ما مصير قوات سوريا الديمقراطية إذا تم التوصل إلى تسوية سياسية في سوريا برعاية إقليمية ودولية، هل يمكن أن تحل «قسد» نفسها وتتحول إلى حزب سياسي؟

-قواتنا العسكرية والإدارة الذاتية جزء من مستقبل سوريا، وأي تسوية سياسية سورية لا بد أن تضمن «دستورياً» هذه الكيانات الحامية لثلث سوريا والتي تدير أمور المواطنين بهذا الجزء من البلاد.

عملياً، فإن مهمة قواتنا هي مكافحة الإرهاب والدفاع عن الأراضي السورية، وهيكلية قواتنا تتشكل من مختلف المكونات في شمال وشرق سوريا، وأصبح لديها تراكم وخبرة احترافية في القتال نتيجة الحرب ضد الإرهاب لسنوات عديدة. ومن غير الواقعي ولا يمكن عملياً تفكيك قواتنا إلى أفراد، هذه القوات تستطيع أن تكون جزء من المنظومة الدفاعية السورية مستقبلاً.

حسني محلي:

المصالحة التركية - السورية.. لماذا ومن هو الهدف؟

بعد أن حسم مصالحاته مع ابن زايد وابن سلمان والسيسي، وهم جميعاً حلفاء نتنياهو، حليف إردوغان الجديد، زاد الرئيس إردوغان ووزراؤه في تصريحاتهم المتناقضة والغامضة والخاصة بالمصالحة مع الرئيس الأسد.

أولى الإعلام العربي والإعلام الدولي هذه التصريحات أهمية إضافية بعد تصريحات المسؤولين الروس، ومنهم لافرنتيف وبوغدانوف وبيسكوف، وتحدثوا معاً عن احتمالات قمة سورية – تركية يستضيفها الرئيس بوتين في موسكو، والبعض يقول سوتشي، لكن من دون تحديد الزمان.

وجاء خبر وكالة «رويترز» ليُثير عدداً من التساؤلات، بعد أن قيل «إن الرئيس الأسد رفض لقاء إردوغان قبل الانتخابات التركية»، في أيار/مايو أو حزيران/يونيو المقبل، حتى لا يستغلّ إردوغان هذه المصالحة في حملته الانتخابية ضد المعارضة، التي لم تستطع اتخاذ أي موقف عملي تجاه الأزمة السورية، وخصوصاً قضية اللاجئين. فبعد أن أرسل نائبه فاروق لوغ أوغلو إلى دمشق، حيث التقى الرئيس الأسد مرتين، في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، اتخذ زعيم حزب الشعب الجمهوري، كمال كليجدار أوغلو، موقفاً عنيفاً جداً ضدّ سياسات إردوغان بشأن سوريا، الأمر

الذي دفع إردوغان إلى مهاجمته في أكثر من مناسبة، متهماً إياه بـ«التضامن مع بشار الأسد لأنه علوي مثله».

كان هذا الاتهام كافياً لكليجدار أوغلو، الذي تهرّب بعد ذلك من زيارة دمشق، على الرغم من زيارته بغداد في آب/أغسطس ٢٠١٣، وإرساله فاروق لوغ أوغلو إلى القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بعد أن كان مقرَّرا لكليجدار أوغلو أن يقوم بهذه الزيارة، فتراجع عن قراره خوفاً من ردّ فعل إردوغان، الذي كان يشنّ آنذاك هجوماً عنيفاً ضد السيسي بسبب انقلابه على الإخواني محمد مرسي في تموز/يوليو ٢٠١٣.

لكنّ هذا الهجوم لم يمنع كليجدار أوغلو، ومن معه في المعارضة، من التصدي لسياسات الرئيس إردوغان الخارجية، وبصورة خاصة «مغامراته الخطيرة في سوريا وليبيا والمنطقة بصورة عامة»، وكل ذلك بغياب الاهتمام عربياً ودولياً، إعلامياً وسياسياً، بموقف المعارضة هذا، كأنّ الجميع كان متضامناً، سراً أو علناً، مع إردوغان.

كما لم يحظَ كليجدار أوغلو بأيّ اهتمام من دمشق وطهران، اللتين رجّحتا التعاون مع زعيم حزب الوطن، دوغو برينجاك، في حين أن شعبيته لا تزيد على مئة ألف صوت في الانتخابات من أصل ٥٥ مليون ناخب، وهو الآن حليف إردوغان.

حديث وكالة «رويترز» عن رفض الرئيس الأسد لقاء إردوغان قبل الانتخابات التركية، عدّته الأوساط الإعلامية والسياسية هنا رسالة واضحة من الأسد، أولاً إلى المعارضة التركية، في كل أطيافها، ليقول لها «إن دمشق معها وليست مع إردوغان».

كما هي رسالة إلى موسكو، التي تتهمها المعارضة التركية بدعم الرئيس إردوغان في كل الوسائل، من أجل ضمان بقائه في السلطة، ما دامت علاقاته بالرئيس بوتين «مثالية».

موقف دمشق هذا شجّع أحزاب المعارضة على التحرك تجاه دمشق، وأعلنت قياداتها، في أكثر من تصريح، أنها تخطط من أجل زيارة سوريا، مع تأكيد ضرورة الحوار المباشر مع الدولة السورية ورئيسها الشرعي بشار الأسد، من أجل الاتفاق معه بشأن مجمل القضايا التي تخص البلدين. ومن دون أن يكون واضحاً هل ستتعامل دمشق مع تحركات المعارضة هذه، وكيف، في الوقت الذي يعرف الجميع أن الأزمة السورية، في كل معطياتها الأمنية والسياسية والعسكرية، ستكون من أهم موادّ الحملة الانتخابية المقبلة، التي وضع إردوغان من أجلها عدداً من السيناريوهات، أهمها إبعاد حزب الشعوب الديمقراطي (الكردي) عن تحالف المعارضة، والعمل على سحب هذا الحزب إلى جانبه، وهو ما يتطلّب موقفاً أكثر وضوحاً تجاه الوضع شرقي الفرات؛ الموضوع الرئيس في الحوار السوري – التركي المستقبلي.

> **رسالة واضحة من الأسد، إلى المعارضة التركية إن دمشق معها**

المسؤولون الأتراك يتحدثون باستمرار عن ضرورة القضاء على وحدات حماية الشعب الكردية، وهي الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني التركي، كما يتّهمون موسكو، بين الحين والآخر، بالوساطة بين هذه الوحدات ودمشق.

وترى أنقرة في ذلك خطراً عليها، بحسب تصريحات المسؤولين الأتراك، بمن فيهم إردوغان، الذي اتّهم

ويتّهم أيضاً حلفاءه التقليديين الامريكيين باحتلال شرقي الفرات، وتقديم كل أنواع الدعم إلى الميليشيات الكردية هناك.

ولا تتجاهل الأوساط السياسية والإعلامية الحديث عن دعم خليجي (إماراتي وسعودي وقطري) لإردوغان، من خلال ضخ المليارات من الدولارات في المصرف المركزي والخزانة في تركيا، التي تعيش أخطر أزماتها.

وتتحدّث الأوساط المذكورة أيضاً عن دعم واشنطن والعواصم الغربية لإردوغان، على الرغم من كل ما يصدر عنها من تصريحات ومواقف سلبية ضدّه بسبب تقاربه وتعاونه مع موسكو، التي تعتقد أنها ستستطيع أن تُبعد أنقرة عن حلفائها التقليديين في الغرب.

في جميع الحالات، وفي خضمّ هذه المعطيات المثيرة، تعود بنا الذكريات إلى بدايات ما يسمى «الربيع العربي»، عندما وقف الجميع في المنطقة وخارجها مع الرئيس إردوغان في سياساته المعروفة ضد سوريا، التي عادَتها أغلبية الأنظمة العربية، وما زالت، على الرّغم ممّا يصدر عنها بين الحين والحين من تصريحات تتحدّث عن «ضرورة لمّ الشمل العربي وحلّ الأزمة السورية».

وهو ما يتحدث عنه المصريون باستمرار، لكن من دون أن يمنع ذلك الرئيس السيسي من مصافحة عدوه اللدود إردوغان (بوساطة عدوه الأخطر تميم) بدلاً من مصافحة الرئيس الأسد، الذي قطعت القاهرة وتونس العلاقة به في عهد محمد مرسي وإخوان الغنوشي.

فعسى ألاّ تكون هذه الذكريات بداية جديدة لتحالفات إقليمية جديدة، كما هي الحال في بدايات «الربيع العربي»، عندما كان الجميع معاً ضدّ سوريا، وبسببها، ضدّ إيران وحزب الله. وهم جميعاً الآن هكذا. وهذه المرة بفارق مهم، هو استسلام الأنظمة المذكورة للكيان الصهيوني بصورة مباشرة، بعد أن كانت حليفة لهذا الكيان في الخفاء طوال الأعوام الماضية.

يفسّر كل ذلك مصالحات إردوغان مع الإمارات والسعودية، بعد أن صالحت الإماراتُ والبحرين والسودان (البرهان زار أنقرة مرتين خلال هذا العام) والمغرب «تلّ أبيب»، حليفة إردوغان الجديدة في المنطقة، التي حدّدت اتفاقيتا كامب ديفيد ووادي عربة مسارها، سياسياً وعسكرياً، منذ أكثر من أربعين عاماً.

> **دعم إماراتي وسعودي وقطري لإردوغان، بمليارات الدولار**

ويبقى السؤال الأخير، وهو: «لماذا يتحدث إردوغان باستمرار عن مصالحته مع الأسد، والجميع يعرف أن عواصم المنطقة ما زالت تتآمر على دمشق وعلى إيران ولبنان والعراق واليمن والمنطقة، بصورة عامة، وكل ذلك وفق المسرحية التي أدّى الكلّ، وما زالوا، أدوارهم فيها بمهارة فائقة، وهم الآن يكرّرونها تحت شعار السلام والأمن والاستقرار، تحت مظلّة «اتفاقيات أبراهام». ويعرف الجميع أنها لا ولن تحمي سوريا وحلفاءها من لهب الشمس الحارقة، كما كانت عليه طوال الأعوام الأخيرة.

فعسى ألاّ يُلدغ المرءُ من جُحره مرتين أو ثلاثاً، ما دام التآمر مستمراً ضد حزب الله، مصدر الرعب الحقيقي للكيان الصهيوني وحلفائه، القدامى والجدد!

* الميادين .نت

هل ينهي حلّ شرطة الأخلاق الاحتجاجات في إيران؟

أعلن المدعي العام الإيراني حجة الإسلام محمد جعفر منتظري إلغاء شرطة الأخلاق من قبل السلطات المختصة، كما أفادت وكالة الأنباء الطلابية الإيرانية (إيسنا).وقال منتظري مساء السبت في مدينة قم المقدسة لدى الشيعة إن «شرطة الأخلاق ليس لها علاقة بالقضاء وألغاها من أنشأها».

وكان المدعي العام يرد خلال مؤتمر ديني، على سؤال طرحه عن سبب «إغلاق شرطة الأخلاق».

وتمّ إنشاء شرطة الأخلاق التي تعرف محليا باسم «كشت ارشاد» (أي دوريات الإرشاد) في عهد

الرئيس الإيراني الأسبق المحافظ المتشدد محمد أحمدي نجاد من أجل «نشر ثقافة اللباس اللائق والحجاب».

وهي تضم رجالا يرتدون بزات خضراء ونساء يرتدين التشادور.وبدأت هذه الوحدة دورياتها الأولى في ٢٠٠٦.

بلينكن يقلل من أهمية حلّ شرطة الأخلاق الإيرانية..

الى ذلك قلل وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن»، ، من أهمية قرار السلطات الإيرانية بحلّ شرطة الأخلاق في ظل الاحتجاجات التي تشهدها البلاد، وقال «بلينكن» في مقابلة مع برنامج «واجه الأمة» على شبكة «سي بي أس» الأمريكية، تعليقا على إنهاء عمل سلطة الأخلاق: «الأمر متروك للشعب الإيراني ولا يتعلق بنا».

وأضاف: «ما رأيناه منذ مقتل مهسا أميني كان الشجاعة غير العادية للشباب الإيراني، وخاصة النساء، الذين قادوا هذه الاحتجاجات ودافعوا عن الحق في أن يكونوا قادرين على قول ما يريدون قوله، وارتداء ما يريدون».

وتابع «بلينكن»: «إذا كان النظام قد استجاب الآن بطريقة ما لتلك الاحتجاجات فقد يكون ذلك شيئا إيجابيا، لكن علينا أن نرى كيف يتم ذلك من ناحية الممارسة».

إلى ذلك، صرّح «بلينكن» في مقابلة مع برنامج «حالة الاتحاد» على «سي أن أن»، الأحد، بأن الاحتجاجات في الصين وإيران «بشكل أساسي» لا تتعلق بالولايات المتحدة ولكن «بمحاولة الناس في كلا البلدين للتعبير عن آرائهم، ومحاولة أن تلبى تطلعاتهم، ورد فعل الحكومتين لذلك».

لن يقضي على الاحتجاجات المستمرة

الى ذلك رأى الكاتب الإسرائيلي تسيبي بارئيل أن القرار التي اتخذته إيران بشأن تفكيك «شرطة الأخلاق» يهدف إلى إعادة السيطرة على الوضع، ولكنه لن يقضي على الاحتجاجات المستمرة.

وفي تحليل له بصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، قال بارئيل إن إعلان النائب العام الإيراني، محمد جعفر منتظري، بشأن حل شرطة الأخلاق الإيرانية، لا يزال بحاجة إلى تأكيد رسمي، مشيراً إلى أن منتظري بنفسه أكد أن هذه الشرطة لا علاقة لها بوزارة العدل، وبالتالي يجب التأكد أولاً من سلطته في إلغائها.

وأضاف بارئيل تحت عنوان «حل شرطة الأخلاق في إيران يهدف إلى إعادة السيطرة على النظام.. لكنه لن يقضي على الاحتجاج»، أن الأسابيع الأخيرة شهدت مناقشات في البرلمان الإيراني وبين مجتمعات العلماء حول مسألة عمل شرطة الأخلاق، وضرورة تنفيذ مثل هذه الإصلاحات التي من شأنها أن تقلل

من نطاق الخلافات بينها وبين المواطنين، وخاصة تجاه النساء في مسألة لبس الحجاب.

وأشار الكاتب الإسرائيلي إلى ما ينتشر على مواقع التواصل الاجتماعي في إيران بين المتظاهرين حول أنهم لا ينوون وقف الاحتجاج حتى بعد الإعلان عن حل شرطة الأخلاق، لأن هذه الخطوة لا معنى لها ما دام قانون ارتداء الحجاب ساري المفعول. ونقل عن أحد النشطاء الإيرانيين على موقع التغريدات القصيرة «تويتر»: «يمتلك النظام الوسائل الكافية لفرض هذا القانون التمييزي، الذي يضر بحرية المرأة وحقوق الإنسان بشكل عام، حتى بدون شرطة الأخلاق... إعلان النائب العام قد يكون محاولة لتقسيم قواتنا وتفريق الاحتجاج».

ولفت إلى أن الحركات الاحتجاجية في إيران أعلنت عزمها على تنظيم مظاهرات حاشدة في الأيام الثلاثة المقبلة، وإذا لزم الأمر سيتم مواصلتها في المستقبل أيضاً، وتابع: «مع ذلك، وبقدر ما يمكن معرفته من البيانات على الشبكات التي تخضع لإشراف دقيق، فهي تتحدث عن مبادئ وقيم عامة مثل الحرية واحترام المرأة وحقوق الإنسان، لكنها لم تصغ ادعاءات محددة يمكن أن تكون تستخدم كمنصة للمفاوضات مع السلطات».

ولفت إلى ما كتبه أحد المتصفحين: «يتحدث الكثيرون عن ثورة وإسقاط الحكومة»، إلا أن هناك الكثيرين غيرهم لا يهتمون بذلك، ويريدون الحفاظ على النظام شرط أن يكون أكثر إنصافًا وإنسانية، وعلق الكاتب: «هنا تكمن الفجوة أيضاً بين المعارضين والمتظاهرين المستعدين للرضا عن الإصلاحات، وأولئك الذين يسعون إلى إحداث تغيير في النظام، ولكن حتى أولئك الراضون عن الإصلاحات غير قادرين على صياغة اتفاقيات بشأن نوع الإصلاحات التي ترضي رغباتهم».

التظاهرات بدون أجندة ولاقيادة للمتظاهرين

وأشار الكاتب إلى مشكلة أخرى، وهي أن المتظاهرين ليست لديهم قيادة معترف بها تنسق أعمالهم ويمكن أن تمثلهم أمام السلطات، وتابع: «صحيح أنه من الصعب تنظيم قيادة عندما يصبح كل من يقف في الميدان فريسة للسلطات ويوضع في السجن أو يقتل. من ناحية أخرى، هذه هي المرحلة التلقائية والمثيرة، حيث ينضم المزيد والمزيد من المتظاهرين لأسباب مختلفة، تختلط فيها الأزمة الاقتصادية والفقر والبطالة وتكاليف المعيشة مع مطالب إصلاح حقوق الإنسان وإلغاء الالتزام بالحجاب، وهذه صعوبة أخرى في طريق بناء أجندة حقيقية لا تعتمد على الشعارات».

ويرى الكاتب أنه في هذه المرحلة، لا يزال بإمكان النظام تحييد عنصر واحد على الأقل من العناصر التي تعمل بمثابة قاسم مشترك قوي لتعبئة المتظاهرين وتأجيج الاحتجاج وهو «فرض الالتزام بالحجاب»، وربما يكون هذا هو الاتجاه الذي استند إليه النظام في إعلانه عن حل شرطة الأخلاق. وقال بارئيل إن مثل هذا القرار لا يُلزم النظام بالتفاوض مع المحتجين، ولكنه يترك على الأقل ما يشبه «السيطرة على الأزمة» بين يديه.

طهران لواشنطن:لاتنازل او التفاوض تحت الضغط

صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية أن الولايات المتحدة يجب أن تكون مسؤولة وخاضعة للمساءلة عن أفعالها فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، وأكد: إنهم يعلمون أن إيران ليست على استعداد للتفاوض أو تقديم تنازلات تحت أي ضغط اوتهديدات.

وأفادت وكالة مهر للأنباء، انه قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية ناصر كنعاني في مؤتمر صحفي)، ردا على سؤال بشأن ازدواجية سلوك الأمريكيين خلال مفاوضات إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، ان أمريكا يجب أن تحاسب على أفعالها، يعرف المسؤولون الأمريكيون أن إيران تحت الضغط والتهديد لا ترغب في التفاوض أو تقديم التنازلات.وأضاف: التفاوض والاتفاق له منطقه الخاص. موقف إيران من مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة واضح تمامًا.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية: «إيران التزمت بخطة العمل الشاملة المشتركة وفت بالتزاماتها، والحكومة الخاطئة والمخالفة لخطة العمل الشاملة المشتركة هي حكومة الولايات المتحدة، وكذلك الدول الأوروبية الأعضاء في خطة العمل الشاملة المشتركة، والتي لم يفوا بالتزاماتهم ولا يمكنهم التعويض عن انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة «.

وأشار المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية: ان إيران تسعى لاستكمال خطة العمل الشاملة المشتركة. وإيران لا تتفاوض من موقع الضعف.

وقال كنعاني: ان أمريكا والغرب بحاجة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة ولا ينبغي أن يضغطوا على إيـران. الاتفاق متاح ويمكن للأطراف تلخيص المفاوضات والتوصل إلى نتيجة في أقصر فترة زمنية. نصيحتنا للشركاء الأوروبيين في خطة العمل الشاملة المشتركة هي عدم الاستسلام لأمريكا.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية فيما يتعلق بآخر تطورات المفاوضات بين إيران والسعودية: إننا نعتبر تحسين العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسعودية يتماشى مع المصالح المشتركة والمصالح الإقليمية. وإن موقف الجمهورية الإسلامية الايرانية في هذا الصدد واضح تماما.

وتابع القول ان الحوار السياسي والتفاوض لحل الخلافات يمكن أن يصبح أساسًا لاستئناف العلاقات بين البلدين في إطار المصالح المشتركة والمصالح الإقليمية. لقد عملنا في نفس الإطار وعقدت مفاوضات ثنائية في بغداد في خمس جولات بمساعدة الحكومة العراقية.

هشام جعفر:

عصر جديد للاستبداد العربي

يناقش هذا المقال بعضا من الطبيعة المتغيرة للاستبداد في المنطقة العربية والتي ظهرت على مدار العقد الماضي. أُدرك أن هناك اتجاهات فرعية وفقا للمناطق والبلدان، ولكن هذا المقال مخصص للسمات المشتركة بين دكتاتوريات المنطقة.بداية، نؤكد على عدد من النقاط الأساسية التي تحكم هذه الطبيعة:

ا.نهاية الاستثنائية العربية

لعقود سيطر على باحثي المنطقة النظر إليها باعتبارها استثناء من الموجات الديمقراطية المتعاقبة. صحيح أنه تمت مراجعة هذا بعد اندلاع الانتفاضات العربية ٢٠١٠-٢٠١١، إلا أن دخول هذه الانتفاضات في مسارات مأزومة جعلهم ينكصون سريعا عن هذه المراجعات ويعودون

للتأكيد على الممانعة من حيث المبدأ الذي تتسم به المنطقة في مواجهة الديمقراطية بحكم ثقافتها وتاريخها والهياكل التي استقرت فيها.

يؤكد تقرير الديمقراطية لعام ٢٠٢٢ أن المنطقة جزء من تيار عالمي ينحو نحو مزيد من الاستبداد؛ فبحلول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، كان عدد البلدان التي تتحرك في اتجاه استبدادي أكبر مما كانت عليه في طريق التحول إلى الديمقراطية، والدكتاتوريات آخذة في الزيادة وتؤوي ٧٠٪ من سكان العالم (٥٫٤ مليارات نسمة)، بما يمكن معه القول إنه «تم الآن القضاء على ٣٠ سنة الماضية من التقدم الديمقراطي».

٢. هياكل مستمرة يتحرك عليها الاستبداد

هي الهياكل السياسية والمؤسسية والثقافية اللازمة لما يسمونها «الاستمرارية الاستبدادية». الاستبداد هو أكثر من كونه شيئا يظهر في النظام السياسي فقط، إنه نظام اقتصادي واجتماعي وثقافي متكامل، وهو نظام يتخلل معظم جوانب حياة الدولة والمجتمع والسوق، وله جذور عميقة في مجموعة واسعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. القضاء على الموروثات الاستبدادية في المجتمع والاقتصاد والثقافة وفي هياكل الدولة غالبًا ما تكون عملية صعبة للغاية ومرهقة وطويلة الأمد، وبالمناسبة لم يحدث ذلك في أجزاء كثيرة من أوروبا الغربية حتى النصف الثاني من القرن العشرين.

٣. اتجاه خطي تصاعدي

لا يمشي المسار الديمقراطي في اتجاه خطي تصاعدي باستمرار، بل يسير في منحنيات متعرجة صعودا وهبوطا.

تدلنا الخبرة التاريخية على أنه لا ينبغي أن تكون عودة الاستبداد مفاجئة، «فجميع الموجات السابقة من الديمقراطية أعقبها تراجع وخيبة أمل ترافقها حتما، ومع ذلك، كان التيار الاستبدادي في العقد الأخير أضعف من تلك التي أعقبت الموجات السابقة. لقد نجت الكثير من الديمقراطيات الجديدة التي نشأت في الموجة الأخيرة أكثر من نظيراتها في الموجات السابقة».

٤. نظام سياسي فعّال

إن التحدي الأساسي الذي يواجه المنطقة هو بناء نظام سياسي فعال قادر على أن ينشئ دولا قوية. تتطلب الدكتاتوريات الدائمة -مثل الديمقراطيات الدائمة- دولاً قوية قادرة على الدفاع عن أراضيها والسيطرة عليها، وحل المشكلات، والتعامل مع التحديات التي تواجه استقرارها، والأهم -كما أظهرت نتائج استطلاع الباروميتر العربي- «حكومات فعّالة قادرة على مواجهة تحديات المواطنين العرب الأساسية، التي يأتي في مقدمتها الأوضاع الاقتصادية».

> **تتطلب الدكتاتوريات الدائمة التعامل مع التحديات التي تواجه استقرارها**

خصائص خمس مستجدة

١.ديكتاتورية شعبوية لا راديكالية

في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي شهدنا موجة من الاستبداد مستندة إلى توجهات راديكالية في الاجتماع والاقتصاد، وقد ساعدها هذا على تحقيق قدر من الاستمرارية الاستبدادية. تؤكد الدراسات أن الدكتاتوريات ذات الأصول الثورية «دائمة بشكل غير عادي»؛ فمثل هذه الأنظمة تدوم في المتوسط ما يقرب من ثلاثة أضعاف مقارنة بنظيراتها غير الثورية.

شهدت المنطقة على مدار العقد الماضي نموذجين

لأنظمة شعبوية واضحة في كل من مصر وتونس، وهناك دول أخرى مرشحة لذلك، وهذا بالمناسبة كان جزءا من توجه عالمي ظهر في الديمقراطيات المستقرة مثل الولايات المتحدة وأنحاء كثيرة من أوروبا الغربية وامريكا اللاتينية.

يدعي الشعبويون أنهم يمثلون الصوت الحقيقي للشعب، وعادة ما ينتقلون إلى الضوابط الديمقراطية القصيرة بمجرد توليهم مناصبهم، ولكن عندما يفوزون بالسلطة فإنهم عـادة ما يلحقون الكثير من الضرر بالمؤسسات كلها، وهم عادة استقطابيون يقسمون البلاد إلى قسمين. لدى الشعبويين حافز للمبالغة في الوعود، وبمجرد وصولهم إلى الحكومة، يجدون أنه من المستحيل الوفاء بوعدهم.

ولأنهم يفتقرون إلى الخبرة، فإن العديد من الشعبويين يضعفون موقفهم أيضًا من خلال ارتـكـاب أخطاء يمكن تجنبها. قد يصارعون مع الأكفاء، أو يسيئون إدارة الاقتصاد أو يفشلون في التعامل مع حالات الطوارئ غير المتوقعة مثل الوباء والحرب الأوكرانية. المشكلة أنه عندما يفقد الشعبويون الاستبداديون السلطة؛ فإن التهديد الأكثر حدة للديمقراطية ينحسر عادة لبضع سنوات، لكن هذا لا يعني أنها انتهت.

> **سيظل الشعبويون الاستبداديون جزءا رئيسيا من المشهد السياسي**

بدلاً من ذلك؛ سيظل الشعبويون الاستبداديون مثل ترامب في الولايات المتحدة وبولسونارو في البرازيل، جزءا رئيسيا من المشهد السياسي، فالمعركة مع الشعبوية ليست ظاهرة عابرة سيتم حلها قريبًا لصالح الديمقراطية، إنها الوضع الطبيعي الجديد للديمقراطيات المضطربة والمرنة في العالم.

ملمح اتسمت به الشعبوية في الديمقراطيات المستقرة أنه تمت هزيمتها بالانتخابات، كما جرى مع ترامب ٢٠٢٠ وبولسونارو مؤخرا، لكن في العالم العربي ونتيجة التلاعب بالانتخابات واستشعار الشعوبيين العرب أن مصيرهم إما إلى السجن وإما القتل، فإن احتمال استمرارهم سيكون أطول، وتكلفة التخلص منهم ستكون أفدح.

٢. جرأة استبدادية

ارتفاع مستويات التعبئة المؤيدة للاستبداد قد يشير إلى أن القادة المستبدين يتخذون إجراءات أكثر جرأة وأكثر صرامة لإثبات السيطرة والهيمنة. الاستبداديون لم يعدوا بالضرورة يسيرون بخطى بطيئة وتدريجية. تتبدى هذه الجرأة في مظاهر عديدة أبرزها:

- انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.
- هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات جميعا، تشريعية وقضائية، والجدير بالذكر أنه كان هناك انخفاض متوسط في القيود التشريعية المفروضة على السلطة التنفيذية حتى عبر البلدان التي تقدمت ديمقراطيا في منطقة الشرق الأوسـط وشمال أفريقيا.
- القمع والتضييق على منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القضاء على حرية التجمع والتنظيم. يتبع قمع منظمات المجتمع المدني عن كثب زيادة الرقابة على وسائل الإعلام ومضايقة الصحفيين، وفي حين تتحسن جودة الانتخابات في المناطق المختلفة من العالم، فإنها في منطقتنا -بالإضافة إلى الكاريبي وامريكا اللاتينية- تتراجع، ويتم العصف باستقلال المؤسسات التي تشرف عليها.
- استخدام المعلومات المضللة بشكل متزايد لتشكيل الرأي العام المحلي والدولي لصالحها. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي المنطقة التي بها أعلى مستويات التضليل الحكومي وأكثرها تزايدا، وفقا لتقرير

الديمقراطية ٢٠٢٢.

❊❊عبر أربع مناطق (آسيا والمحيط الهادي، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، كانت حرية التعبير والإعلام هي الجانب الأكثر شيوعًا لتراجع الديمقراطية.

❊❊تتعدد وتتشعب مظاهر الجرأة الاستبدادية في المنطقة، ويلاحظ أنه على مدار العامين الماضيين -باستثناء السودان وإلى حد ما العراق- عدم وجود زيادة مقابلة في التعبئة المؤيدة للديمقراطية التي تواجه مثل هذا الاتجاه بما يهدد بالسماح للتحول الاستبدادي بالتسارع دون منازع.

❊❊المشكل أن بقايا القوى المنادية بالديمقراطية في المنطقة ليست لديها الخبرة الكافية للتعامل مع الديمقراطية في الفترات الانتقالية التي تمر بها المنطقة، وهو ما برز في التضاد الواضح بين تحقيق تقدم في مظاهر الديمقراطية سياسيا وبين تراجع الكرامة للشعوب العربية اقتصاديا. هذه القوى أيضا لا تملك سردية متماسكة تربط بين التقدم في تحقيق الديمقراطية وبين تحسين مستويات معيشة المواطنين العرب، رغم أن عديد الدراسات قد أكدت على هذا الترابط.

❊❊يقدم لنا بالتفصيل تقرير الديمقراطية ٢٠٢٢، واستنادا إلى دراسات عديدة، ملامح هذه السردية، إذ يؤكد أن الديمقراطية مهمة للحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، والحد من عدم المساواة الاقتصادية.

❊❊تشير الدلائل إلى أن التحول الديمقراطي ينتج زيادة بنسبة ٢٠٪ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدى ٢٥ عاما مقارنة بالبقاء الاستبدادي.

هناك علاقة بين الديمقراطية وبين زيادة الإنفاق على التعليم وزيادة المساواة بين الجنسين والسلام والأمن الإنساني، بالاضافة إلى البيئة المستدامة والتخفيف من آثار التغير المناخي.. إلخ.

٣. استقطاب سام

وهو وإن كان من مظاهر الجرأة الاستبدادية، إلا أنه الأرضية التي تتحرك عليها ويعطي قوة دفع للشعبوية الاستبدادية أيضا. يشكل الاستقطاب والاستبداد حلقة مفرغة متضافرة يغذي بعضهما بعضا، وهو يتصاعد نحو مستويات سامة في معظم الدول العربية، مما يساهم في الطبيعة المتغيرة للتحول إلى الاستبداد.

> **المعركة مع الشعبوية ليست ظاهرة عابرة سيتم حلها قريبا لصالح الديمقراطية**

يصبح الاستقطاب سامًا عندما يصل إلى مستويات قصوى؛ تبدأ معسكرات «نحن ضدهم» في التشكيك في الشرعية الأخلاقية لبعضها بعضا، وتبدأ في التعامل مع المعارضة باعتبارها تهديدا وجوديا لطريقة الحياة أو الأمة، ويتم النظر إلى المعارضين السياسيين باعتبارهم غير شرعين ولا يستحقون الاحترام، بل هم غير وطنيين وتهديد للأمن القومي، كما يمكن في ظل الاستقطاب تنحية الأعراف والقواعد الديمقراطية جانبًا «لإنقاذ الأمة» والحفاظ على الدولة.

تُظهر الأبحاث أن المواطنين في السياقات شديدة الاستقطاب غالبًا ما يكونون مستعدين للتخلي عن المبادئ الديمقراطية، ويلاحظ أن هناك علاقة بين زيادة الاستقطاب المجتمعي والاستقطاب السياسي، وبين زيادة استخدام الفرقاء السياسيين خطاب الكراهية بشكل منهجي. يغذي الاستقطاب التلاعب بالحقائق والتضليل

الإعلامي وعدم شفافية المعلومات، وعادة ما تستخدم الحكومات العربية التضليل الحكومي عبر الإنترنت بشكل إستراتيجي للتأثير على المواطنين بطريقتين:

- المعلومات المضللة.
- الأخبار الكاذبة بشأن المعارضين السياسيين بما يمكن معه أن تتضخم المشاعر السلبية وانعدام الثقة، أو حتى التحريض على العنف، والذي بدوره يؤدي إلى تفاقم مستويات الاستقطاب.

٤. غياب الكرامة الاقتصادية

باستثناء دول الخليج التي حققت لها الأزمة الأوكرانية وفرة مالية كبيرة لارتفاع أسعار البترول والغاز، فإن جميع شعوب المنطقة تعاني من التضخم والبطالة وتدهور الخدمات العامة وتهديد الأمن الغذائي.. إلخ.

ارتباط الدكتاتورية بسوء أحوال الناس يقلب الحجة التي قدمها الدكتاتوريون العرب في أعقاب الانتفاضات العربية، وهي قدرتهم على تحقيق الرفاهية الاقتصادية لشعوبهم؛ وهو ما ثبت فشله حتى الآن، ولا أظنه يتحقق في المستقبل. يهتم العرب أكثر بالحوكمة الفعالة من شكل حكوماتهم؛ فقد أظهرت نتائج استطلاع الباروميتر العربي الذي أُجري في تسع دول، بالإضافة إلى الأراضي الفلسطينية، أن ٧٠٪ ممن شملهم الاستطلاع في المتوسط يفضلون حكومات كفوءة وفعالة قادرة على أن تتعامل مع التحديات التي تراكمت على مدار العقد الماضي (عقد الربيع العربي) والتي كان في مقدمتها أزمات اقتصادية، فاقمها وباء كورونا وعدم الاستقرار حين شهدنا انهيار عدد من الدول في المنطقة، وضعف الحكومات التي أتت بها الانتخابات في دول أخرى، وآخرًا وليس أخيرا؛ ميراث الفساد في كثير من بلدان المنطقة.

> **"باستثناء الخليج فإن جميع شعوب المنطقة تعاني من البطالة وتدهور الخدمات"**

٥. تواطؤ إقليمي على الاستبداد

تصاعدت النزاعات والصراعات بين الحكومات العربية على مدار العقد الماضي، وانخرط شركاؤها الإقليميون -الأتراك والإيرانيون- أيضا في هذه النزاعات، وعلى الرغم من ذلك، فإن ما جمعهم في العشرية الأخيرة خمسة أمور تتكامل فيما بينها لتقوض أية إمكانية لتطور ديمقراطي:

- الحرب على الإرهاب: تحت دعاوى الحرب على الإرهاب، تم بناء جهاز أمني قوي ومنظومة متكاملة من التشريعات والإجراءات التي يصعب تفكيكها لاحقا.
- القضاء على ركائز القوة التي يمكن أن يستند إليها أي بديل سياسي أو زعامات سياسية يمكن أن تحل محلهم.
- تقديم نمط للإسلام منزوع الديمقراطية، ذي طبعة نيوليبرالية في الاقتصاد، متسامح مع المختلف دينيا، إقصائي للمختلف داخل الأوطان، ويمزج القوة الناعمة بالصلبة من خلال استخدام السلاح بكثافة مباشرة أو عن طريق الوكلاء لتحقيق أهداف سياسية.
- الحرب على الديمقراطية.
- وأخيرا؛ فإنهم جميعا يقدمون صيغة تفصل بين السياسة والاقتصاد، حين يقدمون سياسة متحكما فيها ومهيمنا عليها؛ في الوقت الذي يقدمون فيه اقتصادا مندمجا في السوق العالمي ومنفتحا عليه.

*صحفي وباحث

منى فياض:

عن التعصب واضطهاد الأقليات في المجتمعات العربية

عندما أشرت لأول مرة إلى عنصريتنا كعرب، في مطلع هذه الألفية في لقاء أكاديمي، قوبلت بالدهشة والاعتراض. ففي ذهن العرب والمسلمين أنهم مثال التسامح وقبول الآخر. خصوصاً أبناء الديانات الأخرى.

لكن نموذج عنصريتنا «الخفية»، يختصر بجملة صدام حسين الشهيرة:» كرد وعرب، كلنا عرب». أو في بعض خطب الجمعة عندما يحرض رجال الدين على المذاهب والأديان الأخرى. أو الهجوم الذي شنته وكالة أنباء (مهر) الايرانية شبه الرسمية، في العام ٢٠٠٨، على الشيخ القرضاوي الذي يذهب إلى حد القول «أنه لا امكانية للتلاقي بين السنة والشيعة». وردّ عليهم بالمناسبة، أن بعض غلاتهم يسبّون الصحابة على منابرهم.

نقلت كارولين كامل، في رواية «فيكتوريا»، مشاهدات البطلة كطفلة قبطية تعرضت للتمييز في مجتمع مسلم. مع تحذير الكاتبة انها رواية خيالية. والأرجح انها فعلت ذلك تحسباً للرقابة. مما تنقله أنها كانت تسمع من نافذة صفها أحد رجال الدين، ينهي خطبة الجمعة بالدعوات على اليهود والنصارى، أحفاد القردة والخنازير. ويدعو بأن يصيبهم البلاء وتترمل نساؤهن وو..

لا شك أن هذا موقف بعض رجال الدين المتعصبين، خصوصاً بعد اجتياح الإسلام السياسي للساحة. لكن هذا يتطلب تدخل الدولة لمنع هذا النوع من التحريض

المرفوض في عصر الذكاء الاصطناعي.

لكن التمييز يطال الأقباط على مستويات أخرى لم تعالجها الدولة بقوانينها المفترض ان تكون منصفة. ففي نفس الرواية تشكو التلميذة من أن عُطَل الاعياد المسيحية تقتصر على يوم واحد، بينما أعياد المسلمين تمتد لعدة أيام. ويطال التمييز الترقية في الوظيفة، التي تتأخر ايضا بالنسبة للمسيحيين.

ونعلم إن الأقباط يشكلون حوالي ١٥ ٪من الشعب المصري أي ١٨ مليوناً، ولا تعكس بنية الدولة والنظام والسلطة والمجتمع هذا الواقع. ونموذج بطرس غالي لا يغني عن جوع.

إن اضطهاد الآخر المختلف في المجتمعات العربية لا يحتاج الى برهان ولقد أثير موضوع اليد العاملة الأجنبية كثيراً بمناسبة المونديال في قطر. ولا زلنا نذكر تفجير الكنائس في مصر ورمي النساء غير المحجبات بماء النار وأسلمة المسيحيات وإعدام الخنازير بحماس عندما أشيع خبر فيروس يصيبهم. أما ممارسات داعش ودولة الخلافة الاسلامية ضد الأقليات من كل نوع وباسم الدين وبذريعة بعض الآيات، فلا تزال تتردد أصداءها حتى الآن.

> **اضطهاد الآخر المختلف في المجتمعات العربية لا يحتاج الى برهان**

ربما هذا ما حفّز انعقاد مؤتمرٌ دعت إليه وزارة الأوقاف المغربية ومنتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، وعنوانه: «حقوق الأقليات الدينية في المجتمعات الإسلامية»، في مدينة مراكش عام ٢٠١٦ وأصدر اعلان مراكش الشهير، الذي دعا إلى المساواة بين جميع البشر بغض النظر عن الدين، باعتبار «أن الخالق كرّم الإنسان ومنحه حرية الاختيار، وأن كل بني البشر، مع كل الفوارق بينهم، هم إخوة في الإنسانية».

وهذه خطوة جيدة لكنها غير كافية. فمن الانتقادات التي وجهت لها، أنها تعتبر أن «صحيفة المدينة « هي الأساس المرجعي المبدئي لضمان حقوق الأقليات. ما يطرح مشكلتان: الأولى أنها وثيقة منسية تم تغييبها كليا على المستوى التشريعي خلال الأربعة عشر قرنا الماضية، واستبدلت بما سمي ـ»أحكام أهل الذمة» عند فقهاء الشريعة. وهي أحكام تقوم على مفهوم الغلبة والقوة وليس على مفهوم العيش المشترك، أو معنى المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات. أما المشكلة الثانية فهي إنها تستعمل مفاهيم وأوصاف لا يمكن اعتمادها اليوم في إطار المواطنة، مثل «المشرك» و»الكافر»..

إن فكرتنا عن انفسنا أننا متسامحون، لأن الدين الاسلامي كان سمِحاً تاريخياً وقَبِل الديانات والاعراق الأخرى وتعايش معها بسهولة، كأهل ذمة ومقابل الجزية، لم تعد كافية. كان هذا التسامح أمر متقدم في الأزمنة القديمة، لكنه لم يعد يناسب المعايير الحديثة.

التسامح يشير إلى وجود موازين قوى غير متعادلة، هناك طرف اقوى من الآخر، يتلطف ويتسامح مع الآخر فيتنازل ويقبله!!

لم يبدأ الكلام عن التسامح إلا لأن الحق بالاختلاف لم يكن معترفاً به تاريخياً، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالدين. فالتسامح يعني التعاطف مع معتقدات او ممارسات يعتقد المرء أنها خاطئة. وفكرة التسامح مع المسيحي تشير مباشرة إلى كونه مقبولاً في المجتمع الاسلامي الواسع «كذّمي». يمنح القبول كهبة في عالم، كان بالتحديد، مهد المسيحية التي سبقت الإسلام زمنياً!

هذا لا يعني القبول بالرأي الشائع الذي يتهم الإسلام

بالظلامية والاستبداد وعدم قابليته للتطور. لأن ممارسات التعصب وقمع الآخر المختلف لا تقتصر على المجتمعات العربية أو الاسلامية. وعلى رأي أمين معلوف، علّمنا القرن العشرين عدم وجود آية عقيدة تحررية حكماً في ذاتها. فكل العقائد يمكن أن تنحرف، وكلها ممكن أن تكون مضللة، وكلها تلطخت أيديها بالدماء. من الشيوعية إلى الليبرالية الى القومية والى كل الديانات الكبرى وحتى العلمانية. فلا احد يحتكر التعصب كما لا أحد يحتكر البعد الانساني.

موضوع الأقليات أصبح يتطلب المصارحة والمعالجة الجدية دون مواربة. وموجة إظهار الاختلاف ليست صدفة. لأنها طريقة للاندماج في العالم عن طريق التمايز بدل الانسحاب والانزواء الذي يعبر عن تكيف اقل. يمكننا الآن اعتبار العودة المكثفة الى الرموز والاشارات والطقوس كنوع من الدفاع عن الذات الثقافية عبر «تمييزها». لكن ذلك يطرح في المقابل مشكلة التمييز السلبي، ويطرح مشكلة الآخر وعلاقته ب»الأنا» و»النحن» وال «ما بيننا».

> **موضوع الأقليات أصبح يتطلب المصارحة والمعالجة الجدية دون مواربة**

وكي لا تعتبر هذه الرموز دليلاً على شوفينية أو طائفية، يدعمها الخوف من «الآخر» المعتبر كمهَدِّد داخلي للنظام الاجتماعي، علينا بالاعتراف بهذا الآخر \ الآخرين.

وللاعتراف شكلان:

الاعتراف كمختلفين عن الاخرين بواسطة التمايز، بين مجموعات متباينة. والاعتراف كشبيهين لهم بواسطة الامتثال، ضمن مجموعة متجانسة. وهما مستويان يمكن تعايشهما دون تنازع عندما نعيش في دولة قانون، نظامها ديموقراطي تعددي، وتحمي حرّية التعبير كمسألة جوهرية. كما نأمل ان ينجح لبنان في بلوغه يوماً.

حرية التعبير هي حرية اختيار طريقة العيش أو الاعتقاد التي تروق لنا. وهي تشمل التعبير عن آراء قد لا تروق للآخرين بل ربما تنطوي على إمكان أن تثير غضبهم وحنقهم كما قد يثير الآخرون غضبنا وحنقنا.

لكن هذا هو جوهرها الحقيقي. حرية التعبير ليست إرضاء او تعزية لأحد، بل تحدياً وتحريضاً. هذا ما يتحتم على جميع الأوساط في دولنا، أن تدركه وتتعلم التكيف معه.

ملاحظة أخيرة:

كما يستفزنا تعامل الأكثرية مع الاقليات بفوقية والتصرف كأنهم غير موجودين، تستفزنا أيضاً تجارب الأقليات التي اضطهدت الأكثرية، كتجربة نظامي البعث في العراق وسوريا. ويستفزنا الثنائي الشيعي في محاولة فرضه لرئيس. كما يستفزنا سلوك ورثة المارونية السياسية بتبنيهم وتكرارهم لمقولة، ان البلد صنع من اجلهم او أنهم أوجدوه!! وما يهمّهم مركز الرئاسة المارونية وليس مصير لبنان الوجودي.

السؤال كيف يمكن التوفيق بين فكرة لبنان الموجود منذ آلاف السنين!! ولبنان الموجود فقط لأبناء مار مارون؟

نريد أوطاناً تتسع لجميع مواطنيها، دون فضل من أحد على أحد. مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات في دولة ديوقراطية تقبل جيع ابنائها دون تمييز.

يبدو أنه مطلب مستحيل في هذه الرقعة من الأرض!

*الحرة/شبكة الشرق الأوسط للإرسال (أم. بي. أن).

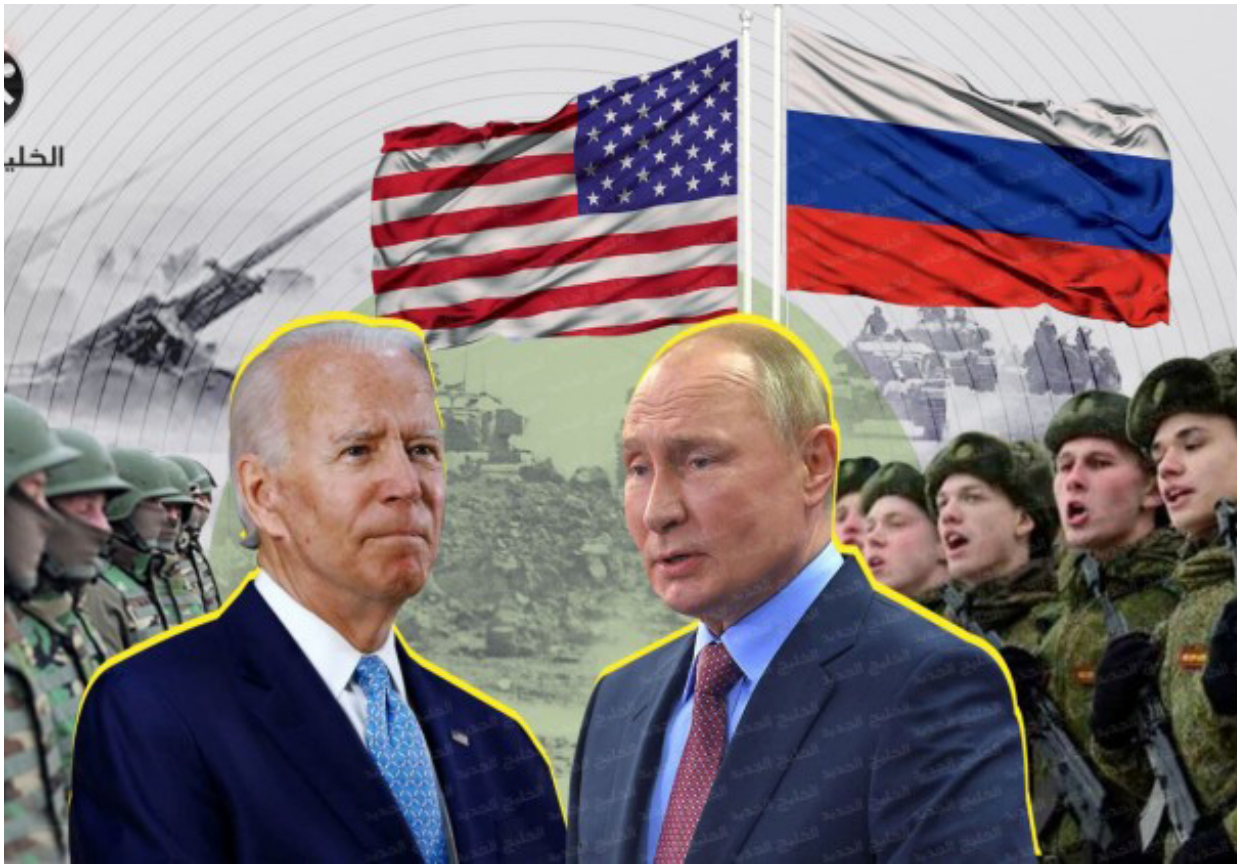

حرب أوكرانيا تنذر بانهيار النظام في الشرق الأوسط

سؤال استحوذ على اهتمام أستاذ العلوم السياسية بجامعة «جورج ماسون» الأمريكية، «مارك.ن.كاتز»، الذي أكد أن التداعيات الجيوسياسية للحرب تقوض نفوذ روسيا الإقليمي وتنذر باضطراب خطير في الشرق الأوسط.

وذكر «كاتز»، في تحليل نشره بموقع المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية، وترجمه «الخليج الجديد»، أن دبلوماسية الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» نجحت، قبل حرب أوكرانيا، في تطوير علاقات جيدة مع جميع حكومات الشرق الأوسط الموالية للغرب، لكن تداعيات الحرب قد تدفع تلك البلدان إلى خيارات أخرى غير روسيا.

وأوضح أن بعض الحكومات الموالية للغرب في المنطقة رأت أن التعاون مع روسيا مفيد في وقت تزايد فيه التنافس الروسي الغربي باعتباره محفزا للغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، على الاستمرار في المشاركة بإدارة الشرق الأوسط وعدم التخلي عن التأثير فيه.

وأضاف أن التعاون مع روسيا كان أيضًا وسيلة للحكومات الشرق أوسطية كي تحفز موسكو على أخذ مصالحها في الاعتبار، بدلا من دعم إيران ضدها، وضمان مورد بديل للأسلحة، لا يشترط مطالب غير مرحب بها بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، كان امتناع دولة الإمارات العربية

المتحدة عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي الذي يدين الغزو الروسي لأوكرانيا، ودعمت السعودية خفض تكتل منظمة الدول المصدرة للبترول وحلفائها «أوبك+» لإنتاج النفط بنحو مليوني برميل يوميا.

وحتى إسرائيل، الشريك الأقرب لأمريكا في المنطقة، لم تفعل شيئًا يذكر لمساعدة أوكرانيا، بسبب رغبتها في تجنب استعداء روسيا ورغبتها في استمرا تغاضي موسكو هجماتها الجوية على مواقع إيران وحزب الله في سوريا.

لكن التقارير تفيد بأن مقتضيات الحرب في أوكرانيا أدت إلى قيام روسيا بتقليص وجودها في سوريا، فضلاً عن تسليم المزيد من المسؤولية إلى إيران هناك، ما يعني أن روسيا أصبحت أقل قدرة على الحفاظ على التوازن في سوريا بين إسرائيل، من جهة، وإيران وحلفائها من حزب الله من جهة أخرى، وبين تركيا ونظام الأسد والقوات الكردية السورية.

وإزاء ذلك، فإن الحرب في أوكرانيا قد تقود إلى أن تصبح روسيا شريكًا أقل فائدة لدول الشرق الأوسط، خاصة بعدما أصبحت أقل استعدادًا وقدرة على تصدير الأسلحة، بسبب مشاكل الإنتاج الناشئة عن العقوبات الغربية.

كما أن اعتماد روسيا على استيراد طائرات إيرانية مسيرة لاستخدامها في حرب أوكرانيا أن موسكو باتت أقل استعدادًا أو قدرة على الحفاظ على التوازن بين طهران من جهة وخصومها في الشرق الأوسط من جهة أخرى.

وهنا يشير «كاتز» إلى أن خصوم إيران في الشرق الأوسط قد يضاعفون جهودهم، على المدى القصير، لمغازلة موسكو كي توازن اعتمادها على إيران، لكنهم قد يجدون روسيا، على المدى الطويل، شريكًا أقل فائدة، خاصة إذا كانت غير قادرة على كبح السلوك الإيراني العدائي.

ويتوقع أستاذ العلوم السياسية ألا تكون روسيا في وضع يمكنها من زيادة وجودها العسكري في الشرق الأوسط طالما استمرت الحرب في أوكرانيا، ومع ذلك، فـ«ليس من الواضح إلى أي مدى يمكن للغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة، تقديم المساعدة لدول الشرق الأوسط التي تشعر بالتهديد من إيران، إذ تركز أمريكا وأوروبا بشكل أكبر على الصراع مع روسيا في أوروبا والصين في آسيا».

وإذا لم تجد دول المنطقة الغرب أو روسيا قادرين على الحفاظ على النظام الإقليمي، فقد تشعر بالحاجة إلى «التصرف بمفردها»، ما يعني احتمال نشوب اضطراب خطير في الشرق الأوسط، حسب توقعات «كاتز»، الذي نوه أيضا إلى أن طول أمد الحرب في أوكرانيا يعني زيادة احتمالية عودة نقص صادرات الحبوب، إما نتيجة للحصار الروسي المتجدد على صادرات الحبوب الأوكرانية، أو بسبب انخفاض قدرة المزارع الأوكرانية، المتأثرة بالحرب المستمرة، على إنتاج نفس القدر من الحبوب.

> **لا يستطيع الغرب ولا روسيا منع أو السيطرة على الاضطرابات**

وختم «كاتز» تحليله بالإشارة إلى أن تداعيات الصراع في أوكرانيا قد تسفر في النهاية عن «انهيار النظام في الشرق الأوسط»، وهو ما لا يستطيع الغرب ولا روسيا منعه أو السيطرة عليه.

* المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية – ترجمة وتحرير الخليج الجديد

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

المرصد
المرصد
المرصد
المرصد

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk